الجواهر الحضرمية

في شرح المنظومة الهمزية في العقيدة السلفية

نظمها وقدَّم لها الشَّيخ

صالح بن محمَّد باكرمان

شرحها واعتنى بها تلميذه

عصام بن محمَّد باسنبل

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ

الجواهر الحضرمية

في شرح المنظومة الهمزية في العقيدة السلفية

الجواهر الحضرمية
في شرح
المنظومة الهمزية في العقيدة السلفية

باسنبل، عصام بن محمد بن سالم
حضرموت -المكلا

رقم الإيداع:

محفوظة جميع الحقوق

الطبعة الأولى
١٤٤٦ هـ

يمنع طبع أو تصوير هذا الكتيب أو إعادة نشره بكافة أنواع النشر العادي أو الإلكتروني
إلا بإذن خطي من المؤلف، وكل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية

الصف والتنسيق
نسرين محمد
774282598

الجواهر الحضرمية

في شرح المنظومة الهمزية

في العقيدة السلفية

قدَّم له الناظم

الشيخ صالح بن محمد با كرمان

كتبه

عصام بن محمد بن سالم باسنبل

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم النَّاظم

الشَّيخ صالح بن محمَّد باكرمان

حفظه الله تعالى

الحمدُ لله ذي الجلال والإكرام، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد بدر التَّمام، وصفوة الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، أمَّا بعد:

فقد قرأتُ رسالة (الجواهر الحضرميَّة) على منظومتي (المنظومة الهمزيَّة في العقيدة السَّلفيَّة) للدَّكتور عصام بن محمَّد باسنبل حفظه الله تعالى، فألفيتُها شرحًا تامًّا، وجمعًا لامًّا، حَسَنَة المعاني، جميلة التَّرتيب، بديعة التَّبويب، مع ذِكر الأدلَّة، والنُّقول المتمِّمة، والشُّروط الضَّابطة، والمسائل المُكمِّلة، فالشَّرحُ دوحةٌ باسقة، وروضةٌ نَضِرة، وبستانٌ ممتلئ بالثِّمار والزُّهور، سيطوف به طلَّاب العلم ليأكلوا مِن ثَمَره، ويستنشقوا مِن عبيره، ولا غرو فأخونا الشَّيخ الدَّكتور عصام – حفظه الله – صاحبُ همَّة، ورجلُ مهمَّة. أسأل الله تعالى أن يجزيه عنِّي وعن مَن يستفيد مِن هذه الرِّسالة خيرًا. وفَّقنا الله وإيَّاه لكلِّ خير.

أبو مجاهد

صالح بن محمَّد بن عبد الرحمن باكرمان

٧ محرَّم ١٤٤٥هـ

الشيخ صالح بن محمد بن عبدالرحمن باكرمان
عضو هيئة علماء اليمن
عضو مجلس علماء أهل السنة بحضرموت

الرقم:
التاريخ:
الموافق:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بدر التمام، وصفوة الأنام، وعلى آله وأصحابه الكرام، أما بعد،

فقد قرأت رسالة (الجواهر الحضرمية) على منظومتي (المنظومة الهمزية في العقيدة السلفية) للوكيل عصام بن محمد بن صالح حفظه الله تعالى، فألفيتها شرحاً تاماً، وعملاً قائماً، حسنة المعاني، جميلة الترتيب، بديعة التبويب، مع ذكر الأدلة، والنقول المتممة، والشواهد الضابطة، والمسائل المكملة، فالشرح دوحة باسقة، وروضة ناضرة، وبستان ممتلئ بالثمار والزهور، سيطوف به كل ذي العلم ليأكل من ثمره، ويستنشق من عبيره، ولا غرو فأفنان الشيخ الوكيل عصام حفظه الله صاحبة همة، وجل مهمة، أسأل الله تعالى أن يجزيه عني وعن جميع من يستفيد من هذه الرسالة خير الجزاء، وفقنا الله وإياه لكل خير.

أبو مصعب
صالح بن محمد بالربيع

٧ محرم/١٤٤٥هـ

مقدمة

الحمدُ لله الذي جَعل في كلِّ زمانٍ فترةً مِنَ الرُّسل بقايا مِن أهل العلم، يدعونَ مَن ضَلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله تعالى الموتى، ويبصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم مِن قتيلٍ لإبليس أحيوه، وكم مِن ضالٍّ تائهٍ قد هدوه؛ فمَا أحسن أَثَرهم على النَّاس، ومَا أَقبح أثر النَّاس عليهم، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة؛ فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلَّمون بالمتشابه مِنَ الكلام، ويخدعون جهَّال النَّاس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله مِن فتنة المضلِّين.

ونشهدُ أن لا إله إلَّا الله الملك الحقّ المبين، وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن سَارَ على نهجه واستنَّ بسنَّته إلى يوم الدِّين. أمَّا بعد:

فهذا شرحٌ وسيطٌ على المَنظُومةِ الهَمْزِيَّة في العَقيدةِ السَّلفيَّة لشيخنا الفاضل: أبي مجاهد صالح بن محمَّد باكرمان – حفظه الله – وهي منظومةٌ جديرٌ بطلَّاب العلمِ أن يحفظوها ويتعلَّموها.

وقد يسَّر الله تعالى لنا شرحها لبعضِ طلبةِ العلم، فاستحسنُوا إخراج ذلك الشَّرح مكتوبًا؛ لينفع الله تعالى به ويستفيد منه المُريد، وسمَّيته: الجَوَاهِرُ الحَضْرَمِيَّة، ثُمَّ عرضتهُ على ناظمها فضيلة شيخنا أبي مجاهد – حفظه الله – فأشارَ عليَّ بذلك – أيضًا - بعد اطِّلاعه على الشَّرح، والاستفادة – ولله الحمد - مِن ملاحظاتهِ وتوجيهاتهِ، فجزاه الله عنَّا خيرًا، وبنى له في الجنَّة دارًا، وأخمد لعدوِّه نارًا، وأعلى له في الدُّنيا منارًا.

وأمَّا عملي في خدمة هذه المنظومة فيتلخَّص في الآتي:

١- ضبطتُ المنظُومة، وشَكَّلتُ ألفاظها؛ ليسهل تناولها على القارئ.

٢- كتبتُ ترجمة موجزة عن النَّاظم حفظه الله تعالى ووفَّقه لكلِّ خير.

٣- عرَّفتُ بالمنظُومةِ ومَا احتوتهُ مِنَ أبوابٍ متفرّقة.

٤- وضعتُ أبوابًا لأبيات المنظومة؛ لتقريبها للقارئ، وتيسيرًا للاستفادة منها.

٥- شرحتُ غريب الألفاظ بالرُّجوع إلى كُتُب المعاجم، والغريب.

٦- بيَّنتُ المسائل التي احتوتها الأبيات.

فنسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاصَ في القولِ والعَملِ، وأن يوفِّقنا لكلِّ خيرٍ، وأن يغفرَ لنا ولشيخنا ولوالدينا وذريَّاتنا وجميع المسلمين.

وكتبه: راجي عفو ربِّه وفقير مغفرته

أبو محمَّد

عصام بن محمَّد باسنبل الحضرمي

١٢ ربيع الأول ١٤٤٥هـ

التَّعريفُ بالمنظُومةِ

هي منظُومةٌ عذبةُ الألفاظِ، حَسَنَةُ المعاني، قويَّةُ المقاصد، وهي دُرَّةٌ مُضيئةٌ لِمن قَرَأَهَا وتأمَّلَهَا؛ لِمَا تحتويه مِنَ الفوائد الكثيرةِ العظيمةِ فيما يتعلَّق بالعقيدةِ والمَنهَجِ. وقد سُمِّيت بالهمْزيَّة؛ لأنَّ كلَّ بيتٍ منها خُتِمَ بالهَمْزِ.

وهي منظومةٌ مبنيَّةٌ على مذهبِ أهلِ الأثرِ، تقعُ في ثمانيةٍ وثلاثينَ بيتًا، افتَتَحها النَّاظمُ بقوله:

بِسْـــمِ الإِلَـــهِ الفَـــرْدِ ذِي الآلَاءِ وَبِحَمْـــدِه ذِي الفَضْـــلِ والنَّعْمَـــاءِ

واختَتَمها بالدُّعاء لنفسهِ ولوالديهِ وأهلهِ فقال:

وَاغْفِـرْ لِعَبْـدِكَ صَـالِحِ بـنِ مُحَمَّـدٍ وَلِوَالِدَيْـــهِ وَأَهْلِـــهِ الكُرَمَـــاءِ

وقد اشتملت هذهِ المنظُومة على مقدِّمةٍ وسبعة عشرَ بابًا وخاتمة:

- **فالمقدِّمة:** بدأت بالحمدِ والثَّناءِ على الله تعالى، ثُمَّ الصَّلاةُ والسَّلام على رسوله ﷺ، وبيان أنَّ هذا النَّظم جوابٌ لسؤالِ سائلٍ، مع حثِّه على أَخذها، والدُّعاء لهُ بالهدايةِ.
- **وأمَّا الأبواب التي اشتملت عليها المنظومة فهي:**

١- باب توحيد الله تعالى.
٢- باب إثبات الأسماء والصِّفات.
٣- باب ذِكْر بعض صفات الله تعالى.
٤- باب الإيمان بالقدرِ.
٥- باب حقيقة الإيمان عند أهل السُّنَّةِ والجماعةِ.
٦- باب وجوب تحكيم شرع الله ونبذ مَا خالفه.
٧- باب التَّحذير مِنَ العلمانيَّة واللِّبراليَّة.
٨- باب حبّ الصَّحابة والآل.
٩- باب الدَّعوة إلى الوسطيَّةِ ونبذ الغلو.

١٠- باب بيان أصول أهل السُّنَّة ووسائلهم في الدَّعوةِ.

١١- باب التَّحذير مِنَ التَّكفير والعداوات بين المسلمين.

١٢- باب تحريم الخروج على الحاكم، والموقف مِنَ الاقتتال بين المسلمين

١٣- باب بيان حقيقة الجهاد.

١٤- باب الأمر بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ.

١٥- باب أهميَّة الرُّجوع إلى العلماءِ.

١٦- باب الاشتغال بالدَّعوة وترك الاشتغال بالسِّياسة.

١٧- باب نبذ التَّعصُّب والتَّحزُّب.

- وأمَّا الخاتمة: ففيها الخَتْمُ بالصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، ودُعاء النَّاظم لنفسهِ ووالديهِ وأهلهِ بالمغفرةِ.

فاللهَ تعالى نسأل أن يرزقنا الإخلاص في القولِ والعملِ، وأن يحفظَ شيخنا وينفع به الإسلام والمسلمين، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٍ.

ترجمة موجزة للنَّاظم

اسمه وكنيته: هو الشَّيخ صالح بن محمَّد بن عبدالرَّحمن باكرمان، يُكْنَى بأبي مجاهد.

ولادته: وُلِدَ في أحد الرَّبيعَيْن مِن عام ١٣٩٠هـ الموافق للعام ١٩٧٠م، في خِرْبة باكرمان، وادي عمد، حضرموت، اليمن.

مشايخه: تتلمذ شيخنا صالح – حفظه الله – على عددٍ مِنَ العلماء الفضلاء ودرس على أيديهم في مختلف العلوم كالعقيدة والحديث والفقه واللُّغة وغيرها، ومِن أولئك العلماء: الشَّيخ العلَّامة أحمد بن حسن المعلم، الشَّيخ المحقِّق إدريس محمد علي الإثيوبي، الشَّيخ الفرضي حسن باعمر العمودي، الشَّيخ المحدِّث د. سعد بن عبد الله الحميد، الشَّيخ المحدِّث مقبل بن هادي الوادعي، الشَّيخ العلَّامة الفقيه علي بن سالم بكيِّر وغيرهم.

الوظائف والأعمال العلميَّة والدَّعويَّة:

- عضو هيئة علماء اليمن.
- عضو مجلس علماء أهل السُّنَّة بحضرموت.
- رئيس مؤسَّسة الفجر الخيريَّة الاجتماعيَّة.
- عضو المجلس العلميّ بجمعيَّة الحكمة اليمانيَّة الخيريَّة.
- الإشراف على مركز تخريج الدُّعاة (مركز عبد الله بن مسعود) بالمكلا والتَّدريس فيه (شيخ المركز)، وغير ذلك مِنَ الأعمال.
- وللشَّيخ نتاجٌ علميٌّ مسموعٌ ومقروءٌ، وجزءٌ منه منشور في موقعه الرَّسمي على الشَّبكة العنكبوتيَّة، وقناته على اليوتيوب باسم: الشَّيخ صالح بن محمد باكرمان.

المنظُومَةُ الهَمْزِيَّة

فِي العَقِيدةِ السَّلَفِيَّة

بِسْـــمِ الإِلَـهِ الـفَـرْدِ ذِي الآلَاءِ ... وَبِحَمْـدِه ذِي الفَضْـــلِ والنَّعْمَـاءِ

وَصَـلَاةُ رَبِّي وَالسَّـلَامُ عَلَى النَّبِيْ الْ ... هَـادِي المُبَجَّـلِ صَـــفْوَةِ النَّجَبَـاءِ

يَـا سَـــائِلِي عَنْ مَنْهَجِي وَعَقِيدَتِي ... اسْـمَعْ هُدِيتَ مَقَـالَـةَ النُّصَـحَـاءِ

فَعَقِيدَتِي التَّوْحِيدُ لَسْـــتُ بِمُشْـرِكٍ ... أَحَـدًا مَـعَ الـخَـلَّاقِ ذِي الـعَـلْـيَـاءِ

فَـأَخُـصُّ رَبَّ الـعَـالَـمِـينَ بِـفِـعْـلِـه ... وَأَخُصُّـــهُ بِـعِـبَـادَتِـي وَدُعَـائِـي

لَا أَسْـــتَغِيثُ بِغَيْرِهِ سُـــبْحَـانَـهُ ... فَهُوَ المُجِيبُ لِـدَعْوَتِي وَرَجَـائِي

وَصِـفَاتُ رَبِّي فِي النُّصُـوصِ أَمِرُّهَا ... حَقّـا كَمَـا جَـاءَتْ مَعَ الأَسْـمَـاءِ

لَا أَسْـلُـكُ التَّفْوِيضَ فِي المَعْنَى وَلَا ... الـتَّـعْـطِـيـلَ والـتَّـأْوِيـلَ بِـالأَهْـوَاءِ

وَطَرِيقَتِي إِثْبَـاتُ كُـلِّ صِـفَـاتِـهِ ... مِنْ دُونِ تَمْثِيـلٍ بِلَا اسْـتِثْنَـاءِ

فَمِنَ الصِّـفَـاتِ عُلُوُّهُ سُـبْحَـانَـهُ ... وَالـوَجْـهُ والـتَّـكْـلِـيـمُ دُونَ مِـرَاءِ

وَأَقُولُ رَبِّيْ فِي السَّـمَـاءِ وَعِلْمُـهُ ... فِـي كُـلِّ نَـاحِـيَـةٍ مِـنَ الأَنْـحَـاءِ

وَأَقُـولُ يَـنْـزِلُ رَبُّـنَـا سُـبْـحَـانَـهُ ... نَحْوَ السَّـمَـاءِ وَجَـلَّ عَنْ نُظَرَاءِ

وَأَقِـرُّ بِـالـعِـلْـمِ الـمُـحِـيطِ وَكَـتْـبِـهِ ... وَمَشِـيـئَـةٍ وَالـخَـلْـقِ لِـلْأَشْـيَـاءِ

أَوَلَـيْـسَ قَـدْ عَـلِـمَ الإِلَـهُ خِـيَـارَنَـا ... لَا جَـبْـرَ فِـي الإِشْـقَـاءِ والإِهْـدَاءِ

وَأَقُولُ فِي الإِيمَـانِ مَـا جَـاءَتْ بِـهِ ... دُرَرُ النُّصُـوصِ وَمَنْهَجُ الصُّـلَحَاءِ

قَـوْلٌ وَأَعْـمَـالٌ يَـزِيـدُ وَيَـرْتَـخِـي ... مُـتَـفَـاضَـلٌ فِـيـهِ وَذُو أَجْـزَاءِ

وَشَـرِيعَتِي الوَحْيَانِ لَسْـتُ مُحَكِّمًا ... شَـيْئًا سِـوَى الوَحْيَيْنِ طُولَ بَقَائِي

وَكَـفَـرْتُ بِـالـقَـانُـونِ إِلَّا مَـا أَتَـى ... وَفْقًـا لِشِـرْعَـةِ رَبِّنَـا السَّـمْحَـاءِ

سُـحْقًـا لِـعَـلْـمَـانِـيَّـةٍ مَـأْفُـونَـةٍ ... كَـفَـرَتْ بِشَـرْعِ اللهِ ذِي الآلَاءِ

وَرَفَضَـتْ لِـبْـرَالِـيَّـةَ غَـرْبِـيَّـةَ ... أَنَـا لَسْـتُ حُـرًّا مُـطْـلَـقَ الآرَاءِ

أَنَـا مُسْـــلِمٌ مُسْـــتَسْـــلِمٌ للهِ لَا ... أَرْدُدْ عَـلَـى رَبِّـي الـكَـرِيـمِ هُـدَائِـي
وَجَمِيعُ أَصْـــحَـابِ الرَّسُـــولِ أَحِبُّهُمْ ... ولِآلِـهِ الأَطْـهَـارِ كُـلٌّ وَفَـائِـي
وَالرَّفْضُ أَرْفَضُـــهُ وَأَبْغِضُ أَهْلَـهُ ... أَهْـلُ الـنِّـفَـاقِ وَأَخْـبَـثُ الأَهْـوَاءِ
وَطَـرِيـقَـتِـي وَسَـــطِـيَّـةٌ لَا أَبْـتَـغِي ... نَـهْـجَ الـغُـلُـوِّ وَلَا سَـــبِـيـلَ جَـفَـاءِ
وَمَـبَـادِئِـي سَـــلَـفِـيَّـةٌ وَدَلَائِـلِـي ... وَوَسَـــائِـلِـي شَـــرْعِـيَّـةٌ وَدِلَائِـي
لَسْـــتُ إِلَى التَّكْفِيرِ أَخْطُو مُسْـــرِعًا ... وَمُـفَـجِّـرًا فِـي الـمُسْـــلِمِينَ عَـدَائِـي
وَالسَّـــيْفُ نَرْفَضُـــهُ عَلَى حُكَّـامِنَـا ... وَشُـــعُـوبِـنَـا لَـكِـنْ عَـلَـى الأَعْـدَاءِ
أَمَّـا الـجِـهَـادُ فَـذِرْوَةُ الإِسْـــلَامِ مَـا ... ضٍ غَيْرَ أَنَّ لَـهُ شُـــرُوطَ صَـــفَـاءِ
لَيْسَ الـجِـهَـادُ هُوَ احْتِرَابٌ بَيْنَنَـا ... أَوْ زِرُّ تَـفْـجِـيرٍ عَـلَـى الـبُسَـــطَـاءِ
وَالأَمْـرَ بِـالـمَـعْـرُوفِ حَـقٌّ ثَـابِـتٌ ... لَـكِـنْ لِـزُمْـرَتِـهِ صِـــفَـاتُ رِوَاءِ
عِـلْـمٌ وَرِفْـقٌ ثُـمَّ صَـــبْـرٌ بَـعْـدَهُ ... لَيْسَ الخُرُوجُ بِمَسْـــلَكِ النّصَـــحَـاءِ
وَالـدَّرْبُ يُوضِـــحُـهُ لِيَ العُلَمَـاءُ لَا ... أَمْشِـــيْ عَلَى دَرْبِيْ بِلَا اسْـــتِهْـدَاءِ
فَـالْعِلْمُ مُنْطَلَقُ المَسِـــيرَةِ عِنْـدَنَـا ... وَأَرَى الصَّـــدَارَةَ فِـيـهِ لِـلـعُـلَـمَـاءِ
وَدَعُوا السِّـيَاسَـــةَ يَا شَـبَابُ لِأَهْلِهَا ... وَاسْـــتَبْسِـــلُوا فِي دَعْوَةٍ وَزَكَـاءِ
وَدَعُوا التَّعَصُّـــبَ فَهْوَ دَاءٌ قَـاتِـلٌ ... وَتَـعَـاوَنُـوا فِي الـخَيْرِ يَـا أَبْنَـائِـي
وَدَعُوا الـتَّـفَـرُّقَ وَالـتَّـحَـزُّبَ والأَذَى ... وَتَـحَـرَّزُوا مِـنْ فِـتْـنَـةِ الأَعْـدَاءِ
وَالخَتْمُ صَـــلِّ يَا كَرِيمُ عَلَى الهُدَى الْ ... مُـخْـتَـارِ أَحْـمَـدَ سَـــيِّـدِ الـنَّـبَـلَاءِ
وَاغْفِرْ لِعَبْـدِكَ صَـــالِحِ بنِ مُحَمَّـدٍ ... وَلِـوَالِـدَيْـهِ وَأَهْـلِـهِ الـكُـرَمَـاءِ

شَرحُ المُقدِّمة

بِسْـــمِ الإِلَـهِ الـفَـرْدِ ذِي الآلَاءِ وَبِحَمْـدِه ذِي الفَضْـــلِ والنّعْمَـاءِ
وَصَـلَاةُ رَبِّي وَالسَّـلَامُ عَلَى النّبِيّ ال هَـادِي المُبَجَّـلِ صَـــفْوَةِ النّجَبَـاءِ
يَـا سَـــائِلِي عَنْ مَنْهَجِي وَعَقِيـدَتِي اسْـــمَعْ هُـدِيـتَ مَقَـالَـةَ النّصَـــحَـاءِ

شرح المفردات:

- **الفَرْدِ:** لا نظير له ولا مِثْلَ ولا ثاني[1].
- **الآلَاءِ:** النِعَمُ[2].
- **وَبِحَمْدِه:** الحمدُ: هو الثَّنَاءُ على الله بجميلِ صفاته[3].
- **ذي:** بمعنى صاحب[4]، أي صاحبُ الفضل والنِّعَم.
- **والنَّعْمَاءِ:** النِّعمُ: جمع نعمة، وجَمَعَهَا النَّاظم هنا لكثرتها وتنوُّعها.
- **المُبَجَّلِ:** المُعَظَّم والمُوقَّر[5].
- **صَفْوَةِ:** مِنَ الاصطفاء: وهو الاختيار، ومنه: النَّبيُّ ﷺ صفوة الله مِن خلقه ومصطفاه[6].
- **النُّجَبَاءِ:** النَّجيب: ذو النَّجَابَة، وهو الكريمُ الحسيبُ الفاضلُ[7].
- **مَنْهَجِي:** طريقتي ومسلكي، والمنهاج: الطَّريقُ الواضح[8].
- **وَعَقِيدَتِي:** العقيدة: مِنَ العقد، وهو الشَّدُّ والرَّبط، نقيضُ الحل[9]. **وفي الاصطلاح:** الإيمانُ الجازم بالله تعالى، وبما يجب له مِنَ التَّوحيد، والإيمان بملائكته وكتبه،

---

(1) لسان العرب، (٣/٣٣١).
(2) مختار الصحاح، ص٢١.
(3) الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، (٢/١٠).
(4) لسان العرب، (١٥/٤٥٨).
(5) معجم اللغة العربية المعاصرة، (١/١٦٠).
(6) لسان العرب، (١٤/٤٦٣).
(7) معجم متن اللغة، (٥/٣٩٩).
(8) لسان العرب، (٢/٣٨٣).
(9) لسان العرب، (٣/٢٩٨).

ورسله، واليوم الآخر، والقَدَر خيره وشرِّه، وبما يتفرَّع عن هذه الأصول ويلحق بها ممَّا هو مِن أصول الدِّين[1].

والعقيدةُ منها مَا هو صحيحٌ، ومنها مَا هو فاسدٌ، ومَا قصده النَّاظم هو: بيان العقيدة الصَّحيحة وهي اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة أهل الحقّ.

والمقصود مِن قول النَّاظم: "اسْمَعْ هُدِيتَ مَقَالَةَ النُّصَحَاءِ": أي اسمع كلام إنسانٍ ناصح، مُوقِن بما يعتقدُ ومَا يقول معتمدًا على الكتاب والسُّنَّة. والمراد هنا الاستماع، أمَّا مُجرَّد السَّمع فلا يكفي؛ لأنَّ السَّماع قد يكونُ عن غيرِ قصدٍ، فلا يستفيد السَّامع، وأمَّا الاستماع المقصود للإفادة فهذا هو الذي يُفيد السَّامع.

بيان المسائل

اشتملت مقدِّمة النَّاظم على خمسِ مسائل، وهي:

المسألة الأولى:

بدأ النَّاظم بالبسملةِ والحمدلةِ على مَا جرت عليه عادة العُلماء؛ وذلك لوجوهٍ عِدَّة منها:

١- الاقتداء بكتاب الله ﷻ؛ حيث بدأ بـ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2].

٢- الاقتداء بالسُّنَّة النَّبويَّة؛ حيث كان النَّبي ﷺ يبدأُ مُراسلاتهِ بالبسملة كما جاء في صحيح البخاري "بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم، مِن مُحمَّدٍ عبدُ اللهِ ورسولهِ إلى هرقل عظيم الرُّوم، سلامٌ على مَنِ اتَّبعَ الهُدى، أمَّا بعدُ: فإنِّي أدعوكَ بدعايةِ الإسلام؛ أَسلِم تَسلَم، وأَسلِم يُؤتِكَ الله أجركَ مرَّتين، فإنْ تولَّيت؛ فإنَّ عليك إثمَ الأَريسيين"[3].

٣- الاقتداء بالإجماع العَملي الذي دَرَجَ عليه المُصنِّفون، كما ذكر ذلك ابن حجر – رحمه الله -: "وقد استقرَّ عملُ الأئمَّة المصنِّفين على افتتاح كُتُبِ العلم بالبسملة، وكذا مُعظم كُتُبِ

---

(١) تسهيل العقيدة الإسلامية، ص١.
(٢) سورة الفاتحة: ١-٢.
(٣) رواه البخاري برقم: (٧) (٨/١).

الرَّسائل، واختلف القُدماء فيما إذا كان الكتاب كلُّه شعرًا، فجاء عن الشَّعبي مَنعُ ذلك، وعن الزُّهري قال: مضتِ السُّنَّة أن لا يُكتُبَ في الشِّعر بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وعن سعيد بن جبير جوازُ ذلك، وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيبُ: هو المُختار"[1].

٤- التَّبرُّك بالبسملة؛ وذلك لأنَّ الباء فيها كما هو معلومٌ للاستعانة أو للمُصاحبة على وجه التَّبرُّك، والمعنى: بسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحيم حالة كوني مُستعينًا وطالبًا التَّوفيق والإعانة مِنَ الله تعالى على مَا جعل البسملة مبدءًا له.

المسألة الثَّانية:

ذَكَرَ النَّاظم الصَّلاة والسَّلام على رسول الله ﷺ وأتى بهما؛ امتثالًا لقولـــه ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾[2].

المسألة الثَّالثة:

وهي أنَّ النَّاظم – حفظه الله – ذَكَرَ لفظ (الفرد) في الأبيات، فهل هذا اسمٌ مِن أسماء الله تعالى؟

الجواب: مِنَ المعلوم أنَّ أهل السُّنَّة والجماعة يجعلون نصوص القرآن الكريم والسُّنَّة الصَّحيحة هي الأصل في إثبات الأسماء والصِّفات أو نفيها؛ لأنَّها توقيفيَّة؛ لذلك لا يسمُّون الله تعالى إلَّا بما نصَّ عليه الدَّليل، واسم (الفرد) لله تعالى لا يوجد عليه دليلٌ مِنَ الكتاب وصحيح السُّنَّة، إلَّا مَا وَرَدَ في بعض الأحاديث التي لا تخلو مِن كلامٍ، ومنها: مَا جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: حدَّثني جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قرأ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعۡوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[3]

فقال رسول الله ﷺ: "اللَّهم إنَّك أمرتَ بالدُّعاء وتكفَّلت بالإجابة، لبيك اللَّهم لبيك، لبيك لا

---

(1) فتح الباري، (٩/١).
(2) سورة الأحزاب: ٥٦.
(3) سورة البقرة: ١٨٦.

شريك لك لبيك، إنَّ الحمدَ والنِّعمةَ لك والملك، لا شريك لك، أشهدُ أنَّك فَردٌ أحدٌ صمدٌ لم تَلِد ولم تُولد ولم يكن لكَ كُفُوًا أحد، وأشهدُ أنَّ وعدك حقٌّ ولقاءكَ حقٌّ، والجنَّة حقٌّ والنَّار حقٌّ، والسَّاعة آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنَّك تبعثُ من في القبور" رواه البيهقي وقال عن إسناده: ليس بالقوي[1].

والمتأمِّل في كُتُب بعض الأئمَّة يجد أنَّهم يستخدمون هذا اللَّفظ في حقِّ الله تعالى في مواضع كثيرة، ومِن ذلك قول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "وأصل ذلك مَا لا يختلف فيه أحد مِمَّن عرف الله ﷻ منكم ومِن غيركم وهو الإيمان بالله الحيِّ القيُّوم السَّميع البصير الواحد الفرد الملك القدوس...."[2]، وقول تلميذه ابن القيِّم – رحمه الله -: "عُبَّادُ الصَّليب، الذين سبُّوا الله الخالق مسبَّةً مَا سَبَّهُ إيَّاها أحدٌ مِنَ البشر، ولم يقرّوا بأنَّه الواحد الأحد الفرد الصَّمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كُفُوًا أحد ..."[3] وغيرهما، فقد تكون بعض الرِّوايات صحَّت عندهم؛ ولهذا أطلقوا هذا الاسم في حقِّ الله تعالى، أو يكون مِن باب الإخبار عن الله تعالى لا مِن باب التَّسمية، كقولنا في الإخبار عن الله تعالى أنَّه: القديم، الصَّانع، إلى غير ذلك. وهذا هو الأقرب ولا سيَّما أنَّ معنى (الفرد) مقارب لمعاني أسماء أخرى كما بيَّن ذلك العلماء، ومنه قول الخطَّابي – رحمه الله -: "الوِترُ: الفردُ. ومعنى الوِتر في صفة الله - جلَّ وعلا - الواحد الذي لا شريك له، ولا نظير له، المتفرِّد عن خلقه، البائن منهم بصفاته، فهو سبحانه وترٌ، وجميع خلقه شفعٌ، خُلِقوا أزواجًا"[4]، وقال الحافظ ابن حجر – رحمه الله -: "والوترُ: الفردُ. ومعناه في حقِّ الله أنَّه الواحد الذي لا نظير له في ذاته ولا انقسام"[5].

وممَّا تقدَّم ذِكرهُ يتبيَّن أنَّ معنى (الفرد) معنىً صحيحًا مرادفًا لمعاني أسماء أخرى

---

(1) الأسماء والصفات للبيهقي برقم: (١٦٠) (٢٢٨/١).
(2) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، (٨٩/٤).
(3) هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ص٢٢٨.
(4) شأن الدُّعاء، ص٣٠.
(5) فتح الباري، (٢٢٧/١١).

ثابتة لله تعالى كالواحد والوِتر، ويصحُّ إطلاقه على الله تعالى مِن باب الإخبار وليس التَّسمية، وهو مَا قصدهُ النَّاظم، والله أعلم.

المسألة الرَّابعة:

مَا جاء في افتتاح هذا النَّظم بعد البسملةِ والحمدلةِ مِن حُسْنِ الابتداء بالدُّعاء لهذا السَّائل بالهداية. ولكن هل المقصود حقيقة النِّداء لشخصٍ معيَّن، أو يقال: إنَّه لمجرَّدِ التَّنبيه؟

الجواب: قد يكون هذا السَّائل شخصًا بعينه جاء إلى النَّاظم – حفظه الله – فسأله عن منهجه واعتقاده فأجابه بهذا النَّظم، وقد لا يكونُ هناك ثمَّة سائلٍ؛ وإنَّما أراد بيان منهجه ومعتقده الذي يوافق مَا ذهب إليه أهل السُّنَّة والجماعة؛ ليسير عليه المسلم في حياته فيسعد في الدُّنيا والآخرة، والله أعلم.

المسألة الخامسة:

بيانُ الفَرق بين المنهجِ والعقيدةِ، حيث سُئل الشَّيخ العلَّامة الدُّكتور صالح بن فوزان الفوزان – حفظه الله – هل هناك فرقٌ بين العقيدة والمنهج؟ فأجاب بقوله: "المنهجُ أعمُّ من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السُّلوكِ والأخلاق والمعاملات وفي كلِّ حياة المسلم، كلُّ الخِطَّة التي يسيرُ عليها المسلم تسمَّى المنهج. أمَّا العقيدة فيُرادُ بها أصلُ الإيمان، ومعنى الشَّهادتين ومقتضاهما، هذه هي العقيدة"[1].

(1) الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة، ص١٢٣.

باب توحيد الله تعالى

فَعَقِيدَتِي التَّوْحِيدُ لَسْتُ بِمُشْرِكٍ ... أَحَدًا مَعَ الخَلَّاقِ ذِي العَلْيَاء
فَأَخُصُّ رَبَّ العَالَمِينَ بِفِعْلِهِ ... وَأَخُصُّهُ بِعِبَادَتِي وَدُعَائِي
لَا أَسْتَغِيثُ بِغَيْرِهِ سُبْحَانَهُ ... فَهْوَ المُجِيبُ لِدَعْوَتِي وَرَجَائِي

شرح المفردات:

- **التَّوْحِيدُ: لغةً:** الحكمُ بأنَّ الشَّيء واحد، والعلم بأنَّه واحدٌ[1]. **واصطلاحًا:** هو اعتقاد أنَّ الله واحدٌ في ملكهِ وأفعالهِ لا شريك له، وواحدٌ في ذاتهِ وصفاتهِ لا نظير له، وواحدٌ في إلهيَّتهِ وعبادتهِ لا نِدَّ له[2].

- **بِمُشْرِكٍ:** الشِّرك: الشِّرْكَةُ والشَّرِكة سواء: مخالطة الشَّريكين. يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرَّجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، وأشرك بالله جعل له شريكًا في ملكه تعالى الله عن ذلك[3]. **واصطلاحًا:** هو أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك، وهو أكبر الكبائر، وهو الماحقُ للأعمال، والمبطل لها، والحارم المانع مِن ثوابها، فكلُّ مَن عدل بالله غيره بالحبِّ، أو العبادة، أو التَّعظيم، أو تبع خطواته ومبادئه المخالفة لملَّة إبراهيم فهو مشرك[4].

- **العَالَمِينَ:** جمعُ عالَم، وهو كلُّ موجودٍ سوى الله ﷻ، والعالَمُ جمعٌ لا واحدَ له مِن لفظه، والعوالِم أصناف المخلوقات في السَّماوات والأرض، في البرِّ والبحر، وكلُّ قرنٍ منها وجيلٍ يُسمَّى عالَمًا أيضًا[5]. ومعنى (ربَّ العَالَمين): أي الخالقُ المالِك المتصرِّف في جميع المخلوقات.

---

(1) التَّعريفات، ص٦٩.
(2) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، ص١٧.
(3) لسان العرب، (٤٤٨/١٠).
(4) الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة، ص٤١.
(5) تفسير ابن كثير، (١٣١/١).

- **بِعِبَادَتِي:** العبادة **في اللُّغة:** الطَّاعة مع الخضوع، ومنه طريقٌ معبَّدٌ: إذا كان مُذلَّلًا بكثرةِ الوطء[١]. **واصطلاحًا:** هي اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يحبُّه الله ويرضاهُ مِنَ الأقوالِ والأعمالِ الباطنةِ والظَّاهرةِ[٢].

- **وَدُعَائِي:** الدُّعاء **لغة:** دعوتُ الله أدعوهُ دعاءً: ابتهلتُ إليه بالسُّؤال ورغبت فيما عنده من الخير، ودعوتُ زيدًا ناديته وطلبت إقباله[٣]. **وشرعًا:** استدعاءُ العبد ربَّه ﷻ العناية واستمداده إيَّاه المعونة. وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتَّبرؤ من الحَوْلِ والقوَّة، وهو سِمَةُ العبوديَّة، واستشعار الذِّلَّة البشريَّة، وفيه معنى الثَّناء على الله ﷻ، وإضافة الجُود، والكَرم إليه[٤].

- **أَسْتَغِيثُ:** الاستغاثة **لغة:** مصدر استغاث، وهو مأخوذٌ من الغوث، بمعنى الإغاثة والنُّصرة عند الشِّدَّة[٥]. **واصطلاحًا:** طلبُ الغوث، وهو إزالة الشِّدَّة، كالاستنصار: طلبُ النَّصر، والاستعانة: طلبُ العون. والمخلوق يُطلَبُ منه مِن هذه الأمور ما يقدر عليه منها، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ ﴾[٦] وكما قال: ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[٧] وكما قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ﴾[٨][٩].

---

(١) لسان العرب، (٢٧٣/٣).
(٢) العبودية، ص٤٤.
(٣) المصباح المنير، (١٩٤/١).
(٤) شأن الدُّعاء، ص٤.
(٥) ينظر: المفردات في غريب القرآن، ص٦١٧؛ تاج العروس، (٣١٣/٥).
(٦) سورة الأنفال: ٧٢.
(٧) سورة القصص: ١٥.
(٨) سورة المائدة: ٢.
(٩) مجموع الفتاوى، (١٠٣/١).

- **وَرَجَائِي:** الرَّجاء **لغة:** بمعنى التَّوقُّع والأمل[1]. **واصطلاحًا:** هو الطَّمع أو انتظار الشَّيء المحبوب، والذي يتضمَّن التذلُّل والخضوع، فلا يكون إلَّا لله ﷻ، وتعليق الرَّجاء بغير الله شركٌ[2].

بيان المسائل

اشتملَت أبياتُ هذا الباب على ستِّ مسائل، وبيانها كالآتي:

المسألة الأولى:

بيانُ عقيدة النَّاظم وهي توحيدُ الله تعالى، حيث أنَّه القضيَّة الأم التي يجب أن يهتمَّ بها أهل العلم؛ لأنَّها أساس الملَّة، وأُرسلت مِن أجلها الرُّسل، وأُنزلت الكتب، ومِن أجلها حصل الولاء والبراء، قال الله: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[3].

ولمَّا بَعَثَ النَّبيُّ ﷺ معاذًا رضي الله عنه إلى اليمن قال له: "إنَّك ستأتي قومًا أهل كتاب، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أنَّ الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أنَّ الله قد فرض عليهم صدقةً تُؤخذ مِن أغنيائهم فتُردُّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإيّاك وكرائم أموالهم، واتَّقِ دعوة المظلوم فإنَّه ليس بينه وبين الله حجاب"[4]، يقول ابن حجر – رحمه الله – معلِّقًا على هذا الحديث: "ووقعت البداءة بهما – أي الشَّهادتين – لأنَّهما أصل الدِّين الذي لا يصلح شيء غيرهما إلَّا بهما"[5].

---

(1) لسان العرب، (٣٠٩/١٤).
(2) حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول، ص٧٩.
(3) سورة النحل: ٣٦.
(4) رواه البخاري برقم: (١٤٩٦) (١٢٨/٢).
(5) فتح الباري، (٣٥٨/٣).

وقد قسَّم العلماء التَّوحيد إلى ثلاثة أقسام وذلك بالتَّتبع والاستقراء والنَّظر في الآيات الكريمة والأحاديث النَّبوية، فوجدوا أنَّ التَّوحيد لا يخرج عن هذه الأقسام الثَّلاثة وهي:

الأوَّل: توحيد الرَّبوبيَّة: هو الاعتقاد الجازم بأنَّ الله وحده هو ربّ كلّ شيءٍ ومليكه، وهو الخالِق الرَّازق المُحيي المميت الضَّار النَّافع المُعطي المانع المتصرِّف في هذا الكون بمشيئته المطلقة، وليس معه ربٌّ آخر يُشركه[1].

وقد كان المشركون مقرّين بهذا النَّوع مِنَ التَّوحيد، وذلك واضح في كثير مِن آيات القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾[2]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾[3]، وغيرها مِنَ الآيات. ولكنَّ الإقرار بتوحيد الرُّبوبيَّة وحده لا يكفي، ولا ينفع صاحبه، بل لابُدَّ مِنَ الإقرار بتوحيد الألوهيَّة؛ لأنَّ توحيد الألوهيَّة يتضمَّن توحيد الرَّبوبيَّة.

الثَّاني: توحيد الألوهيَّة: هو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادةِ الظَّاهرةِ والباطنةِ قولاً وعملاً، ونفي العبادة عن كلِّ مَا سوى الله كائنًا مَن كان كما قال تعالى:

---

(1) عقيدة التوحيد في القرآن الكريم، ص١١٠.
(2) سورة المؤمنون: ٨٤-٨٩.
(3) سورة العنكبوت: ٦٣.

﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾[1][2].

الثَّالث: توحيد الأسماء والصِّفات: وهو أن يُوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ مِن صفات الكمال ونعوت الجلال، مِن غيرِ تكييفٍ ولا تمثيلٍ، وَمِن غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ[3].

وقد جاء هذا التَّقسيم في عبارات المتقدِّمين مِن أئمَّة الحديث والأثر، ومنهم الإمام القاضي أبو يوسف تلميذُ أبي حنيفة[4] وابن بطَّة[5] وابن منده[6] وشيخ الإسلام ابن تيمية[7] وابن القيِّم[8] وغيرهم.

المسألة الثانية:

وهي نبذُ النَّاظم للشِّرك والتَّحذير منه، فالشِّركُ مِن أكبر الكبائر؛ لِذا حُرِّمت على صاحبه المغفرة والجنَّة كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ

---

(1) سورة النساء: ٣٦.
(2) المختصر المفيد شرح منظومة تحفة المريد، ص١٦.
(3) حاشية كتاب التوحيد، ص١١.
(4) الحجة في بيان المحجة، (١٢٣/١).
(5) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، (١٧٢/٢).
(6) كتاب التوحيد، ص٣٣.
(7) التدمرية، ص٥-٦.
(8) مدارج السالكين، (٢٧/١).
(9) سورة النساء: ١١٦.

مِنۡ أَنصَارٍ ﴾[1]، وهو مِن أعظم الذُّنوب كما قال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴾[2]، وهو مُحبطٌ لجميع الأعمال، ومُوجبٌ للهلاك والخسران كما أخبر الله تعالى بقوله: ﴿ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴾[3]، وهو مِن أكبر الكبائر كما جاء في حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: "ألا أُنبِّئكم بأكبرِ الكَبائر؟" ثلاثًا، قالوا: بلى يا رسولَ الله، قال: "الإشراكُ باللهِ، وعقوق الوالدين - وجلس وكان متَّكئًا - فقال: ألا وقول الزُّور"، قال: فما زال يكرّرها حتَّى قلنا: ليتهُ سَكَتَ[4]. وكما أنَّ التَّوحيد أنواعٌ، فكذلك الشِّرك أنواع وهي:

الأوَّل: الشِّركُ الأكبر: وهو اتِّخاذُ الأنداد مِن دون الله، ودعوتهم ومحبَّتهم والتَّقرب إليهم مِن دون الله تعالى، ومِن ذلك: أن يجعل مع الله إلهًا آخر: مَلِكًا، أو رسولًا، أو وليًّا، أو شمسًا، أو قمرًا، أو حجرًا، أو بشرًا، يُعبد كما يُعبد الله، وذلك بدعائه والاستعانة به، والذَّبح له، والنَّذر له، وغير ذلك مِن أنواع العبادة.

الثَّاني: الشِّركُ الأصغر: وهو دون الشِّرك الأكبر لا يُخرِج مِنَ المِلَّة، ولا يُخلَّد صاحبه في النَّار، ولا يُحبط غيره مِنَ الأعمال، وهو مع هذا أكبر الكبائر، ومِن أشدِّ الذُّنوب، وصاحبه على خطرٍ عظيمٍ قد يصلُ به إلى الشِّرك الأكبر، وأنواعه كثيرة، منها: الحلف بغير الله تعالى، وقول: مَا شاء الله وشئت، والرِّياء وغيرها.

---

(1) سورة المائدة: ٧٢.
(2) سورة لقمان: ١٣.
(3) سورة الزمر: ٦٥.
(4) رواه البخاري برقم: (٢٦٥٤) (١٧٢/٣).

المسألة الثَّالثة:

بيان الفرق بين العقيدة والتَّوحيد: وقد سُئل فضيلة شيخنا باكرمان – حفظه الله – عن ذلك فقال: "العقيدةُ بمعنى الاعتقاد، أعمُّ مِنَ التَّوحيد الذي هو اعتقاد وحدانيَّة الله خاصَّة. ولكن كلقبٍ لعلمٍ هُما سواء، فَعِلْمُ العقيدة هو علم التَّوحيد"(١).

والمقصود مِن قول النَّاظم (فعقيدتي) أي: العقيدة الصَّحيحة التي يعتقدها أهل السُّنَّة والجماعة في جميع أبوابها.

المسألة الرَّابعة:

إنَّ مِن أنواع التَّوحيد (توحيد الرُّبوبيَّة) وهو توحيدُ الله تعالى بأفعاله، وهو مَا يشير إليه النَّاظم بقوله: (فَأَخُصُّ رَبَّ العَالَمِينَ بِفِعْلِهِ)، وأفعالُ الله تعالى:

١ــ حكيمةٌ وعظيمةٌ؛ فله مَا سَكَنَ في الليل والنَّهار، يُطعِمُ ولا يُطعَم، وعنده مفاتحُ الغيب لا يعلمُها إلَّا هو، ويعلمُ مَا في البرِّ والبحر، ومَا تسقطُ مِن ورقةٍ إلَّا يعلمُها، ويجيبُ دعوة المضطرِّين، إلى غير ذلك.

٢ــ تتعلَّقُ بمشيئته تعالى؛ فهو مَالِك المُلك يؤتي المُلك مَن يشاء وينزعُ المُلك ممَّن يشاء، ويُعزُّ مَن يشاء ويُذلُّ مَن يشاء، ويهبُ لمن يشاء إناثًا ويهبُ لمن يشاءُ الذُّكور، ويجعلُ مَن يشاءُ عقيمًا، ويخلقُ مَا يشاءُ ويختار، إلى غير ذلك.

٣ــ قائمةٌ على العدلِ والرَّحمة، ومِن رحمته إنزال الكُتُب، وإرسال الرُّسل، ومَا ربُّك بظلَّام للعبيد.

٤ــ غيرُ مخلوقةٌ، بل هي صفاتٌ له ﷻ؛ وإنَّما المخلوقُ مَا نشأ عن هذه الأفعال، وهو مفعولاته ﷻ، قال الإمام البخاري – رحمه الله -: "بابُ مَا جاء في تخليق السَّماوات والأرض وغيرها مِنَ الخلائق، وهو فِعلُ الرَّبِّ تبارك وتعالى، وأَمرُهُ، فالرَّبُّ بصفاتهِ وفعلهِ

(١) ينظر: موقع الشيخ صالح بن محمد باكرمان، فتوى رقم: (١٨٠).

وأمرِهِ وكلامِهِ، وهو الخالق المكوّنُ، غيرُ مخلوقٍ، ومَا كان بفعلِهِ، وأمرِهِ، وتخْلِيقِهِ، وتكوينِهِ، فهو مفعولٌ مخلوقٌ مُكَوَّنٌ"[1].

٥ــ لا يُسأَلُ الله تعالى عنها، كما أخبر سبحانه بقولـــــه: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾[3]، فهو سبحانه يُحيي ويميت، يرفع ويخفض، يفعل مَا يريد.

٦ــ ليست كأفعال المخلوقين، قال ابن القيّم – رحمه الله -: "مذهب أهل السُّنَّة والجماعة: أنَّ أفعال الله تعالى لا تُقاس بأفعال عباده، ولا تدخل تحت شرائع عقولهم القاصرة؛ بل أفعاله لا تشبه أفعال خلقه، ولا صفاته صفاتهم، ولا ذاته ذواتهم؛ ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[4]"[5].

قال الشَّيخ عبد العزيز بن باز – رحمه الله -: "أفعال الله سبحانه جلَّ وعلا أصلها قديم، وأنواعها تحدث شيئًا بعد شيء، فهو الخلَّاق لم يزل خلَّاقًا ﷻ، ولم يزل فعَّالًا لِمَا يريد ﷻ، لكنَّ أفعاله تتجدَّد بحسب حال الواقع. فَخَلْقُ آدم وقع بعد أن كان عدمًا، وهكذا خَلْقُ الملائكة، وهكذا خَلْقُ السَّماوات، وهكذا خَلْقُ الأرض، وهكذا خَلْقُ شيء بعد ذلك. وهكذا رضاه عمَّن مضى، ورضاه عمَّن يأتي مِنَ المؤمنين، وغضبه على مَن مضى، وغضبه على مَن يأتي مِنَ الكفَّار، وهكذا. فجنسُ أفعاله وصفاته قديمة، والصِّفات قسمان: قسمٌ ذاتي، كعلمه

---

(1) صحيح البخاري، (١٣٤/٩).
(2) سورة الأنبياء: ٢٣.
(3) سورة الرحمن: ٢٩.
(4) سورة الشورى: ١١.
(5) مفتاح دار السعادة، (٩٩٧/٢).

وسمعه وبصره، فهذا لم يزل سبحانه سميعًا بصيرًا عليمًا قادرًا على كلِّ شيءٍ، جلَّ وعلا. وأفعالٌ متعدِّدة تتعلقُ بالمخلوقين، تتجدَّد بفعل المخلوقين؛ فَخَلْقُ السَّماوات وخَلْقُ الأرض وقع بعد أن كانت عدمًا، وَخَلْقُ آدم وقع بعد أن كان عدمًا، وهكذا خَلْقُ الجنَّة والنَّار، وهكذا غير ذلك. كلُّها تقعُ شيئًا بعد شيء، وهو سبحانه موصوف بأنَّه الخلَّاق القادر على كلِّ شيءٍ، ولكنَّه يفعلُ مَا يشاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[2]، فهو سبحانه يفعل مَا يشاء قديمًا وحديثًا جلَّ وعلا، لم يزل خلَّاقا، لم يزل قادرًا، لم يزل عالِمًا، لم يزل حيًّا، قيُّومًا سميعًا بصيرًا، إلى غير هذا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"[3].

المسألة الخامسة:

وجوبُ إخلاص العبادة لله تعالى وحده، وأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو المستحقُّ لجميع العبادات مِنَ الصَّلاة والدُّعاء والاستعانة والذَّبح والنَّذر وغيرها، وأنَّ مَن صرف ذلك أو شيء منه لغير الله فقد أشرك.

والمسلمُ كلُّ حياته عبادة لله تعالى كما قال جَلَّ جَلَالُهُ آمرًا نبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا

---

(1) سورة البروج: ١٢-١٦.
(2) سورة الحج: ١٨.
(3) فتاوى نور على الدرب، (١/١٢٦).

أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[1]؛ ولذلك خَلَقَ اللهُ تعالى الخَلْقَ كما في قوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[2].

وإنَّ بين العقيدة الصَّحيحة وإفراد العبوديَّة لله تعالى لترابطًا وتلازمًا؛ لأنَّ العقيدة الصَّحيحة – وهي توحيد الله – لابُدَّ لها مِن عبوديَّةٍ خالصةٍ لوجهه الكريم، وممَّا يوكِّد هذا قول شيخ الإسلام – رحمه الله -: "التَّوحيدُ الذي جاءت به الرُّسل لابُدَّ فيه مِنَ التَّوحيد بإخلاصِ الدِّين لله، وعبادته وحده لا شريك له"[3].

والعبادة لا تكون مقبولة عند الله ولا تكون صحيحة إلَّا بشرطين أساسين مجتمعين، إذا فُقِدَ شرطٌ منها فإنَّ العمل يكون مردودٌ على عامله، وهما مَا أشار إليه الفضيل – رحمه الله – عند قول الله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[4] بقوله: "أخلصه وأصوبه، فإنَّه إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، واذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يُقبل حتى يكون خالصًا وصوابًا، والخالص إن كان لله ﷻ، والصَّواب إذا كان على السُّنَّة"[5].

المسألة السَّادسة:

ذكر النَّاظم في الأبيات السَّابقة بعض أنواع العبادة وهي: الدُّعاء والاستغاثة والرَّجاء، ونذكرها بشيء مِنَ الاختصار:

ومنها: الدُّعاء:

وهو عبادةُ الافتقار إلى الله تعالى، ومِن أقوى الأسباب في دَفْعِ المكروه وحصول

---

(1) سورة الأنعام: ١٦٢-١٦٣.
(2) سورة الذاريات: ٥٦.
(3) مجموع الفتاوى، (٣٥/٩).
(4) سورة الملك: ٢.
(5) جامع العلوم والحكم، (٧٢/١).

المطلوب، وقد حثَّ الله ﷻ عليه وأَمَرَ به فقال: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[1]، وقال: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾[2]، وقال النَّبيُّ ﷺ: "الدُّعاء هو العبادة"[3]،

والدُّعاء ينقسم إلى قسمين هما:

الأوَّل: دعاء المسألة: وهو أنْ يطلبَ الدَّاعي مَا ينفعه ومَا يكشف ضرَّه، فيكونُ فيه الطَّلبُ صريحًا، بأن يسأل العبدُ رَبَّه مَا يُريد فيقول: اللَّهم ارحمني، اللَّهم اهدني، اللَّهم أدخلني الجنَّة وغير ذلك.

الثَّاني: دعاء العبادة: وهو العمل بمقتضى أسماء الله وصفاته، فتعْلَمُ أنَّ الله غفورٌ فتُكثِرُ الاستغفار، وتتقرَّبُ إليه بأنواع العبادة كالصَّلاة والزَّكاة[4].

فكلُّ أَمْرٍ في القرآن أو السُّنَّة بالدُّعاء لا يخرج عن هذين القسمين، قال الشَّيخ السَّعدي – رحمه الله -: "كلُّ مَا ورد في القرآن مِنَ الأمر بالدُّعاء، والنَّهي عن دعاء غير الله، والثَّناء على الدَّاعين: يتناول دعاء المسألة، ودعاء العبادة. وهذه قاعدة نافعة، فإنَّ أكثر النَّاس إنَّما يتبادر لهم مِن لفظ الدُّعاء والدَّعوة: دعاء المسألة فقط، ولا يظنُّون دخول جميع العبادات في الدُّعاء. ويدلُّ على عموم ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ ﴾[5]،

---

(1) سورة غافر: ٦٠.
(2) سورة البقرة: ١٨٦.
(3) رواه الترمذي برقم: (٢٩٦٩) (٥/٢١١). وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته برقم (٣٤٠٧).
(4) زهر الطلول في شرح الثلاثة الأصول، ص٢٨.
(5) سورة غافر: ٦٠.

أي أستجب طلبكم، وأتقبَّل عملكم، ثم قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[1]، فسمَّى ذلك عبادة؛ وذلك لأنَّ الدَّاعي دعاء المسألة يطلب مسئوله بلسان المقال، والعابد يطلب مِن ربِّه القبول والثَّواب، ومغفرة ذنوبه بلسان الحال.

فلو سألت أي عابد مؤمن: مَا قصدك بصلاتك وصيامك وحجَّك وأدائك لحقوق الله وحقِّ الخلق؟ لكان قلب المؤمن ناطقًا قبل أن يجيبك لسانه: بأنَّ قصدي مِن ذلك رضى ربِّي ونيل ثوابه والسَّلامة مِن عقابه؛ ولهذا كانت النِّيَّة شرطًا لصحَّة الأعمال وقبولها، وإثمارها الثَّمرة الطَّيِّبة في الدُّنيا والآخرة"[2].

ومنها: الاستغاثة بالله:

الاستغاثةُ نوعٌ من أنواع العبادة، وهي أخصُّ أنواع الدُّعاء؛ لأنَّها لا تكون إلَّا عند وقوع الشِّدَّة والمكروب، وأمَّا الدُّعاء فيكونُ مِنَ المكروب وغيره، وهي على أنواع[3]:

الأوَّل: الاستغاثة بالله ﷻ وهذا مِن أفضل الأعمال وأكملها وهو دأبُ الرُّسل وأتباعهم، ودليله قوله تعالى: ﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلۡفٍ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُرۡدِفِينَ ﴾[4].

الثَّاني: الاستغاثة بالأموات أو بالأحياء غير الحاضرين القادرين على الإغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله فهذا شرك؛ لأنَّه في الأصل لا يفعله إلَّا مَن يعتقد أنَّ لهؤلاء تصرُّفًا خفيًّا

---

(1) سورة غافر: ٦٠.
(2) القواعد الحسان لتفسير القرآن، ص١٢٧.
(3) شرح ثلاثة الأصول للعثيمين، ص٦٥.
(4) سورة الأنفال: ٩.

في الكون فيجعل لهم حظًّا مِنَ الرُّبوبيَّة قال الله تعـــالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[1].

الثَّالث: الاستغاثة بالأحياء فيما يقدرون عليه، فهذا جائز كالاستعانة بهم، قال الله تعالى في قصة موسى: ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ ﴾[2].

الرَّابع: الاستغاثة بحيٍّ غير قادر مِن غير أن يعتقد أنَّ له قوَّة خفيَّة مثل: أن يستغيث الغريق برجلٍ مشلولٍ، فهذا لغو وسخرية بمن استغاث به فيمنع منه لهذه العلَّه، ولعلَّة أخرى وهي الغريق ربَّما أغترَّ بذلك غيره فتوهَّم أنَّ لهذا المشلول قوَّة خفيَّة ينقذ بها مِنَ الشِّدَّة.

ومِن أنواع العبادة التي ذكرها النَّاظم: الرَّجاء:

وهو عبادة قلبيَّة مِن أعظم العبادات، وقد مَدَحَ الله تعالى أهله وجعله صفةً لعباده المؤمنين فقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3] وقال: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ

---

(1) سورة النمل: ٦٢.
(2) سورة القصص: ١٥.
(3) سورة البقرة: ٢١٨.

عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴾[1]، وقد بيَّن ابن القيم – رحمه الله – أنواع الرَّجاء

فقال: "والرَّجاء ثلاثة أنواع: نوعان محمودان، ونوع غرور مذموم:

فالأوَّلان: رجاء رجل عمل بطاعة الله على نورٍ مِن الله، فهو راجٍ لثوابه. ورجل أذنبَ ذنوبًا ثمَّ تاب منها، فهو راجٍ لمغفرة الله تعالى وعفوه وإحسانه وجوده وحلمه وكرمه.

والثَّالث: رجل متمادٍ في التَّفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتَّمنِّي والرَّجاء الكاذب"[2].

(1) سورة الكهف: ١١٠.
(2) مدارج السالكين، (٣٧/٢).

باب إثبات الأسماء والصفات

وَصِـفَاتُ رَبِّي فِي النّصُـوصِ أَمِرُّهَا ... حَقّـا كَمَـا جَـاءَت مَعَ الأَسْـمَـاءِ
لَا أَسْـلُـكُ التَّفْوِيضَ فِي المَعْنَى وَلَا ... الـتَّـعْـطِـيـلَ والـتَّـأْوِيـلَ بِـالأَهْـوَاءِ
وَطَرِيقَتِي إِثْبَـاتُ كُـلِّ صِـفَـاتِـهِ ... مِنْ دُونِ تَمْثِيلٍ بِلَا اسْـتِثْنَـاءِ

شرح المفردات:

- **وَصِفَاتُ:** الصِّفةُ هي: مَا قام بالذَّات ممَّا يميّزها عن غيرها مِن أمورٍ ذاتيَّةٍ أو معنويَّةٍ أو فعليَّةٍ[1]. وصفات الله تنقسمُ إلى قسمين:

١- ثبوتيَّة: وهي مَا أثبتها الله لنفسه، كالحياة والعلم والقدرة وغيرها، ويجب إثباتها لله تعالى على الوجه اللَّائق به؛ لأنَّ الله أثبتها لنفسه وهو أعلمُ بصفاته. وهي تنقسم إلى قسمين:

أ- ذاتيَّة: وهي التي لم يزل ولا يزال مُتَّصفًا بها كالسَّمع والبصر.

ب- فعليَّة: وهي التي تتعلَّقُ بمشيئته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش والمجيء.

وربما تكون الصِّفة ذاتيَّةٌ فعليَّةٌ باعتبارين، كالكلام فإنَّه باعتبار أصل الصِّفة صفةٌ ذاتيَّة؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال مُتكِّلمًا، وباعتبار آحاد الكلام صفةٌ فعليَّة؛ لأنَّ الكلام متعلِّقٌ بمشيئته يتكلَّم بما شاء متى شاء.

٢- سلبيَّة: وهي التي نفاها الله تعالى عن نفسه كالظُّلم، فيجب نفيها عن الله تعالى؛ لأنَّ الله سبحانه نفاها عن نفسه، لكن يجب اعتقاد ثبوت ضدَّها لله تعالى على الوجه الأكمل؛ لأنَّ النَّفي لا يكون كمالًا حتى يتضمَّن ثبوتًا، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[2] فيجبُ نفي الظُّلم عن الله تعالى مع اعتقاد ثبوت العدل لله على الوجه الأكمل[3].

---

(1) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، ص٣١.
(2) سورة الكهف: ٤٩.
(3) شرح لمعة الاعتقاد للعثيمين، ص٢٥.

- **أُمِرُّهَا:** أي: إمرارُها عند قِراءتها كما جاءت، لا أنقصُ مِن معناها ولا أزيد[١].
- **حَقًّا:** أي اعتقادًا واتِّباعًا.
- **التَّفْوِيضَ: لغةً:** مِن فوَّضَ، قال في القاموس: فوَّض إليه الأمر: ردَّه إليه[٢]. **وفي باب الأسماء والصفات:** هو الحكم بأنَّ معاني نصوص الصِّفات مجهولة غير معلومة، لا يعلمها إلَّا الله، أو هو إثبات الصِّفات، وتفويض المعنى والكيفيَّة[٣].
- **التَّعْطِيلَ:** إنكار ما أثبت الله لنفسه مِنَ الأسماء والصِّفات، سواء كان كليًّا أو جزئيًّا، وسواءً كان ذلك بتحريفٍ أو بجحودٍ، هذا كله يسمَّى تعطيلًا[٤].
- **التَّأْوِيلَ:** نقلُ اللَّفظ عمَّا اقتضاه ظاهره وعمَّا وُضِعَ له في اللُّغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صحَّ ببرهانٍ وكان ناقله واجب الطَّاعة فهو حقٌّ، وإن كان نقله بخلاف ذلك أُطُّرِح ولم يلتفت إليه، وحكم لذلك النَّقل بأنَّه باطل[٥].
- **بِالأَهْوَاءِ:** الأهواء: جمع هوى، وهو متابعة النَّفس في مُخالفةِ الشَّرعِ، ومن الأهواء في الأسماء والصِّفات: التَّعطيل والتَّحريف والتَّمثيل والتَّكييف[٦].
- **تَمْثِيلٍ:** والتَّمثيل: هو الاعتقاد في صفات الخالق أنَّها مثل صفات المخلوق. وهو كقول الممثِّل: له يدٌ كيدي، وسمعٌ كسمعي، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا[٧].

بيان المسائل

اشتمل كلام النَّاظم في هذا الباب على بيان ثلاث مسائل تتعلَّق بالأسماء والصِّفات وهي:

المسألة الأولى:

إثبات جميع الأسماء والصِّفات لله تعالى وإمرارها كما جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهو مستندُ أهل السُّنَّة والجماعة في ذلك.

---

(١) الحُلل الحضرميَّة شرح اللاميَّة، ص٣٤.
(٢) القاموس المحيط، ص٦٥١.
(٣) مصطلحات في كتب العقائد، ص١١.
(٤) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين، (٩١/١).
(٥) الإحكام في أصول الأحكام، (٤٢/١).
(٦) المختصر المفيد شرح منظومة تحفة المريد، ص١٥.
(٧) كتاب العرش (١١٥/١).

أمَّا مِنَ الكتاب: قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1] قال ابن حزم – رحمه الله -: "مَنَعَ تعالى أن يُسَمَّى إلَّا بأسمائه الحُسنى، وأخبرَ أنَّ من سمَّاه بغيرها فقد أَلْحَدَ"[2].

ومِنَ السُّنَّة: مَا جاء في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "مَا قال عبدٌ قط، إذا أصابهُ هَمٌّ أو حزن: اللَّهم إنِّي عبدك ابن عبدك ابن أَمَتِك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حُكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألكَ بكلِّ اسمٍ هو لك، سمَّيتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآن ربيع قلبي، ونورَ بصري، وجلاءَ حُزني، وذهابَ همِّي، إلَّا أذهبَ الله هَمَّه، وأبدلَه مكان حُزنهِ فرحًا»، قالوا: يا رسول الله، ينبغي لنا أن نتعلَّم هذه الكلمات؟، قال: "أجل، ينبغي لِمَن سمعهُنَّ أن يتعلَّمهُنَّ"[3].

فدلَّت هذه الأدلَّة على أنَّ التَّسمية أمرٌ توقيفي لا يخضع للاجتهاد، وفي ذلك يقول ابن القيِّم – رحمه الله -: "فالحديث صريحٌ في أنَّ أسماءَهُ ليست من فِعْلِ الآدميين وتسمياتهم"[4].

وقد تواترت أقوال الأئمَّة على إثبات الأسماء والصِّفات وأنَّها تُمَرُّ كما جاءت، ومِن ذلك قول ابن قدامة – رحمه الله -: "ولا خلافَ بين أهلِ النَّقل سُنِّيَّهُم وبِدعِيَّهُم في أنَّ مذهب السَّلف ﷺ في صفات الله ﷻ: الإقرارُ بها، والإمرارُ لها، والتَّسليمُ لقائلها، والتَّسليمُ لقائلها، وترك التَّعرض لتفسيرها، بذلك جاءت الأخبارُ عنهم مُجملةً ومُفصَّلةً، فرُويَ عن مالكِ بن

---

(1) سورة الأعراف: ١٨٠.
(2) المحلى بالآثار (٥٠/١).
(3) رواه ابن حبان في صحيحه برقم: (٩٧٢)، (٢٥٣/٣).
(4) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ص٢٧٧.

أنس والأوزاعي وسُفيان الثَّوري وسفيان بن عُيينة ومَعمر بن راشد في الأحاديث في الصِّفات: أَمِرُّوها كما جاءت"[1].

المسألة الثانية:

وهي مسألة التَّفويض في أسماء الله تعالى وصفاته، وله معنيان:

الأول: معنىً صحيح، وهو إثباتُ اللَّفظ ومعناهُ الذي يدلُّ عليه، ثمَّ تفويض عِلْمُ كيفيته إلى الله تعالى، فنُثبتُ لله أسماءه الحُسنى وصفاته العلى، ونعرفُ معانيها، ونؤمنُ بها، غير أنَّنا لا نعلمُ كيفيَّتها، وهذا هو مذهب أهل السُّنة والجماعة.

ومِثالُ ذلك: أنَّنا نؤمنُ بأنَّ الله تعالى قد استوى على العرشِ استواءً حقيقيًّا يليقُ بجلاله سبحانه، ليسَ كاستواء البشر؛ ولكن كيفيَّة الاستواء مجهولة بالنِّسبة لنا؛ ولذلك فإنَّنا نفوِّض كيفيَّة ذلك إلى الله، كما سُئل الإمام مالك – رحمه الله - وغيره عن ذلك فقال: "الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسَّؤالُ عن الكيفيَّة بدعةٌ"؛ لأنَّه سؤالٌ عمَّا لا يعلمه البشر، ولا يمكنهُمُ الإجابة عنه[2].

الثَّاني: معنىً باطل، وهو إثباتُ اللَّفظ مِن غير معرفة معناه، فيثبتون الألفاظ فقط، ثمَّ يقولون: لا ندري معناه، ولا ماذا أراد الله تعالى به؛ "فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبعونَ للسُّنَّة والسَّلف مِن شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد"[3].

المسألة الثالثة:

ذَكَرَ النَّاظم – حفظه الله - ضابط أهل السُّنَّة والجماعة في باب إثبات الصِّفات لله تعالى، وهو مَا أشار إليه بقوله:

وَطَرِيقَتِي إِثْبَاتُ كُلِّ صِفَاتِهِ مِنْ دُونِ تَمْثِيلٍ بِلَا اسْتِثْنَاءِ

وخلاصة هذا الضَّابط هو: "إثباتٌ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٌ بلا تعطيلٍ"، وهذا الضَّابط قائمٌ على أمرين مهمَّين هما:

---

(1) تحريم النَّظر، ص٣٦.
(2) مجموع الفتاوى، (٣/٢٥).
(3) درء تعارض العقل والنقل، (١/٢٠٥).

الأوَّل: الإيمانُ بكلِّ مَا ثبت في الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة على مَا وصف الله ﷻ به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ مِن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

الثَّاني: نفي التَّشبيه عن كلِّ وصفٍ ثَبَتَ في كتابه أو سُنَّة رسوله ﷺ، فمن نفى وصفًا أثبته الله ﷻ لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فهو معطِّل.

والأمثلة على ذلك كثيرة في القرآن الكريم، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1] وهي قاعدة أهل السُّنَّة والجماعة قد جمع الله ﷻ فيها بين إثبات الصِّفات لنفسه، وبين تنزيه نفسه عن أن يكون له مثيلٌ، ففي قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ تنزيهٌ، وفي قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ إثباتٌ للصِّفات.

وهناك فِرَقٌ ضلَّت وخالفت اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة – أهل الحقِّ - في باب الصِّفات، وهي باختصار[2]:

١- **النُّفاة المُعطِّلة:** وهم الذين ينفونَ عن الله ﷻ صفاته العُليا وأسمائه الحُسنى كالجهميَّة.

٢- **الغُلاة المشبِّهة:** وهم الذين شبَّهوا الله ﷻ بخلقِهِ أو ببعضِ مخلوقاته كالسَّالميَّة والبهشميَّة.

---

(١) سورة الشورى: ١١.
(٢) الدُّرر البهيَّة شرح اللَّاميَّة لشيخنا محمد بابحر، ص١١.

٣- **المؤوَّلة:** وهم الذين يؤوّلون بعض صفات الله ﷻ ويصرفونها عن حقيقة معانيها كالأشاعرة.

٤- **المفوِّضة:** وهم الذين يؤمنون بألفاظ الصِّفات ويفوّضون معانيها.

باب ذِكرُ بعض صفات الله تعالى

فَمِنَ الصِّـفَـاتِ عُلُوُّهُ سُـبْحَـانَـهُ ... وَالـوَجْـهُ والـتَّـكْـلِـيـمُ دُونَ مِـرَاءِ
وَأَقُولُ رَبِّيْ فِي السَّـمَـاءِ وَعِلْمُـهُ ... فِـي كُـلِّ نَـاحِـيَـةٍ مِـنَ الأَنْـحَـاءِ
وَأَقُـولُ يَـنْـزِلُ رَبُّـنَـا سُـبْـحَـانَـهُ ... نَـحْوَ السَّـمَـاءِ وَجَـلَّ عَنْ نُظَرَاءِ

شرح المفردات:

- **عُلُوُّهُ:** العلو: السُّمو والارتفاع[1].
- **سُبْحَانَهُ:** كلمة تنزيه وتقديس، ولا تقال إلَّا لله تعالى، سبحانَ الله: أُنزِّه الله عن كلِّ سُوءٍ[2].
- **دُونَ مِرَاءِ:** المراء: الجدال، والتَّماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشَّكِّ والرِّيبة[3]. والمقصود إثبات الصِّفات لله تعالى التي نصَّت عليها الأدلَّة مِنَ الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة دون جدال أو شكٍّ.
- **وَأَقُولُ:** أي معتقدًا.
- **وَجَلَّ:** عَظُمَ وتعالى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.
- **نُظَرَاءِ:** النَّظير: المِثل والمساوي[4].

بيان المسائل

اشتمل كلام النَّاظم – حفظه الله – على بيان أربع مسائل وهي:

المسألة الأولى:

وفيها إثباتُ صفة العُلُوِّ لله تعالى وأنَّه في السَّماء، ردًّا مِنَ النَّاظم على الفِرق التي ضلَّت في مسألة علوِّ الله تعالى ومنهم: الجهميَّة الحلوليَّة القائلون بأنَّ الله تعالى في كلِّ مكان،

---

(1) مقاييس اللغة، (١١٢/٤).
(2) معجم اللغة العربية المعاصرة (١٠٢٤/٢).
(3) لسان العرب (٢٧٨/١٥).
(4) المعجم الوسيط (٩٣٢/٢).

ولا يخلو منه مكان، وكذلك الجهميَّة المعطِّلة القائلون بأنَّ الله تعالى لا داخل العَالَم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا عن اليمين ولا عن الشِّمال، فقال النَّاظم:

فَمِنَ الصِّـفَـاتِ عُلْوُهُ سُـبْحَـانَـهُ وَالـوَجْـهُ والـتَّـكْـلِـيـمُ دُونَ مِـرَاءِ

وَأَقُولُ رَبِّيْ فِي السَّـمَـاءِ وَعِلْمُـهُ فِـي كُـلِّ نَـاحِـيَـةٍ مِـنَ الأَنْـحَـاءِ

ومعنى (فِي السَّمَاءِ) هنا: العلو الذي فوق العرش. وهي صِفةٌ ثابتةٌ لله تعالى بالكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف والفِطرة: أمَّا أدلَّة الكتاب، وهي على أنواع:

- منها مَا يصرِّحُ باستواء الله تعالى على عرشه كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[1]، قال ابن حجر – رحمه الله -: "وأمَّا تفسير ﴿ ٱسۡتَوَىٰ ﴾: علا، فهو صحيحٌ، وهو المذهب الحقّ، وقول أهل السُّنة؛ لأنَّ الله سبحانه وصف نفسه بالعُلى، وقال: ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[2] وهي صفة مِن صفات الذَّات"[3].
- ومنها مَا يصرِّح بالصُّعود والعُروج إليه كما قال تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[4] وقال تعالى: ﴿ تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ ﴾[5].

---

(1) سورة طه: ٥.
(2) جزء من آية ورد في أربعة مواضع وهي: سورة يونس: ١٨، النحل: ١، الروم: ٤٠، الزمر: ٦٧.
(3) فتح الباري، (٤٠٦/١٣).
(4) سورة فاطر: ١٠.
(5) سورة المعارج: ٤.

- ومنها مَا يصرِّح بالرَّفع إليه، قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ ﴾[1].

- ومنها مَا يصرِّح بالفوقيَّة، قال الله: ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[2].

- ومنها التَّصريح بنزول الملائكة والكتب مِن عنده، قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[3] وقال: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[4].

- ومنها التَّصريح بأنَّه في السَّماء، قال تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾[5].

قال الإمام اللَّالكائي – رحمه الله -: "فدلَّت هذه الآيات أنَّه تعالى في السَّماء، وعلمه بكلِّ مكانٍ مِن أرضه وسمائه، وروي ذلك مِنَ الصَّحابة: عن عمر، وابن مسعود، وابن

---

(1) سورة آل عمران: ٥٥.
(2) سورة الأنعام: ١٨.
(3) سورة النحل: ١٠٢.
(4) سورة الزمر: ١.
(5) سورة الملك: ١٦.

عبَّاس، وأمِّ سلمة، ومِنَ التَّابعين: ربيعة بن أبي عبد الرَّحمن، وسليمان التَّيمي، ومقاتل بن حيَّان، وبه قال مِنَ الفقهاء: مَالك بن أنس، وسفيان الثَّوري، وأحمد بن حنبل"[1].

وأمَّا أدلَّة السُّنَّة، وهي كثيرة:

- منها حديثُ معاوية بن الحكم السّلمي رضي الله عنه وفيه أنَّه أتى النَّبيَّ ﷺ بجاريةٍ فقال: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: "ائتني بها" فأتيته بها، فقال لها: "أين الله؟" قالت: في السَّماء، قال: "مَن أنا؟" قالت: أنت رسول الله، قال: "أعتقها؛ فإنَّها مؤمنة"[2].
- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "والذي نفسي بيده، مَا مِن رجلٍ يدعو امرأته إلى فراشها، فتأبى عليه، إلَّا كان الذي في السَّماء ساخطًا عليها حتى يرضى عنها"[3].
- وحديث زينب - رضي الله عنها – أنَّها كانت تفخر على أزواج النَّبي ﷺ فتقول: "زوَّجكُنَّ أهاليكُنَّ، وزوَّجني الله تعالى مِن فوق سبع سموات"[4].
- وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: "إنَّ الله لَمَّا قضى الخلق، كَتَبَ عنده فوق عرشه: إنَّ رحمتي سبقت غضبي"[5].

وأمَّا الإجماع: فقد قال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله -: "وأمَّا قوله في هذا الحديث للجارية: أين الله؟ فعلى ذلك جماعة أهل السُّنَّة، وهم أهل الحديث ورواته المتفقِّهون فيه،

---

(1) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٤٢٩/٣).
(2) رواه مسلم برقم: (٥٣٧) (٣٨١/١).
(3) رواه مسلم برقم: (١٤٣٦) (١٠٦٠/٢).
(4) رواه البخاري برقم: (٧٤٢٠) (١٢٤/٩).
(5) رواه البخاري برقم: (٧٤٢٢) (١٢٥/٩).

وسائر نَقَلَته كلُّهم يقول ما قال الله تعالى في كتابه: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾[1]

وأنَّ الله ﷻ في السَّماء وعِلْمه في كلِّ مكان"[2].

وأمَّا دليلُ الفِطرة: هو أنَّ المسلمون بفطرتهم إذا دَهَمَهُم أمرٌ يُقلقُهُم فزعوا إلى ربِّهم، فرفعُوا أيديهم وأوجههم نحو العُلُوِّ يدعونه.

وعلى مَا تقدَّم فإنَّ الله تعالى في السَّماء، وأنَّ عِلمه في كلِّ مكان، كما قال النَّاظم:

وَأَقُولُ رَبِّيْ فِي السَّـمَـاءِ وَعِلْمُـهُ فِـي كُـلِّ نَـاحِـيَـةٍ مِـنَ الأَنْـحَـاءِ

وهذا مَا دلَّت عليه الأدلَّة السَّابقة وإجماع أهل السُّنَّة مِن أنَّه ﷻ عالٍ على خلقِهِ، مستوٍ على عرشِهِ استواءً يليقُ بجلاله وكماله، قال أبو حنيفة – رحمه الله -: "مَن قال: لا أعرف ربِّي في السَّماء أو في الأرض فقد كفر، وكذا مَن قال: إنَّه على العرش، ولا أدري العرش أفي السَّماء أو في الأرض، والله تعالى يدعى مِن أعلى لا مِن أسفل"[3].

وقد أنكر العلماء على قول مَن يقول: "إنَّ الله في كلِّ مكان"، ومِن ذلك قول ابن عبد البر – رحمه الله -: "فيه دليلٌ على أنَّ الله ﷻ في السَّماء على العرش مِن فوق سبع سموات كما قالت الجماعة، وهو مِن حجَّتهم على المعتزلة والجهميَّة في قولهم إنَّ الله ﷻ في كلِّ مكانٍ وليس على العرش"[4]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "فكلُّ مَن قال: إنَّ الله بذاته في كلِّ مكانٍ فهو مخالِفٌ للكتاب والسُّنَّة؛ وإجماع سلف الأمَّة وأئمتها، مع مخالفته لِمَا فَطَرَ الله عليه عباده؛ ولصريح المعقول وللأدلَّة الكثيرة"[5].

---

(1) سورة طه: ٥.
(2) الاستذكار، (٣٣٧/٧).
(3) الفقه الأكبر، ص١٣٥.
(4) التمهيد، (١٢٩/٧).
(5) مجموع الفتاوى، (١٢٥/٥).

وروى عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل – رحمهما الله – قال: حدَّثني أبي - رحمه الله - نا سريج بن النُّعمان، نا عبد الله بن نافع، قال: كان مالك بن أنس يقول: "الإيمانُ قولٌ وعملٌ، ويقول: كلَّم الله موسى، وقال مالك: الله في السَّماء وعلمه في كلِّ مكانٍ لا يخلو منه شيء"[1]، وقال الإمام أبو عمرو الطَّلمنكي – رحمه الله -: "أجمع أهل السُّنَّة على أنَّ الله تعالى استوى على العرش على حقيقته لا على المجاز ... وأجمع المسلمونَ مِن أهل السُّنَّة على أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[2] ونحو ذلك مِنَ القرآن: أنَّ ذلك عِلمَه، وأنَّ الله فوق السَّماوات بذاته، مستوٍ على عرشه كيف شاء"[3].

المسألة الثَّانية:

وهي إثبات صفة الوجه لله تعالى: وهي صفةٌ ذاتيَّةٌ خبريَّة لله تعالى، ثابتةٌ بالكتاب والسُّنَّة والإجماع:

- الأدلَّة مِنَ الكتاب: قوله تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾[4]، وقال: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ﴾[5] وقال لنبيه ﷺ: وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾[6].

- الأدلَّة مِنَ السُّنَّة: حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – في الثَّلاثة الذين حُبِسُوا في الغار، فقال كل واحدٍ منهم: "اللَّهم إن كنتُ فعلتُ ذلك ابتغاء وجهك، ففرِّج عنَّا مَا نحن

---

(1) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، (٢٨٠/١).
(2) سورة الحديد: ٤.
(3) اجتماع الجيوش الإسلامية، (١٤٢/٢).
(4) سورة الرحمن: ٢٧.
(5) سورة القصص: ٨٨.
(6) سورة الكهف: ٢٨.

فيه مِن هذه الصَّخرة"[1]، وحديث سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه وفيه: "إنَّك لن تُخَلَّفَ، فتعملَ عملًا تبتغي بها وجه الله إلَّا ازددت به درجةً ورفعةً ..."[2]، وحديث عبد الله بن مسعود – رضي الله عنهما - قال: قَسَّمَ النَّبيُّ ﷺ قَسْمًا، فقال رجل: إنَّ هذه لقسمةٌ مَا أُريدَ بها وجه الله، فأتيت النَّبيَّ ﷺ فأخبرته، فغضب حتى رأيت الغضب في وجهه، ثم قال: يرحم الله موسى، قد أوذي بأكثر مِن هذا فصبر"[3].

- وأمَّا الإجماع: فقد قال الإمام ابن خزيمة – رحمه الله – بعد أن ذَكَرَ جملة مِنَ الآيات في إثبات صفة الوجه لله تعالى: "فنحن وجميع علمائنا مِن أهل الحجاز وتهامة واليمن، والعراق والشَّام ومصر، مذهبنا: أنَّا نُثبتُ لله مَا أثبته الله لنفسه، نقرُّ بذلك بألسنتنا، ونصدِّق ذلك بقلوبنا، مِن غير أن نشبِّه وجه خالقنا بوجه أحد مِنَ المخلوقين، عَزَّ ربُّنا عن أن يشبه المخلوقين، وَجَلَّ ربنا عن مقالة المعطِّلين، وَعَزَّ أن يكون عَدَمًا كما قاله المبطلون؛ لأنَّ مَا لا صفة له عدم، تعالى الله عمَّا يقول الجهميُّون الذين ينكرون صفات خالقنا الذي وصف بها نفسه في محكم تنزيله، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ قال الله جلَّ ذكره في سورة الرُّوم: ﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾[4] إلى قوله: ﴿ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِۖ ﴾[5] وقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا

---

(1) رواه البخاري برقم: (٢٢٧٢) (٣/٩١).
(2) رواه البخاري برقم: (٣٩٣٦) (٥/٦٨)؛ ومسلم برقم: (١٦٢٨) (٣/١٢٥٠).
(3) رواه البخاري برقم: (٣٤٠٥) (٤/١٥٧)؛ ومسلم برقم: (١٠٦٢) (٢/٧٣٩).
(4) سورة الروم: ٣٨.
(5) سورة الروم: ٣٨.

يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ﴾[1]، وقال: ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ ﴾[2] وقال: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[3]"[4].

المسألة الثالثة:

وهي إثبات صفة الكلام لله تعالى: وكلام الله ﷻ صفةٌ ذاتيَّةٌ فعليَّة، فهي ذاتيَّةٌ باعتبار أصله وفعليَّةٌ باعتبار آحاده، وهي ثابتةٌ بالكتاب والسُّنَّة والإجماع والعقل:

فمِنَ الكتاب:

- قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[5].

- وقوله: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[6].

- وقوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[7].

---

(1) سورة الروم: ٣٩.
(2) سورة الإنسان: ٩.
(3) سورة الليل: ١٩-٢٠.
(4) التوحيد لابن خزيمة، (٢٦/١).
(5) النساء: ١٦٤.
(6) القصص: ٣٠.
(7) سورة التوبة: ٦.

ومِنَ السُّنَّة:

- حديث احتجاج آدم وموسى وفيه: "قال آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه"[١].

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنَّ الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنَّة: يا أهل الجنَّة. فيقولون: لبَّيك ربَّنا وسعديك. فيقول: هل رضيتم؟ ..."[٢].

- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: قال النَّبيُّ ﷺ: "يقول الله: يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، فينادى بصوت إنَّ الله يأمرك أن تخرج مِن ذريَّتك بعثًا إلى النَّار"[٣].

- حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ما منكم مِن أَحَدٍ إلَّا سيكلِّمه الله، ليس بينه وبينه ترجمان"[٤].

وأمَّا الإجماع:

فقد أجمت الأمَّة وأئمَّتها على إثبات صفة الكلام لله تعالى، ونقل إجماعهم غير واحد مِن أهل العلم، ومِن ذلك قول ابن حزم – رحمه الله -: "أجمع أهل الإسلام كلهم أنَّ لله تعالى كلامًا، وعلى أنَّ الله تعالى كلَّم موسى عليه السلام، وكذلك سائر الكتب المنزَّلة كالتَّوراة والإنجيل والزَّبور والصُّحف، فكلُّ هذا لا اختلاف فيه بين أحدٍ مِن أهل الإسلام"[٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: "واستفاضت الآثار عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين ومَن بعدهم مِن أئمَّة السُّنَّة؛ أنَّه سبحانه ينادي بصوتٍ؛ نادى موسى، وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلَّم بالوحي بصوت، ولم ينقل عن أحدٍ مِنَ السَّلف أنَّه قال: إنَّ الله يتكلَّم بلا صوتٍ أو بلا حرفٍ، ولا أنَّه أنكر أن يتكلَّم الله بصوت أو بحرف"[٦].

---

(١) رواه البخاري برقم: (٦٦١٤) (١٢٦/٨).
(٢) رواه البخاري برقم: (٦٥٤٩) (١٥١/٩).
(٣) رواه البخاري برقم: (٧٤٨٣) (١٤١/٩).
(٤) رواه مسلم برقم: (١٠١٦) (٧٠٣/٢).
(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل، (٤/٣).
(٦) مجموع الفتاوى، (٣٠٤/١٢).

وأمَّا العقل:

فإنَّ الكلامَ صفةُ كمالٍ، وضِدَّها صفةُ نَقصٍ، وهي: البكَم والخَرَس، وهذه الصِّفةُ إن وُجِدَت في المخلوق العاجزِ الضَّعيفِ كانت نقْصًا بيِّنًا، فكيف يصلحُ إثباتُها لِمَن له الكمالُ المطلقُ سبحانه؟ وكيف يصحُّ ذلك وهو واهبُ الكمالِ للكاملين؟ أفيصحُّ أن يهبَ عبدَه مَا هو عاجزٌ عن الاتِّصاف به مِن صفاتِ الكمال؟ إنَّ لله تعالى المثلَ الأعلى، والكمالَ مِن جميع وجوهه، وهو السَّلامُ المَلِكُ القُدُّوسُ المُتعالي عن المعايب والنَّقائص، فحيثُ نَفَيْنا عنه كلَّ عيبٍ ونَقْصٍ فهو إذًا المتَّصف بكمال ضِدِّ ذلك، فلمَّا كان ضِدُّ الكلام نقْصًا نزَّهناه عنه وأثبتنا له كمالَ ضدِّهِ، ألا وهو الكلامُ الذي لا نظيرَ له، كسائرِ صفاتِهِ.

ولقد جاء القرآنُ العظيمُ بتقرير هذا المعقولِ أحسن تقرير، فقال تعالى في العِجْل الَّذي اتَّخذه قومُ موسى إلهًا يعبدونَهُ مِن دون الله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾[2] فعابَ العِجْلَ بكونهِ قَد سُلِبَ صِفَةَ الكلام، فدلَّ على أنَّ سَلبَها صفةُ نَقْصٍ لا تَليقُ بالإله المعبود، ومَا كان ليَعِيبَ إلهَهُم الباطل، بما هو عَيب فيه، تعالى وتقدَّس.

وقال سبحانَه في حكايةِ قولِ إبراهيمَ عليه السلام لقومه حين حَطَّمَ أصنامَهم: ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾[3] فكانَ جوابُهُمُ الإقرار بسَلْب لهذه الصِّفة عن آلهتهم، والاعتراف بأنَّ ذلك نقصٌ فيها ﴿ فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوٓا۟

---

(1) سورة الأعراف: ١٤٨.
(2) سورة طه: ٨٩.
(3) سورة الأنبياء: ٦٣.

﴿إِنَّكُمْ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾﴾[1] فكانَتْ هذه حُجَّةَ إبراهيمَ عليهم لإظهار فَسادِ دينِهم ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾[2].

فَدَلَّت الآياتُ على أنَّ سَلْبَ صِفَةِ الكَلَامِ صِفَةُ نَقْصٍ فيمَنْ سُلِبَتْ عنه، فكانَ مِن حُجَّةِ إبراهيمَ عَلَيهم: أنَّ آلهتَهم لَا تتكَلَّم، فلو لم يَكن ضدُّ هذه الصِّفةِ لازِمًا لربِّه تعالى، لم يكُن له في إلزامه إيَّاهم حجةٌ عليهم، لمُساواةِ إلهِهِ لآلِهَتِهِم في سَلْب لهذه الصِّفة، وَلَصَحَّ لقومه أنْ يقولوا له: مَا وصفتَ به آلهتنَا مِنَ النَّقصِ هو صفةٌ لإلهكَ أيضًا، فتبطلُ بذلك حُجَّتُهُ، ولكن لمَّا كان الله تعالى موصوفًا بصفةِ الكلامِ لم يكن لهم أنْ يعترضوا عليه بمِثْلِ ما اعترضَ عليهم[3].

وقد تنازع النَّاس حول هذه المسألة نزاعًا كبيرًا:

- فمنهم مَن جعل كلامه ﷻ مخلوقًا منفصلًا منه، وقال: إنَّ معنى (مُتكلِّم): خالقٌ للكلام، وهم المعتزلة.
- ومنهم مَن جعله لازمًا لذاتِهِ أزلًا وأبدًا، لا يتعلَّق بمشيئته وقُدرته، ونفى عنه الحرف والصَّوت، وقال: إنَّه معنى واحد في الأزل، وهم الكلابية والأشعرية.

---

(1) سورة الأنبياء: ٦٤ – ٦٥.
(2) سورة الأنبياء: ٦٦-٦٧.
(3) العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية، ص٩٣.

- ومنهم مَن زعم أنَّه حروف وأصوات قديمة لازمة للذَّات، وقال: إنَّها مقترنة في الأزل، فهو ﷻ لا يتكلَّم بها شيئًا بعد شيء، وهم بعض الغُلاة.
- ومنهم مَن جعله حادثًا قائمًا بذاته تعالى، ومتعلِّقًا بمشيئته وقُدرته، ولكن زَعَمَ أنَّ له ابتداء في ذاته، وأنَّ الله لم يكن متكلِّمًا في الأزل، وهم الكرامية.

ولكن خلاصة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة: أنَّ الله تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، وأنَّ الكلام صفةٌ له قائمةٌ بذاته، يتكلَّم بها بمشيئتهِ وقُدرته، فهو لم يزل ولا يزال متكلِّمًا إذا شاء، وما تكلَّم الله به فهو قائمٌ به ليس مخلوقًا منفصلًا عنه؛ كما تقول المعتزلة، ولا لازمًا لذاتهِ لزوم الحياة لها؛ كما تقول الأشاعرة؛ بل هو تابعٌ لمشيئتهِ وقُدرتهِ.

والله سبحانه نادى موسى بصوت، ونادى آدم وحواء بصوت، وينادي عباده يوم القيامة بصوت، ويتكلَّم بالوحي بصوت، ولكنَّ الحروف والأصوات التي تكلَّم الله بها صفة له غير مخلوقة، ولا تشبه أصوات المخلوقين وحروفهم؛ كما أنَّ علم الله القائم بذاته ليس مثل علم عباده؛ فإنَّ الله لا يماثل المخلوقين في شيءٍ مِن صفاته[1].

المسألة الرَّابعة:

إثبات صفة النُّزول لله تعالى: وهذه الصِّفة ثابتةٌ بالسُّنَّة كما في حديث هريرة ﷺ:

أنَّ رسول الله ﷺ قال: "ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا حين يبقى ثلث اللَّيل الآخر يقول: مَن يدعوني، فأستجيب له؟ مَن يسألني فأعطيه؟ مَن يستغفرني فأغفر له"[2].

وقد اتَّفق السَّلف على إثبات هذه الصِّفة حقيقةً كما يليقُ بجلاله، والإيمان بها، وإجرائها على ظاهرها، ونفي الكيفيَّة عنها، ومِن ذلك قول ابن عبد الهادي – رحمه الله -: "واعلم أنَّ

---

(1) شرح العقيدة الواسطية للهراس، ص١٥٠.
(2) رواه البخاري برقم: (١١٤٥) (٥٣/٢)؛ ومسلم برقم: (٧٥٨) (٥٢١/١).

السَّلف الصَّالح ومَن سلك سبيلهم مِن الخلف متَّفقون على إثبات نزول الرَّبِّ تبارك وتعالى كل ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا"[١].

وقال شيخ الإسلام – رحمه الله – في معرض كلامه عن حديث النُّزول: "واتَّفق سلف الأمَّة وأئمتها وأهل العلم بالسُّنَّة والحديث على تصديق ذلك وتلقِّيه بالقبول"[٢].

وفي صفة النُّزول لله تعالى بعض المسائل المتعلقة بها، منها:

١- أنَّ حديثَ النُّزول متواترٌ، رُويَ عن جمعٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم، وهو قطعي الثُّبوت والدَّلالة، حكى تواتره جَمْعٌ كثير من الأئمَّة والحُفَّاظ، قال ابن القيم – رحمه الله -: "إنَّ نزول الرَّبِّ تبارك وتعالى إلى سماء الدُّنيا قد تواترت الأخبار به عن رسول الله ﷺ، رواه عنه نحو ثمانية وعشرين نفسًا من الصَّحابة، وهذا يدلُّ على أنَّه كان يبلِّغه في كلِّ موطنٍ ومَجْمَعٍ، فكيف تكون حقيقته محالًا وباطلًا؟ وهو ﷺ يتكلَّم بها دائمًا ويعيدها ويبديها مرَّةً بعد مرَّة، ولا يفرِّق باللَّفظ ما يدلُّ على مجازه بوجهٍ مَا؛ بل يأتي بما يدلُّ على إرادة الحقيقة"[٣].

٢- قال بعض السَّلف: إنَّ الله تعالى ينزل بذاته إلى سماء الدُّنيا، وأنكر عليهم جَمْعٌ آخر منهم استخدام اللَّفظ؛ لعدم وروده؛ ولأنَّ النُّزول يدلُّ عليه، وأنَّ مَن أضاف هذه الكلمة إنَّما أضافها للحاجة، وأنَّ القول بخلاف المعنى الذي دلَّت عليه هو تأويل الصِّفة. يقول الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله -: "يتبيَّن لكلِّ إنسانٍ قرأ هذا الحديث أنَّ المُراد بالنُّزول هنا نزول الله نفسه، ولا نحتاج أن نقول: بذاته؛ مَادام الفعل أُضيف إليه فهو له، لكنَّ بعض العلماء قالوا: ينزل بذاته؛ لأنَّهم لجؤوا إلى ذلك، واضطرُّوا إليه؛ لأنَّ هناك من حرَّفوا الحديث وقالوا: الذي ينزل أمر الله! وقال آخرون: بل الذي ينزل رحمة الله! وقال آخرون: بل الذي ينزل مَلَكٌ من ملائكة الله! وهذا باطل"[٤].

---

(١) الصارم المُنكي، ص٢٢٩.
(٢) شرح حديث النزول، ص٥.
(٣) مختصر الصواعق المرسلة، ص٤٤٤.
(٤) شرح الواسطية للعثيمين، (١٥/٢).

٣- ينزل الله تعالى ولا يخلو منه العرش، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "الصَّوابُ وهو المأثور عن سلف الأمَّة وأئمَّتها: إنَّه لا يزال فوق العرش، ولا يخلو العرش منه، مع دنوِّه ونزوله إلى السَّماء الدُّنيا، ولا يكون العرش فوقه. وكذلك يوم القيامة كما جاء به الكتاب والسُّنَّة، وليس نزوله كنزول أجسام بني آدم من السَّطح إلى الأرض، بحيث يبقى السَّقف فوقهم، بل الله منزَّهٌ عن ذلك"(١).

٤- الحركةُ والانتقالُ مِنَ الألفاظ المُجملة، فلا يُقال: ينزل الله تعالى بحركةٍ وانتقالٍ، ولا بغير حركةٍ وانتقالٍ؛ بل يقتصر على مَا وَرَدَ في النُّصوص وهو إثباتُ النُّزول، ويستفصل عن معنى الحركة، فإن كان المعنى خلو العرش فهذا غير صحيح، وإن كان المقصود نفي النُّزول فهذا باطل. وقد رجَّح ابن القيم – رحمه الله – ذلك بقوله: "وأمَّا الذين أمسكوا عن الأمرين وقالوا: لا نقول يتحرَّك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصَّواب والاتِّباع؛ فإنَّهم نطقُوا بما نطق به النَّص، وسكتُوا عمَّا سَكَتَ عنه، وتظهرُ صحَّة هذه الطَّريقة ظهورًا تامًّا فيما إذا كانت الألفاظ التي سَكَتَ النَّصُّ عنها مُجملة مُحتملة لمعنيين: صحيحٌ وفاسدٌ، كلفظِ الحركةِ والانتقالِ والجسمِ والحيّزِ والجهةِ والأعراضِ والحوادثِ والعلَّةِ والتَّغيُّرِ والتَّركيبِ، ونحو ذلك من الألفاظ التي تحتها حقٌّ وباطلٌ، فهذه لا تُقبلُ مُطلقًا ولا تُردُّ مُطلقًا، فإنَّ الله سبحانه لم يثبت لنفسه هذه المسمَّيات ولم ينفها عنه، فمَن أثبتها مُطلقًا فقد أخطأَ، ومَن نفاها مُطلقًا فقد أخطأَ"(٢).

٥- شبهة نفي النُّزول لاختلاف ثلثِ اللَّيل من بلدٍ إلى آخر بيَّنها العلماء، ومِن ذلك جواب شيخ الإسلام – رحمه الله -: "وهذا إنَّما قالوه لتخيُّلهم مِن نزوله ما يتخيَّلونه مِن نزول أحدهم، وهذا عين التَّمثيل، ثمَّ إنَّهم بعد ذلك جعلوه كالواحدِ العاجزِ منهم، الذي لا يمكنه أن يجمع من الأفعال ما يعجز غيره عن جمعه، وقد جاءت الأحاديث بأنَّه يُحاسب خلقه يوم القيامة، كلٌّ منهم يراهُ مخلِّيًا به، يتجلَّى ويناجيه، لا يرى أنَّه مُتخلِّيًا لغيرهِ ولا مُخاطبًا لغيرهِ، وقد قال

(١) شرح حديث النزول، ص٦٦.
(٢) مختصر الصواعق المرسلة، ص٤٧٣.

النَّبيُّ ﷺ: "إذا قال العبدُ: الحمد لله ربِّ العالمين، يقول الله: حمدني عبدي. وإذا قال: الرَّحمن الرَّحيم، قال الله: أثنى على عبدي"[1]، فكلٌّ مِنَ النَّاس يناجيه، والله تعالى يقول لكلٍّ منهم ذلك، ولا يشغله شأنٌ عن شأنٍ، وذلك كما قيل لابن عبَّاسٍ: كيف يُحاسبُ الله تعالى الخَلْق في ساعةٍ واحدةٍ؟ فقال: كما يرزقهُم في ساعةٍ واحدةٍ ... وهو سبحانه لا يشغله شأنٌ عن شأنٍ، ولا يحتاج أن ينزل على هؤلاء، ثم ينزل على هؤلاء؛ بل في الوقت الواحد الذي يكون ثُلُثًا عند هؤلاء، وفجرًا عند هؤلاء، يكون نزوله إلى سماء هؤلاء الدُّنيا، وصعوده عن سماء هؤلاء الدُّنيا، فسبحانَ الله الواحد القهَّار"[2].

٦- تأوَّلَ بعض المبتدعة النُّزول الوارد في الحديث بنزولِ أَمْرِ الله تعالى ورحمته، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ أمر الله تعالى ورحمته ينزلان في كلِّ لحظةٍ مِنَ اللَّيل والنَّهار، وإلى السَّماء والأرض، وتأوَّله بعض المبتدعة بنزول مَلك، فماذا يصنع هذا المتأوِّل بقوله: (مَن يدعوني فأستجيب له)؟ فهل يجوز للمَلك أن يقول ذلك؟[3].

وخلاصة موقف أهل الحقِّ وهم الفرقة النَّاجية - أهل السُّنَّة والجماعة - هو إثباتُ صفة النُّزول لله تعالى الوارد في النُّصوص إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، ومِن غير تكييفٍ لنزوله، أو تحريفٍ له عن ظاهره.

نصيحة: الأولى أن لا يُورد مثل هذه الأسئلة أصلًا، وأنَّ الواجب على المسلم هو التَّسليمُ للنُّصوص التي صحَّت، وترك التَّأويل الباطل؛ لذلك فإنَّ الإمام مالك - رحمه الله - لمَّا قال له القائل: "الرَّحمن على العرش استوى، كيف استوى؟ قال: السُّؤال عن هذا بدعة".

---

(١) رواه مسلم برقم: (٣٩٥) (٢٩٦/١).
(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، (٥٥/٤).
(٣) الحلل الحضرمية بشرح اللامية، ص٥٦.

باب الإيمان بالقدر

وَأَقِرُّ بِالعِلْمِ المُحِيطِ وَكَتْبِهِ ... وَمَشِيئَةٍ وَالخَلْقِ لِلْأَشْيَاءِ

أَوَلَيْسَ قَدْ عَلِمَ الإِلَهُ خِيَارَنَا ... لَا جَبْرَ فِي الإِشْقَاءِ والإِهْدَاءِ

شرح المفردات:

- **وَأُقِرُّ:** أي بلساني وجناني، وأعتقدُ اعتقادًا جازمًا لا شكَّ فيه ولا مِراء.
- **جَبْرَ:** الجَبْرُ: هو الإلزام، والمقصود به هنا: مذهب الْجَبْر، وهو مذهَبٌ يرى أَصْحَابه أَنَّ العباد مَجبُورُونَ على أفعالهم لا اخْتِيَار لهُم فيها.

بيان المسائل

في هذه الأبيات يبيّن النَّاظم – حفظه الله – وجوب الإيمان بالقدرِ الذي هو الرُّكن السَّادس مِن أركان الإيمان، والقَدر هو: علمُ الله تعالى السَّابق بالأشياء، وكتابته لها في اللَّوح المحفوظ، وعموم مشيئته ﷻ، وخَلْقِهِ للأعيان والصِّفات القائمة بها وفيها[1]. وفي هذه الأبيات ذكر النَّاظم ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

بيان حُكمِ الإيمان بالقدر، حيث قال النَّاظم: (وَأُقِرُّ) أنَّ الإيمان بالقدر أصلٌ مِن أصول الإيمان التي لا يتمُّ إيمانُ العبد إلَّا بها، ومِنَ الأدلَّة على وجوب الإيمان به قوله تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[2]، وفي الحديث عن عمر بن الخطَّاب ﷺ في سؤال جبريل عليه السلام الرَّسول ﷺ عن الإيمان فقال: "أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره. قال: صدقت"[3]، وقال طاؤوس – رحمه الله -: "أدركت

---

(1) التمهيد لشرح كتاب التوحيد، ص٥٤٦.
(2) سورة القمر: ٤٩.
(3) رواه مسلم برقم: (٨) (٣٦/١).

ناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ، قال: وسمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: "كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ، حتَّى العَجزُ والكَيْس، أو الكَيْس والعَجز"[1].

المسألة الثَّانية:

وهي بيان مراتب القدر[2]، وقد أشار النَّاظم – حفظه الله – إلى مراتب القدر الأربعة وهي: العلمُ والكتابة والمشيئة والخَلْق بقوله:

وَأُقِرُّ بِالعِلْمِ المُحِيطِ وَكَتْبِهِ وَمَشِيئَةٍ وَالخَلْقِ لِلْأَشْيَاءِ

المرتبة الأولى: العلم:

أي: علمُ الله بكلِّ شيءٍ مِنَ الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات وإحاطته بذلك علمًا، فَعَلِمَ مَا كانَ وما يكونُ ومَا لم يكن لو كانَ كيف يكون، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[3]، وفي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "سُئل النَّبيُّ ﷺ عن أولاد المشركين فقال: الله أعلم بما كانوا عامِلِين"[4].

المرتبة الثَّانية: الكتابة:

والمقصود بها: كتابة الله تعالى لكلِّ شيءٍ ممَّا هو كائنٌ إلى قيام السَّاعة، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ

---

(1) رواه مسلم برقم: (٢٦٥٥) (٤/٢٠٤٥).
(2) أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، ص٢٤٨.
(3) سورة الطلاق: ١٢.
(4) رواه البخاري برقم: (٦٥٩٧) (٨/١٢٢)؛ ومسلم برقم: (٢٦٦٠) (٤/ ٢٠٤٩).

ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾[2]، ومِنَ السُّنَّة حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء"[3].

المرتبة الثالثة: المشيئة:

فإنَّ مَا شاء الله كان، ومَا لم يشأ لم يكن، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[5]، وأخرج مسلمٌ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: "لا يقولنَّ أحدكم: اللَّهم اغفر لي إنْ شئت، اللَّهم ارحمني إنْ شئت، ليعزم في الدُّعاء، فإنَّ الله صانع ما شاء، لا مكره له"[6].

المرتبة الرَّابعة: الخَلْق:

أي: خَلْقُ الله تعالى للأشياء وإيجادها وقدرته الكاملة على ذلك فهو سبحانه وتعالى خالقٌ لكلِّ عامِلٍ وعمله، وكلُّ متحرِّكٍ وحركته، وكلُّ ساكنٍ وسكونه، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ

---

(1) سورة الحج: ٧٠.
(2) سورة يس: ١٢.
(3) رواه مسلم برقم: (٢٦٥٣) (٤/ ٢٠٤٤).
(4) سورة يس: ٨٢.
(5) سورة التكوير: ٢٩.
(6) رواه مسلم برقم: (٢٦٧٩) (٤/ ٢٠٦٣).

شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[2]، وروى البخاريُّ في صحيحه مِن حديث عمران بن حصين – رضي الله عنهما – عن النَّبيِّ ﷺ قال: "كان الله ولم يكن شيءٌ غيرُهُ، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذِّكْرِ كلَّ شيءٍ، وخلق السَّموات والأرض"[3].

المسألة الثَّالثة:

وهي الرَّد على القدريَّة والجبرية وذلك كما في قول الناظم – حفظه الله -:

أَوَلَـيْـسَ قَـدْ عَـلِـمَ الإِلَـهُ خِـيَـارَنَـا لَا جَـبْـرَ فِـي الإِشْـــقَـاءِ والإِهْـدَاءِ

وقوله هذا صحيح؛ لأنَّ ذلك هو اعتقاد أهل السُّنَّة، فالعبدُ هو الفاعلُ حقيقةً، والله تعالى خالقُ فعلهُ حقيقةً، وفي هذا ردٌّ على طائفتينِ خالفت اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة وهما:

الطَّائفة الأولى: القدريَّة: وهم القائلون بأنَّ العباد فاعلونَ حقيقةً، ولكنَّ الله تعالى لم يَخلُق أفعالهم ولا إرادتهم ولا قدرتهم.

الطَّائفة الثَّانية: الجبريَّة: وهم القائلون بأنَّ الله تعالى خالقُ أفعال العباد، وليسوا فاعلينَ حقيقةً، ولكن أُضيف الفعل إليهم مِن باب التجوُّز، وإلَّا فإنَّ فالفاعل حقيقةً هو الله تعالى، وأنَّ العِبادَ لا قدرةَ لهم ولا إرادةَ؛ بل هم مجبرون عليها.

وأمَّا خلاصة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في هذه المسألة: أنَّ فِعْلَ العبدِ مخلوقًا لله تعالى؛ وأنَّ فِعْلهُ صادرٌ عن قدرةٍ وإرادةٍ، وخالقُ القُدرة والإرادة هو الله تعالى، ومَا صَدَرَ عن مخلوقٍ فهو مخلوق، وأنَّ فِعْلَ العبد اختياريًّا لا إجباريًّا؛ لأنَّه صادرٌ عن قُدرةٍ وإرادةٍ؛ فلولا القُدرة والإرادة؛ لم يَصدر منه الفِعْل، ولو كان الفِعْلُ إجباريًّا؛ مَا كان مِن شَرْطِهِ القُدرة

---

(1) سورة الزمر: ٦٢.
(2) سورة الصافات: ٩٦.
(3) رواه البخاري برقم: (٣١٩١) (١٠٥/٤).

والإرادة، ومِنَ الأدلَّة على ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾[1] ففي قوله: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ﴾: رَدٌّ على الجبريَّة، وفي قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: رَدٌّ على القدريَّة[2].

(1) سورة التكوير: ٢٨-٢٩.
(2) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين، (٢/٢٢١).

باب حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة

وَأَقُولُ فِي الإِيمَـانِ مَـا جَـاءَتْ بِـهِ دُرَرُ النّصُـوصِ وَمَنْهَجُ الصُّـلَحَاءِ
قَـوْلٌ وَأَعْـمَـالٌ يَـزِيـدُ وَيَـرْتَـخِـي مُـتَـفَـاضَـلٌ فِـيـهِ وَذُو أَجْـزَاءِ

شرح المفردات:

- **وَأَقُولُ:** أي معتقدًا.
- **الإِيمَانِ:** هو قولٌ باللِّسان، وعملٌ بالأركان، وعقدٌ بالجنان، يزيدُ بالطَّاعة، وينقصُ بالعصيان[1].
- **مَنْهَجُ الصُّلَحَاءِ:** المقصود به منهج السَّلف الصَّالح مِن أهل السُّنَّة والجماعة.
- **وَيَرْتَخِي:** ارتخى الشَّيءُ: انفكَّ وصار هَشًّا. وارتخى الشَّخصُ: ضَعُفَ، وفتَرت همَّتُه. والمقصود بقول الناظم أنَّ الإيمان يرتخي: أي يضعف وينقص.

بيان المسائل

وفي هذين البيتين ذَكَر شيخنا – حفظه الله – أربع مسائل مهمَّة تتعلَّق بالإيمان، وهي:

المسألة الأولى:

الإيمانُ قولٌ وعملٌ، وقد بيَّن النَّاظم ذلك بقوله:

وَأَقُولُ فِي الإِيمَـانِ مَـا جَـاءَتْ بِـهِ دُرَرُ النّصُـوصِ وَمَنْهَجُ الصُّـلَحَاءِ
قَـوْلٌ وَأَعْـمَـالٌ يَـزِيـدُ وَيَـرْتَـخِـي مُـتَـفَـاضَـلٌ فِـيـهِ وَذُو أَجْـزَاءِ

وهذا مَا ذهب إليه أهل السُّنَّة والجماعة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "ومِن هذا الباب أقوال السَّلف وأئمَّة السُّنَّة في تفسير الإيمان، فتارةً يقولون: هو قولٌ وعملٌ. وتارةً يقولون: هو قولٌ وَعَمَلٌ ونيَّةٌ. وتارةً يقولون: قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ واتِّباعُ السُّنَّة. وتارةً يقولون: قولٌ باللِّسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، وكلُّ هذا صحيح"[2].

---

(1) لمعة الاعتقاد، ص٢٦.
(2) الإيمان لابن تيمية، ص١٣٧.

ومعنى قول النَّاظم أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، أي: قولُ القلبِ واللِّسانِ، وعملُ القلبِ واللِّسانِ والجوارح. ويمكن توضيح ذلك بالتَّفصيل التَّالي:

قولُ القلب: هو معرفته للحقِّ، واعتقاده، وتصـــديقه، وإقراره، وإيقانه به؛ وهو مَا عقد عليه القلب، وتمسَّـــك به، ولم يتردَّد فيه، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾[1]، وقال النَّبيُّ ﷺ: "يخرج مِنَ النَّار مَن قال لا إله إلَّا الله، وفي قلبه وزنَ شعيرةٍ مِن خير"[2].

قول اللِّسان: إقراره والتزامه. أي: النُّطق بالشَّهادتين، والإقرار بلوازمها، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3]، وقال النَّبيُّ ﷺ: "أُمرتُ أن أُقاتل النَّاس حتى يشهدوا أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمَّدًا رسول الله، ويقيموا الصَّلاة، ويؤتوا الزَّكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منِّي دماءهم وأموالهم إلَّا بحقِّ الإسلام، وحسابهم على الله"[4].

عَمَلُ القلب: نيَّته، وتسليمه، وإخلاصه، وإذعانه، وخضوعه، وانقياده، والتزامه، وإقباله إلى الله تعالى، وتوكُّله عليه، ورجاؤه، وخشيته، وتعظيمه، وحبّه وإرادته. قال تعالى:

---

(1) سورة الزمر: ٣٣-٣٤.
(2) رواه البخاري برقم: (٤٤) (١٧/١).
(3) سورة الأحقاف: ١٣.
(4) رواه البخاري برقم: (٢٥) (١٤/١)؛ ومسلم برقم: (٢٢) (٥٣/١).

﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾[1]، وقال النَّبيُّ ﷺ: "يا معشر مَن آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه"[2].

عملُ الجوارح: أي فعل المأمورات والواجبات، وترك المنهيات والمحرمات.

فعمل اللِّسان: مَا لا يؤدَّى إلَّا به؛ كتلاوة القرآن، وسائر الأذكار؛ مِنَ التَّسبيح، والتَّحميد، والدَّعوة إلى الله تعالى، وتعليم النَّاس الخير، وغير ذلك مِنَ الأعمال التي تُؤدَّى باللِّسان؛ فهذا كله مِنَ الإيمان، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴾[3]، وعمل الجوارح: مثل الصَّلاة، والصِّيام، والصَّدقات، والحج، والجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وغير ذلك مِن أعمال شُعَبِ الإيمان، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4].

فهذه الخصال الثَّلاث: اعتقادُ القلب، وإقرارُ اللِّسان، وعمل الجوارح، اشتمل عليها مسمَّى الإيمان عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ فَمَن أتى بجميعها؛ فقد اكتمل إيمانه[5].

وعلى هذا المعتقد إجماع الصَّحابة والتَّابعين والفقهاء والمحدِّثين مِنَ السَّلف وَمِن أهل السُّنَّة، ومِن ذلك قول الإمام الشَّافعي – رحمه الله -: "وكان الإجماع مِنَ الصَّحابة والتَّابعين

---

(1) سورة الأنعام: ٥٢.
(2) رواه أحمد برقم: (١٩٧٧٦) (٢٠/٣٣)؛ وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته برقم: (٧٩٨١).
(3) سورة فاطر: ٢٩.
(4) سورة الحج: ٧٧.
(5) الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، ص٣٠.

مِن بعدهم، ومَن أدركناهم يقولون: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ لا يجزئ واحدٌ مِنَ الثَّلاثة إلَّا بالآخر"[1].

وقال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله -: "أجمع أهل الفقه والحديث على أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، ولا عمل إلَّا بنيَّةٍ، والإيمان عندهم يزيد بالطَّاعة وينقص بالمعصية"[2].

والخلاصة أنَّ قول أهل السُّنَّة والجماعة وجماهير السَّلف: إنَّ الإيمان قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، قولٌ باللِّسان، واعتقادٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان، يزيدُ بالطَّاعة وينقصُ بالمعصية، ومرتكبُ الكبيرة مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بكبيرته وفي الآخرة تحت المشيئة.

وقد وَقَعَ الخلاف بين الطَّوائف الأخرى[3] في حقيقة الإيمان، وهل الأعمال داخلة فيه وحكم مرتكب الكبيرة على أقوال:

١- قول المعتزلة والخوارج، وهؤلاء يقولون: الإيمان قول واعتقاد وعمل، وأمَّا مرتكب الكبيرة:

أ- فحُكمه في الدُّنيا عند المعتزلة أنَّه ليس بمؤمنٍ ولا كافر، بل هو في منزلة بين المنزلين، ومِن ثمَّ فليس مباح الدَّم. وأمَّا عند الخوارج فهو كافر مباح الدَّم والمال.

ب-وأمَّا حُكمه في الآخرة فقد اتَّفق الخوارج والمعتزلة على أنَّه مخلَّدٌ في النَّار كالكفَّار.

٢- قول مرجئة الفقهاء - مِن أتباع أبي حنيفة - أنَّ الإيمان قول واعتقاد، وأمَّا الأعمال فغير داخلة فيه. وأمَّا حُكم مرتكب الكبيرة عندهم فهو موافقٌ لمذهب أهل السُّنَّة.

٣- قول الجهميَّة: أنَّ الإيمان هو المعرفة فقط، ومَا عداها مِن تصديق القلب وإقراره، ومِنَ القول والعمل، فغير داخل في الإيمان، وهذا قول الجهم. ولازمُ قوله: أنَّ إبليس وفرعون ومَن شابههم ممَّن عَرَفَ الله تعالى وعاند - فسبَّ الله ورسوله، وعاداهم، وقتل الأنبياء، وهدم المساجد، وأهان المصاحف - أنَّه مؤمنٌ كامل الإيمان.

٤- قول الماتريديَّة: أنَّ الإيمان هو التَّصديق، وأمَّا قول اللِّسان فهو دليلٌ عليه وليس داخلًا فيه، وأمَّا العمل فغير داخل فيه.

---

(1) مجموع الفتاوى، (٣٠٨/٧).
(2) التمهيد، (٢٣٨/٩).
(3) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، (١٣٤٩/٣).

٥- قول الكراميَّة: أنَّ الإيمان قول باللِّسان فقط. وهذا لإثبات إيمانه في الدُّنيا، أمَّا في الآخرة فمَن لم يوافق قوله مَا في قلبه مِنَ الاعتقاد الصَّحيح - كالمنافق - فهو مُخلَّدٌ في النَّار.

٦- قول الكلابيَّة والأشعريَّة: ولهم في الإيمان قولان:

أ- أحدهما: قول أنَّه قولٌ واعتقادٌ وعملٌ، وهذا قول أبي علي الثَّقفي، والقلانسي، وإليه مَالَ ابن مجاهد، وهو أَحَد قولي أبي الحسن الأشعري، ذَكَرَهُ في المقالات[١] ضمن مقالة أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة، وقال إنَّه بكلِّ مَا قالوه يقول[٢]. قال شيخ الإسلام بعد نقله: "فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث، بخلاف القول الذي نَصره في الموجز"[٣]، وذكر إنَّه اختيار طائفة مِن أصحابه[٤].

ب-والثَّاني: لأبي الحسن الأشعري - الذي ذَكَرَهُ في الموجز - ووافقه عليه جمهور الأشاعرة، كالباقلاني، والجويني وغيرهما. وهو أنَّ الإيمان مجرد تصديق القلب ومعرفته. ويختلف تعبير الأشاعرة هنا فتارة يقولون هو المعرفة كقول جهم، وتارة يقولون هو التَّصديق[٥]. وأمَّا مذهبهم في مرتكب الكبيرة فهو موافق لقول أهل السُّنَّة.

ويُلاحظ أنَّ القول الثَّاني هو الذي اشتهر عند الأشاعرة، وهو الذي نصره أئمَّتهم ممَّن جاء بعد الأشعري، وهو الذي استقرَّ عليه المذهب.

هذه خلاصة الأقوال في الإيمان، ومنها يتبَّين أنَّ للأشاعرة فيه قولين، أحدهما موافقًا لمذهب السَّلف، والثَّاني موافقًا للجهم.

المسألة الثَّانية:

الإيمان يزيد وينقص، ومِن ذلك قول النَّاظم:

وَأَقُولُ فِي الإِيمَـانِ مَـا جَـاءَتْ بِـهِ ... دُرَرُ النّصُـوصِ وَمَنْهَجُ الصُّـلَحَاءِ

قَـوْلٌ وَأَعْـمَـالٌ يَـزِيـدُ وَيَـرْتَـخِـي ... مُـتَـفَـاضَـلٌ فِـيـهِ وَذُو أَجْـزَاءِ

---

(١) مقالات الإسلاميين، ص٢٩٣ – ٢٩٤.
(٢) مقالات الإسلاميين، ص٢٩٧.
(٣) مجموع الفتاوى، (٥٥٠/٧).
(٤) مجموع الفتاوى، (٥٠٩/٧).
(٥) مجموع الفتاوى، (٥٠٩/٧).

وقد جاءت الأدلَّة على أنَّ الإيمان يزيد وينقص، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[3]، وقوله: ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾[4] وغيرها مِنَ الآيات.

ومِنَ السُّنَّة: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ يقول: "مَن رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[5]، وقد بوَّب لهذا الحديث الإمام النَّووي في شرحه لمسلم بـ"باب بيان كون النَّهي

---

(1) سورة آل عمران: ١٧٣.
(2) سورة الأنفال: ٢.
(3) سورة التوبة: ١٢٤.
(4) سورة الأحزاب: ٢٢.
(5) رواه مسلم برقم: (٤٩) (٦٩/١).

عن المنكر مِنَ الإيمان، وأنَّ الإيمان يزيد وينقص، وأنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر واجبان"[١].

ومِنَ الأدلَّة أيضًا حديث عمران بن حصين ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ قال: "يدخل الجنَّة مِن أمَّتي سبعون ألفًا بغير حساب، قالوا: ومَن هم يا رسول الله؟ قال: هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون، وعلى ربِّهم يتوكَّلون"[٢]، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وفي حديث السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنَّة بغير حساب كفاية، فإنَّه مِن أعظم الأدلَّة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنَّه وصفهم بقوَّة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدلُّ على قوَّة إيمانهم؛ وتوكُّلهم على الله في أمورهم كلها"[٣].

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم مِنَ الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنَّا لسنا كهيئتك يا رسول الله، إنَّ الله قد غفر لك مَا تقدَّم مِن ذنبك ومَا تأخَّر، فيغضب حتى يُعرف الغضب في وجهه ثمَّ يقول: "إنَّ أتقاكم وأعلمكم بالله أنا"[٤]، قال ابن حجر في شرحه للحديث: "وفيه دليلٌ على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنَّ قوله ﷺ: "أنا أعلمكم بالله" ظاهرٌ في أنَّ العلم بالله درجات، وأنَّ بعض النَّاس فيه أفضل مِن بعض، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ منه في أعلى الدَّرجات، والعلم بالله يتناول مَا بصفاته ومَا بأحكامه ومَا يتعلَّق بذلك فهذا هو الإيمان حقًّا"[٥]. وغيرها مِنَ الأحاديث.

وكلُّ نصٍّ يدلُّ على زيادة الإيمان فإنَّه يتضمَّن الدِّلالة على نقصه وبالعكس؛ لأنَّ الزِّيادة والنَّقص متلازمان لا يعقل أحدهما بدون الآخر[٦].

---

(١) صحيح مسلم، (٦٩/١).
(٢) رواه مسلم برقم: (٢١٨) (١٩٨/١).
(٣) مجموع الفتاوى، (٢٢٦/٧).
(٤) رواه البخاري برقم: (٢٠) (١٣/١).
(٥) فتح الباري، (٧٠/١).
(٦) فتح رب البرية بتلخيص الحموية، ص١١٩.

وأمَّا أقوال السَّلف في زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة، مِن ذلك قول الإمام أحمد - رحمه الله -: "أجمع تسعون رجلًا مِنَ التَّابعين وأئمَّة المسلمين وفقهاء الأمصار على أنَّ السُّنَّة التي توفي عليها رسول الله ﷺ ... فذكر أمورًا منها: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطَّاعة، وينقص بالمعصية"[1].

وقال البخاري - رحمه الله -: "لقيتُ أكثر مِن ألف رجلٍ مِنَ العلماء بالأمصار فما رأيتُ أحدًا يختلف في أنَّ الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص"[2]. وقال ابن تيمية - رحمه الله -: "وأجمع السَّلف أنَّ الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص"[3].

وقد خالف أهل السُّنَّة والجماعة في القول بالزِّيادة والنُّقصان طائفتان:

الطَّائفة الأولى: المُرجئة: حيث قالوا: إنَّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأنَّ الأعمال ليست مِنَ الإيمان، حتى يزيد بزيادتها وينقص بنقصانها؛ فالإيمان هو إقرار القلب، والإقرار لا يزيد ولا ينقص. يقول الشَّيخ العثيمين – رحمه الله -: "ونحن نردُّ عليهم فنقول:

أولًا: إخراجكم الأعمال مِنَ الإيمان ليس بصحيح؛ فإنَّ الأعمال داخلة في الإيمان، وقد سبق ذكر الدَّليل.

ثانيًا: قولكم: إنَّ الإقرار بالقلب لا يختلف زيادةً ونقصًا: ليس بصحيح، بل الإقرار بالقلب يتفاضل، فلا يمكن لأحدٍ أن يقول: إنَّ إيماني كإيمان أبي بكر! بل يتعدَّى ويقول: إنَّ إيماني كإيمان الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام!

ثمَّ نقول: إنَّ الإقرار بالقلب يقبل التفاضل؛ فإقرار القلب بخبر الواحد ليس كإقراره بخبر اثنين، وإقراره بما سَمِعَ ليس كإقراره بما شاهد؛ ألم تسمعوا قول إبراهيم: ﴿ رَبِّ أَرِنِي

---

(1) طبقات الحنابلة، (١/١٣٠).
(2) فتح الباري، (١/٤٧).
(3) مجموع الفتاوى، (٧/٦٧٢).

كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ﴾[1]؛ فهذا دليلٌ على أنَّ الإيمان الكائن في القلب يقبل الزِّيادة والنَّقص؛ ولهذا قسَّم العلماء درجات اليقين ثلاثة أقسام: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ﴾[2].

الطَّائفة الثَّانية المخالفة لأهل السُّنَّة: طائفة الوعيديَّة، وهذه الخوارج والمعتزلة، وسمُّوا وعيديَّة؛ لأنَّهم يقولون بأحكام الوعيد دون أحكام الوعد؛ أي: يغلبون نصوص الوعيد على نصوص الوعد، فيخرجون فاعل الكبيرة مِنَ الإيمان، لكن الخوارج يقولون: إنَّه خارجٌ مِنَ الإيمان داخلٌ في الكفر، والمعتزلة يقولون: خارجٌ مِنَ الإيمان غير داخل في الكفر، بل هو في منزلة بين منزلتين[3].

المسألة الثَّالثة:

وهي تفاضل أهل الإيمان فيه، وهي مأخوذةٌ مِن قول النَّاظم:

وَأَقُولُ فِي الإِيمَانِ مَا جَاءَتْ بِهِ ... دُرَرُ النُّصُوصِ وَمَنْهَجُ الصُّلَحَاءِ

قَوْلٌ وَأَعْمَالٌ يَزِيدُ وَيَرْتَخِي ... مُتَفَاضَلٌ فِيهِ وَذُو أَجْزَاءِ

ومعنى ذلك أنَّ الإيمانَ عند أهل الإيمانِ يزيد وينقص ويقوى ويضعف، وأنَّهم ليسوا على درجةٍ واحدة في الإيمان، فبينهم تفاوت كبير، ويرجع ذلك التَّفاوت إلى تحقيقهم لشروط مَا يقومون به مِن طاعةٍ وآداب ذلك ومكمِّلاته وسننه وواجباته، وفي ذلك بينهم تفاوت عظيم، ومِنَ الأدلَّة على تفاضل أهل الإيمان قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ

---

(1) سورة البقرة: ٢٦٠.
(2) سورة التكاثر: ٥ – ٧.
(3) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين، (٢/٢٣٧).

ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ﴾[1]، وذكر الله تبارك وتعالى أنَّ الرُّسل متفاضلون فقال: ﴿ تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ ﴾[2]، وكما أخبر الله تعالى عن تفاوتهم في الإيمان في دار التَّكليف كذلك جعل الجنَّة التي هي دار الثَّواب متفاوتة الدَّرجات مع كون كلّ منهم فيها، فقال في سورة الرحمن: ﴿ وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴿٤٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٩﴾ فِيهِمَا عَيۡنَانِ تَجۡرِيَانِ ﴿٥٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥١﴾ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٖ زَوۡجَانِ ﴿٥٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٣﴾ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ بَطَآئِنُهَا مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖۚ وَجَنَى ٱلۡجَنَّتَيۡنِ دَانٖ ﴿٥٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٥﴾ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ ﴿٥٦﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٧﴾ كَأَنَّهُنَّ ٱلۡيَاقُوتُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴿٥٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٩﴾ ﴾[3]، إلى آخر السُّورة.

وكذا في سورة الواقعة أخبر بصفة الجنَّة التي يدخلها السَّابقون أعظم وأعلى مِن صفات

---

(1) سورة فاطر: ٣٢.
(2) سورة البقرة: ٢٥٣.
(3) سورة الرحمن: ٤٦ – ٥٩.

الجنَّة التي يدخلها أصحاب اليمين، وكذلك في سورة المطففين؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾[1] وغير ذلك مِنَ الآيات[2].

وقال النَّبيُّ ﷺ: "مَن رأى منكم منكرًا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان"[3].

وفي حديث الشَّفاعة قال ﷺ: "يَخرج مِنَ النَّار مَن قال: لا إله إلَّا الله وكان في قلبه مِنَ الخير مَا يَزِنُ شعيرة، ثمَّ يَخرج مِنَ النَّار مَن قال: لا إله إلَّا الله وكان في قلبه مِنَ الخير مَا يَزِنُ برة، ثمَّ يَخرج مِنَ النَّار مَن قال: لا إله إلَّا الله وكان في قلبه مَا يَزِنُ مِنَ الخير ذرَّة"[4].

المسألة الرَّابعة:

الإيمان ذو أجزاء، وهذه المسألة بيَّنها النَّاظم بقوله:

وَأَقُولُ فِي الإِيمَانِ مَا جَاءَتْ بِهِ ... دُرَرُ النّصُوصِ وَمَنْهَجُ الصُّلَحَاءِ
قَوْلٌ وَأَعْمَالٌ يَزِيدُ وَيَرْتَخِي ... مُتَفَاضَلٌ فِيهِ وَذُو أَجْزَاءِ

فالإيمان يتجزَّأ ويتبعَّض، وأنَّه شُعَبٌ كما أخبر النَّبيُّ ﷺ بقوله: "الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ

---

(1) سورة المطففين: ٢٢ – ٢٨.
(2) معارج القبول، (١٠٠٩/٣).
(3) رواه مسلم برقم: (٩٤) (٦٩/١).
(4) رواه البخاري برقم: (٧٤١٠) (١٢١/٩)؛ ومسلم برقم: (١٩٣) (١٨٢/١).

الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ"[1]، وعلى هذا فإنَّ الشَّخصَ الواحد يجتمعُ فيه طاعةٌ ومعصيةٌ، وَفِسْقٌ وإيمانٌ، والمخالفون لأهل السُّنَّة مِنَ الخوارج والمرجئة وغيرهم جعلوه شيئًا واحدًا، كما ذَكَرَ ذلك شيخ الإسلام – رحمه الله - فقال: "وأصلُ نزاع هذه الفِرق في الإيمان مِنَ الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهميَّة وغيرهم أنَّهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثَبَتَ بعضه ثَبَتَ جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه كما قال النَّبي ﷺ: "يخرج مِنَ النَّار مَن كان في قلبه مثقال حبَّة مِنَ الإيمان". ثمَّ قالت الخوارج والمعتزلة: الطَّاعات كلّها مِنَ الإيمان، فإذا ذَهَبَ بعضها ذَهَبَ بعض الإيمان فذهب سائره، فحكموا بأنَّ صاحب الكبيرة ليس معه شيء مِنَ الإيمان. وقالت المرجئة والجهميَّة: ليس الإيمان إلَّا شيئًا واحدًا لا يتبعَّض، أمَّا مجرَّد تصديق القلب كقول الجهميَّة، أو تصديق القلب واللِّسان كقول المرجئة، قالوا: لأنَّا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءًا منه، فإذا ذهبت ذَهَبَ بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة مِنَ الإيمان، وهو قول المعتزلة والخوارج"[2]. وقال – رحمه الله -: "وأمَّا قول القائل: إنَّ الإيمان إذا ذَهَبَ بعضه ذَهَبَ كلّه فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرَّعت عنه البدع في الإيمان"[3].

---

(1) رواه مسلم برقم: (٣٥) (٦٣/١).
(2) مجموع الفتاوى (٥١٠/٧).
(3) مجموع الفتاوى (٢٢٣/٧).

باب وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه

وَشَـــرِيعَتِي الوَحْيَانِ لَسْـــتُ مُحَكِّمًا شَـــيْئًا سِـــوَى الوَحْيَيْنِ طُولَ بَقَائِي
وَكَـفَـرْتُ بِـالـقَـانُـونِ إِلَّا مَـا أَتَـى وَفْقًـا لِشِـــرْعَـةِ رَبِّنَـا السَّـــمْحَـاءِ

شرح المفردات:

- **الوَحْيَانِ:** الكتاب والسُّنَّة.
- **السَّمْحَاءِ:** أي الشَّريعة التي فيها يُسرٌ وسهولة، وليس فيها ضيقٌ ولا شدَّة[1].

بيان المسائل:

اشتمل هذا الباب على ثلاثِ مسائل هي:

المسألة الأولى: وجوب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة:

والاعتصام بالكتاب والسُّنَّة هو التَّمسك بهما على فهم سَلَفِ الأمَّة مِنَ الصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسان، والحذر ممَّا يخالفهما، وردُّ كل مَا يُتنازع فيه إليهما، فهو أساس الدَّعوة السَّلفيَّة الذي بُنيت عليه، ومحورها الذي تدور في فلكه، والذي لا يجوز الخروج عنه أو القول بخلافه، وأنَّ مصدر أهل السُّنَّة في التَّلقِّي هو: الكتاب والسُّنَّة، بهما يأخذون، وعنهما يتلقُّون، وعليهما يعولون، لا يحيدون عنهما قيد أنملةٍ.

وقد تضافرت النُّصوص الكثيرة على الأمر بالاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، ومِن ذلك أنَّ الله تعالى أمر عباده المؤمنين بطاعته وطاعة رسوله، وزجرهم عن مخالفته والتَّشبُّه بالكافرين به المعاندين له فقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ

---

(1) لسان العرب (٤٨٩/٢)، معجم اللغة العربية المعاصرة (١١٠٥/٢).
(2) سورة الأنفال: ٢٠.

وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[1]، قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله -: " ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ ﴾ أي: اتَّبعوا كتابه، ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ أي: خذوا بسنته، ﴿ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ أي: فيما أمروكم به مِن طاعة الله لا في معصية الله، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله"[2].

وأمَّا الأدلَّة مِنَ السُّنَّة على وجوب التَّمسك بالكتاب والسُّنَّة، فمنها مَا جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ"[3].

وقوله ﷺ: "قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"[4].

المسألة الثَّانية: وجوب التَّحاكم إلى الكتاب والسُّنَّة، ونبذ مَا خالفهما:

وهذا أصلٌ مِن أصول مذهب أهل الحديث، وهو التَّحاكم إلى الكتاب والسُّنَّة والتَّسليم لهما، وعدم معارضتهما بالرَّأي أو العقل أو القياس، وهو أمرٌ ضروريٌّ لصلاح هذه الحياة واستقرارها.

وقد أَمَرَ الله تعالى أنَّ مَا تنازع النَّاس فيه مِن أصول الدِّين وفروعه أن يُردَّ التَّنازع في ذلك إلى الكتاب والسُّنَّة كما قال تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى

---

(1) سورة النساء: ٥٩.
(2) تفسير ابن كثير، (٣٠٤/٢).
(3) رواه مسلم برقم (١٧١٥) (١٣٤٠/٣).
(4) رواه ابن ماجه برقم (٤٣) (١٦/١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزياداته برقم (٤٣٦٩).

ٱللَّهِ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[2]، قال مجاهد وغير واحد مِنَ السَّلف: "أي إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله"[3].

وإنَّ التَّحاكم إلى شرع الله مِن مقتضى شهادة أن لا إله إلَّا الله، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله، فإنَّ التَّحاكم إلى الطواغيت والرُّؤساء والعرَّافين ونحوهم ينافي الإيمان بالله ﷻ، وهو كفرٌ وظلمٌ وفسقٌ، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾[4]، ويقول: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[5]، ويقول: وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾[6].

---

(1) سورة الشورى: ١٠.
(2) سورة النساء: ٥٩.
(3) تفسير ابن كثير (٣٤٥/٢)
(4) سورة المائدة: ٤٤.
(5) سورة المائدة: ٤٥.
(6) سورة المائدة: ٤٧.

وبيَّن تعالى أنَّ الحكم بغير مَا أنزل الله حُكم الجاهلين، وأنَّ الإعراض عن حكم الله تعالى سببٌ لحلول عقابه وبأسه الذي لا يُردُّ عن القوم الظَّالمين، يقول سبحانه: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ٤٩ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٥٠ ﴾[1]، وإنَّ القارئ لهذه الآية والمتدبِّر لها يتبيَّن له أنَّ الأمر بالتَّحاكم إلى مَا أنزل الله، أكَّد بمؤكدات ثمانية:

الأوَّل: الأمرُ به في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾.

الثَّاني: أن لا تكون أهواء النَّاس ورغباتهم مانعة مِنَ الحُكم به بأيِّ حالٍ مِنَ الأحوال وذلك في قوله: ﴿ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ ﴾.

الثَّالث: التَّحذير مِن عَدَمِ تحكيم شرع الله في القليل والكثير، والصَّغير والكبير، بقوله سبحانه: ﴿ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾.

الرَّابع: أنَّ التَّولِّي عن حُكم الله وَعَدَم قبول شيء منه ذنبٌ عظيمٌ موجب للعقاب الأليم، قال تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ ﴾.

---

(1) سورة المائدة: ٤٩ – ٥٠.

الخامس: التَّحذير مِنَ الاغترار بكثرة المعرضين عن حُكم الله، فإنَّ الشَّكور مِن عباد الله قليل، يقول تعالى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾.

السَّادس: وصف الحكم بغير مَا أنزل الله بأنَّه حُكم الجاهلية، يقول سبحانه: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾.

السَّابع: تقرير المعنى العظيم بأنَّ حُكم الله أحسن الأحكام وأعدلها، يقول ﷻ: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا ﴾.

الثَّامن: أنَّ مقتضى اليقين هو العلم بأنَّ حُكم الله هو خيرُ الأحكام وأكملها، وأتمّها وأعدلها، وأنَّ الواجب الانقياد له، مع الرِّضا والتَّسليم، يقول سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾؛ لذلك فإنَّه يجب علينا الانقياد التَّام لقول الله تعالى، وقول رسوله، وتقديمهما على قول كلِّ أحد[1].

المسألة الثَّالثة:

وهي حكم تشريع القوانين الوضعيَّة، وهي مَأخوذة مِن قول النَّاظم:

وَكَفَرْتُ بِالْقَانُونِ إِلَّا مَا أَتَى وَفْقًا لِشِرْعَةِ رَبِّنَا السَّمْحَاءِ

حيث إنَّ تشريع الأحكام الوضعيَّة المخالفة لحكم الله ورسوله كفرٌ أكبر، وهو منازعة لله تعالى في حُكمه، ومضادَّة له في شرعه، قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم

([1]) وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه، ص٩.

﴿مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾[1]. فمن لم يحكم بمَا أنزل الله استخفافًا به، أو احتقارًا له، أو اعتقادًا أنَّ غيره أصلح منه، وأنفع للخلق فهو كافر كفرًا مخرجًا عن الملَّة، ومِن هؤلاء مَن يضعون للنَّاس تشريعات تُخالف التَّشريعات الإسلاميَّة؛ لتكون منهاجًا يسير النَّاس عليه، فإنَّهم لم يضعوا تلك التَّشريعات المخالفة للشَّريعة الإسلاميَّة إلَّا وهم يعتقدون أنَّها أصلح وأنفع للخلق، إذ مِنَ المعلوم بالضَّرورة العقليَّة، والجبلَّة الفطريَّة أنَّ الإنسان لا يعدل عن منهاجٍ إلى منهاجٍ يُخالفه إلَّا وهو يعتقد فضل مَا عَدَلَ إليه ونقص مَا عَدَلَ عنه[2].

وأمَّا قول شيخنا باكرمان – حفظه الله –: "إلَّا مَا أَتَى وَفْقًا لِشِرْعَةِ رَبِّنَا السَّمْحَاءِ"، فإنَّه يقصد بذلك شيئين:

الأوَّل: تقنين الشَّريعة الإسلاميَّة بأن تكون القوانين على الأحكام الشَّرعيَّة.

و**الثَّاني:** القوانين الإداريَّة التي توافق قواعد الشَّرع، مثل: قانون المرور ونحوه ممَّا فيه نَفْع، وليس فيه مخالفة للشَّرع.

فإذا كانت القوانين تخالف الشَّرع فلا يجوز ذلك، كأن يُسنّ قانونٌ يتضمَّن أنَّه لا حَدَّ على الزَّاني أو السَّارق فهذا قانون باطل، وإذا استحلَّه فقد كَفَرَ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: "والإنسان متى حلَّل الحرام - المجمع عليه - أو حرَّم الحلال - المجمع عليه - أو بدَّل الشَّرع - المجمع عليه - كان كافرًا مرتدًّا باتِّفاق الفقهاء"[3]، وقال ابن كثير – رحمه الله –: "فمن تَرَكَ الشَّرع المحكم المنزل على محمَّد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى

---

(1) سورة الشورى: ٢١.
(2) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، (١٤٣/٢).
(3) مجموع الفتاوى، (٢٦٧/٣).

غيره مِنَ الشَّرائع المنسوخة كَفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسا[1] وقدَّمها عليه؟ مَن فَعَلَ ذلك كَفر بإجماع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[2]"[3].

(٤) الياسا، ويقال: الياسق: هي قوانين جنكيز خان التتاري الذي ألزم الناس بالتَّحاكم إليها.
(١) سورة المائدة: ٥٠.
(٢) البداية والنهاية، (١٣/١٣٩).

باب التحذير من العلمانية واللبرالية

سُـــــحْقًا لِعَلْمَانِيَّـــــةٍ مَأْفُونَـــــةٍ ... كَفَـــــرَتْ بِشَـــــرْعِ اللهِ ذِي الآلَاءِ

وَرَفَضَـــــتْ لِبْرَالِيَّـــــةَ غَرْبِيَّـــــةَ ... أَنَـــا لَسْـــتُ حُـــرًّا مُطْلَـــقَ الآرَاءِ

أَنَـــــا مُسْـــــلِمٌ مُسْتَسْـــــلِمٌ للهِ لَا ... أَرْدُدْ عَلَـــى رَبِّـــي الكَـــرِيمِ هُـــدَائِي

شرح المفردات:

- **سُحْقًا:** بضمِّ السِّين، أي: بُعدًا، وسَحَقَهُ الله وأَسحقَه، أي: أبعده[1].
- **لِعَلْمَانِيَّةٍ:** مصدر صناعي، وكقولهم: علماني، روحاني، ونحوهما، وهو مولد معناه: اللَّادينيَّة، ويعني: فصل الدِّين عن الدَّولة، وقيام الدَّولة في الحكم والإدارة والسِّياسة على غير الدِّين، وغايته: فصل الدِّين عن الحياة، وهي غايةٌ إلحاديَّة، فهو مصطلح فاسد لغةً ومعنىً[2].
- **مَأْفُونَة:** مأفون: ناقص العقل، ضعيف الرَّأي لا تصدر عنه حكمةٌ ولا واقعيّةٌ ولا حزم، غبيٌّ "رجلٌ مأفون"[3].
- **ذِي الآلَاءِ:** أي: ذِي النِّعَم.

بيان المسائل

اشتملت هذه الأبيات على بيان ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: مَا هي العلمانيَّة؟

هي مذهبٌ جديدٌ، وحركةٌ فاسدةٌ، تهدف إلى الانكباب على الدُّنيا والانشغال بشهواتها وملذَّاتها، وجعلها هي الهدف الوحيد في هذه الحياة، ونسيان الدَّار الآخرة والغفلة عنها، وعدم الالتفات إلى الأعمال الأخروية أو الاهتمام بها، وقد يصدق على العلماني قول النَّبي ﷺ:

---

(1) لسان العرب، (١٠/١٥٣).
(2) معجم المناهي اللفظية، ص٣٨٧.
(3) معجم اللغة العربية المعاصرة، (١/١٠٤).

"تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ"[1].

وقد دَخَلَ في هذا الوصف كلُّ مَن عابَ شيئًا مِن تعاليم الإسلام قولًا أو فعلًا، فمن حكَّم القوانين وألغى الأحكام الشَّرعيَّة فهو علماني، ومَن أباح المحرَّمات: كالزِّنا والخمور والأغاني والمعاملات الرِّبويَّة، واعتقد أنَّ منعها ضررٌ على النَّاس، وتحجَّر لشيءٍ فيه مصلحة نفسيَّة، فهو علماني، ومَن مَنَعَ أو أَنكر إقامة الحدود كقتل القاتل، ورجم أو جلد الزَّاني والشَّارب، أو قطع السَّارق أو المحارب، وادَّعى أنَّ إقامتها تنافي المرونة، وأنَّ فيها بشاعة وشناعة فقد دَخَلَ في العلمانيَّة.

وأمَّا حُكمُ الإسلام فيهم، فقد قال تعالى في وصف اليهود: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ﴾ الآية[2]، فَمَن قَبِلَ مَا يناسبه مِنَ الدِّين كالأحوال الشَّخصيَّة وبعض العبادات، وردَّ مَا لا تهواه نفسه، دخل في الآية.

ويقول تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾[3]، فالعلمانيون هدفهم جَمعُ الدُّنيا والتَّلذُّذ بالشَّهوات ولو محرَّمة، ولو منعت مِنَ الواجبات، فيدخلون في هذه الآية، وفي قوله تعالى:

---

(1) رواه البخاري برقم (٢٨٨٦) (٣٤/٤).
(2) سورة البقرة: ٨٥.
(3) سورة هود: ١٥ – ١٦.

﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾[1]، ونحو ذلك مِنَ الآيات والأحاديث[2].

المسألة الثَّانية: مَا هي اللِّبراليَّة؟

مذهبٌ رأسمالي، ينادي بالحرِّيَّة المطلقة في الميدانَيْنِ الاقتصادي والسِّياسي، ولها تعريفات مرتكزها: الاستقلاليَّة؛ ومعناها: التَّحرُّر التَّام، والتَّصرُّف وَفقَ مَا يُمْليه قانون النَّفس ورغباتها، والانطلاقة والانفلات نحو الحرِّيَّات بكلِّ صورها. وهي وجهٌ آخر مِن وجوه العلمانيَّة، وهي تعني في الأصل الحريَّة، غير أنَّ معتنقيها يقصدون بها أن يكون الإنسان حرًّا في أن يفعل مَا يشاء، ويقول مَا يشاء، ويعتقد مَا يشاء، ويحكم بما يشاء.

وإنَّ غاية مَا عند هؤلاء اللِّيبراليِّين هو مسخُ هويَّة المجتمع، والانقلاب على الذَّات، وتلميع الفكر الغربي واستنساخه بدون وعي أو صدق مع الذَّات أو مع المجتمع، وفيما يلي بعض آثار ومخاطر الفكر اللِّيبرالي على المسلمين:

أولًا: الآثار العقديَّة:

١ ـ التَّشكيك في العقيدة الصَّحيحة وزعزعة الثِّقة بها، بمختلف الأسباب والطرق الملتوية الخبيثة.

٢ ـ القطيعة التَّامة مع مصادر التَّلقي والاستدلال عند المسلمين والتَّزهيد، بل التَّشويه المتعمَّد للتُّراث الإسلامي عقيدةً وشريعة.

٣ ـ إحياء التُّراث الفلسفي والمعتزلي، وتقريبه للنَّاس في قالبٍ جميلٍ مزخرفٍ؛ ممَّا يؤدِّي إلى تقبُّل هذا التُّراث المنحرف في ظلِّ الجهل الذي يخيِّم على كثير مِنَ النَّاس.

٤ ـ الهزيمة النَّفسية أمام الأعداء التي يريدون أن يغرسوها في أفراد الأمَّة شاءوا أم أبوا مِن خلال أمورٍ عدَّةٍ منها:

---

(١) سورة الإسراء: ١٨.
(٢) فتاوى في التوحيد، ص٣٩.

أ- هدم حاجز الولاء والبراء.

ب- إلغاء الجهاد.

ج- التَّرويج بأنَّ المسلمين متخلِّفون، ولا يمكن أن يتقدَّموا أبدًا، والانبهار بالغرب رغم تراجع الحضارة الغربيَّة، والتَّنبُّؤات مِن قِبَل مُنَظِّرِيهم بزوالها.

د- إفساح المجال أمام التَّيَّارات المنحرفة الزَّائغة، بدعوى حريَّة الرَّأي والانفتاح على الآخر.

هـ - الارتماء في أحضان الأعداء وتقليدهم، وتقَبُّل الغزو الفكري بحجَّة صحَّة هذه الأديان، وأنَّ مَا عندهم لا يُخالف صراحة مَا عندنا.

و- نشر ثقافة تقبُّل الآخر ولو كان مُلحِدًا، وضياع مَا أسماه العلماء بحفظ الضَّرورات الخمس، وعلى رأسها حِفظُ الدِّين.

ثانيًا: الآثار الأخلاقيَّة والاجتماعيَّة:

١ - إفساد المرأة المسلمة، وجعلها دُمْيَةً يتلاعب بها المنحرفون سلوكيًّا وأخلاقيًّا.

٢ - طمس معالم الأخلاق الإسلاميَّة، وذلك عن طريق الانحلال والتَّفسُّخ الأخلاقي.

٣ - إماتة وإضعاف جانب الاحتساب والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثالثًا: الآثار السِّياسيَّة:

١ - إقصاء الشَّريعة عن الحُكم وعزلها عن الحياة، وحصرها في نطاق المسجد والعبادات الشَّخصيَّة، وهو مَا يُعرف بالعلمانية أو اللَّادينيَّة، فالدَّعوة اللِّيبراليَّة في حقيقتها هي العلمانيَّة، وإن وُجِدَ فاصل بينهم فهو رقيق جدًّا، وكأنَّهما وجهان لعملة واحدة، واسمان لمسمىً واحد.

٢ - الولاء للفكر الغربي، والاستقواء بالأجنبي[1].

المسألة الثَّالثة: الاستسلام لله تعالى

بيَّن شيخنا – حفظه الله – مَا ينبغي أن يكون عليه المسلم، وهو الاستسلام لله تعالى بالتَّوحيد، الذي هو الإذعان والانقياد والخضوع له. فالاستسلام لله تعالى يجمع معنيين:

- **الأوَّل:** الانقياد لله، وهذا يتضمَّن الاستسلامُ لأمره ولنهيه، ولقضائه؛ فيتناول فعل المأمور، وترك المحظور، والصَّبر على المقدور.

---

(1) الإسلام والليبرالية نقيضان لا يجتمعان، ص٢٤.

- **الثَّاني:** إخلاص ذلك لله تعالى كما قال سبحانه: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[1]، أي: خالصًا له، ليس لأحدٍ فيه شيء، وهذا هو الاستسلام لله تعالى دون مَا سواه، فمَن لم يستسلم له، لم يكن مسلمًا؛ ومَن استسلم لغيره كما يستسلم له، لم يكن مسلمًا؛ ومَن استسلم له وحده، فهو المسلم؛ كما قال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾[3][4]. فالإسلام هو أن يستسلم العبدُ لله ربِّ العالمين، فلا يعبد إلَّا الله وحده لا شريك له، ولا يستكبر عن عبادته وطاعته وطاعة رسله[5].

(1) سورة الزمر: ٢٩.
(2) سورة البقرة: ١١٢.
(3) سورة النساء: ١٢٥.
(4) النبوات لابن تيمية، (٣٤٧/١).
(5) جامع المسائل لابن تيمية، (٢٣٠/٦).

باب حب الصحابة والآل

وَجَمِيعُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ أَحِبُّهُمْ ... وَلِآلِهِ الأَطْهَارِ كُلٌّ وَفَائِي

وَالرَّفْضُ أَرْفَضُهُ وَأَبْغِضُ أَهْلَهُ ... أَهْلُ النِّفَاقِ وَأَخْبَثُ الأَهْوَاءِ

شرح المفردات:

- **أَصْحَابِ:** الصَّحابي هو: من لقي النَّبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام(١).

- **وَلِآلِهِ:** أي: آل بيت النَّبيِّ ﷺ، وهم: بنو هاشم، وبنو المطَّلب، وزوجاته رضي الله عنهنَّ.

بيان المسائل:

يشير النَّاظم في هذين البيتين إلى ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: وجوب حبّ الصَّحابة رضي الله عنهم

حيث قال النَّاظم – حفظه الله -: "وَجَمِيعُ أَصْحَابِ الرَّسُولِ أُحِبُّهُمْ"، فحبُّهم دِينٌ يُدانُ به، وقُربى يُتقرَّبُ بها إلى الله تعالى؛ إذ هو مِن أولى معاني الحبّ في الله تعالى، وموالاة أهل الإيمان التي أمر الله تعالى بها. ووجوب موالاة الصَّحابة ومحبَّتهم لعدَّة أمور منها:

١- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾(٢)،

قال القرطبي – رحمه الله -: "هذه الآية دليلٌ على وجوب محبَّة الصَّحابة؛ لأنَّه جَعَلَ لِمَن

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، (٧/١).
(٢) سورة الحشر: ١٠.

بعدهم حظًّا في الفيء مَا أقاموا على محبَّتهم وموالاتهم والاستغفار لهم، وأنَّ مَن سبَّهم أو واحدًا منهم، أو اعتقد فيه شرًّا، أنَّه لا حقَّ له في الفيء"[1].

٢- أنَّ الله تعالى شَهِدَ لهم بالإيمان في مواضع كثيرة، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾[2]، وكذلك مَا قصَّه الله تعالى عنهم في سورة الأحزاب، إذ وصفهم بوصف الإيمان فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[3]، وغيرها مِنَ الآيات.

٣- إحلال رضى الله تعالى عليهم، ومِنه قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴾[4]، وقال سبحانه: ﴿ لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ﴾[5].

---

(١) تفسير القرطبي، (٣٢/١٨).
(٢) سورة الأنفال: ٦٢.
(٣) سورة الأحزاب: ٩.
(٤) سورة التوبة: ١٠٠.
(٥) سورة الفتح: ١٨.

٤- أنَّ الله تعالى وَعدهم الحُسنى، وشَهِدَ لهم بِها، فقال سبحانه: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١]، قال السَّعدي – رحمه الله -: "وهذا يدلُّ على فضل الصَّحابة كلّهم ﷺ، حيث شَهِدَ الله لهم بالإيمان، ووعدهم الجنَّة"[٢].

٥- إثبات خيريَّة قرنه عليه الصَّلاة والسَّلام، ففي الحديث عَن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"[٣]، قال النَّووي – رحمه الله -: "اتَّفق العلماء على أنَّ خير القرون قرنه ﷺ والمراد أصحابه"[٤].

٦- وأخرج الشَّيخان أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: "لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ"[٥].

---

(١) سورة الحديد: ١٠.
(٢) تفسير السعدي، ص٨٣٨.
(٣) رواه البخاري برقم (٣٦٥٠) (٢/٥).
(٤) شرح صحيح مسلم، (٨٤/١٦).
(٥) رواه البخاري برقم (٣٦٧٣) (٨/٥)؛ ومسلم برقم (٢٥٤٠) (١٩٦٧/٤).

٧- حبُّ الصَّحابة مِنَ الدِّين، قال النَّبيُّ ﷺ: "آيَةُ الإيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ"[1]، فإذا كان هذا في الأنصار فالمهاجرون مِن باب أولى؛ لأنَّهم في جملتهم أفضل مِنَ الأنصار، بل المهاجرين أنصارٌ وزيادة.

وبالجملة فإنَّ اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة في الصَّحابة رضي الله عنهم وجوب محبَّتهم جميعًا، وتعظيمهم وتوقيرهم وتكريمهم، والاحتجاج بإجماعهم والاقتداء بهم، والأخذُ بآثارهم، وإثبات عدالتهم، وسلامة اللِّسان مِن كلِّ قولٍ لا يليق بهم، وسلامة القلوب مِنَ البغض والكراهة لهم، والإمساك عمَّا شَجَر بينهم، وعدم الخوض فيما وقع بينهم، والدُّعاء والاستغفار لهم، والشَّهادة لِمَن شَهِدَ له النَّبيّ ﷺ بالجنَّة منهم، وإثبات الخلافة للخلفاء الرَّاشدين حسب ترتيبهم في الفضل، فالإمامُ بعد النَّبيِّ ﷺ أبوبكرٍ الصِّدِّيق، ثمَّ الفاروق عمر، ثمَّ عثمان ذو النُّورين، ثمَّ علي أبو السِّبطين، رضي الله عنهم أجمعين.

فالواجبُ على المسلم أن يسلك في حبِّ أصحاب النَّبيّ ﷺ مسلك أهل السُّنَّة والجماعة؛ بحيث يحبُّهم جميعًا، وأن يتبرأ مِن طريقة الشِّيعة الرَّافضة الذين يبغضونهم ويسبُّونهم، ومِن طريقة النَّواصب والخوارج الذين ابتلوا بإيذاء أهل بيت النَّبيِّ ﷺ.

المسألة الثَّانية: وجوب حبّ آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إنَّ محبة أهل بيت النَّبيّ ﷺ واجبةٌ مِن وجوه: منها: إسلامهم وفضلهم وسوابقهم، ولِمَا تميَّزوا به مِن قُرب النَّبيِّ ﷺ واتِّصالهم بنسبه، ومنها: لِمَا حثَّ عليه ورغَّب فيه، ولِمَا في ذلك مِن علامة

---

[1] رواه البخاري برقم (١٧) (١/١٢).

محبَّة الرَّسول ﷺ[1].

فأهل السُّنَّة والجماعة يحبُّون آل بيت رسول الله ﷺ لإيمانهم، وللقرابة مِن رسول الله ﷺ، ولا يُنكرون الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم، والدُّعاء لهم، ولا سيَّما إذا كانوا متَّبعين للسُّنَّة الصَّحيحة كما كان عليه السَّلف كالعبَّاس وبنيه، وعلي وأهل ذريَّته رضي الله عنهم، يتولَّون أزواج رسول الله ﷺ ويترضون عنهنَّ، ويعرفون لهنَّ حقوقهنَّ، ويؤمنون بأنهنَّ أزواجه في الآخرة.

وقد دلَّ على تبجيلهم واحترامهم الكتاب والسُّنَّة، فمِنَ الكتاب قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[2]، قال الطَّبري – رحمه الله -: "إنَّما يريدُ الله ليذهب عنكم السُّوء والفحشاء يا أهل بيت محمَّد، ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ ﴾ مِنَ الدَّنس الذي يكون في أهل معاصي الله ﴿ تَطْهِيرًا ﴾"[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "ولمَّا بيَّن – سبحانه - أنَّه يريد أن يذهب الرِّجس عن أهل بيته ويُطهِّرهم تطهيرًا، دعا النَّبيُّ ﷺ أقرب أهل بيته وأعظمهم اختصاصا

---

(1) التنبيهات اللطيفة للسعدي، ص١١٨.
(2) سورة الأحزاب: ٣٣.
(3) تفسير الطبري، (٢٦٢/٢٠).

به، وهم: علي، وفاطمة - رضي الله عنهما - وسيّدي شباب أهل الجنة، جمع الله لهم بين أن قضى لهم بالتَّطهير، وبين أن قضى لهم بكمال دعاء النَّبي ﷺ، فكان مِن ذلك مّا دلَّنا على أنَّ إذهاب الرِّجس عنهم وتطهيرهم نعمة مِنَ الله، ليسبغها عليهم، ورحمة مِنَ الله وفضل لم يبلغوهما بمجرد حولهم وقوتهم"[1].

وقال ابن كثير – رحمه الله -: "ثمَّ الذي لا شكَّ فيه مِن تدبُّر القرآن أنَّ نساء النَّبي ﷺ داخلات في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ فإنَّ سياق الكلام معهن؛ ولهذا قال تعالى بعد هذا كلّه: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ﴾[2].

ومِنَ الأدلَّة على فضلهم وشرفهم قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾[3]، قال ابن كثير – رحمه الله -: "والحقُّ تفسير هذه الآية بمَا فسَّرها به حبر الأمَّة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - كما رواه عنه البخاري ولا تُنكر الوصاة بأهل البيت والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم، فإنَّهم مِن ذريَّةٍ طاهرة مِن أشرف بيتٍ وُجِدَ على وجه الأرض فخرًا

(1) حقوق آل البيت لابن تيمية، ص٢٧.
(2) سورة الأحزاب: ٣٤.
(3) سورة الشورى: ٢٣.

وحسبًا ونسبًا، ولا سيما إذا كانوا متَّبعين للسُّنَّة النَّبويَّة الصَّحيحة الواضحة الجليَّة، كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه وعلي وأهل بيته وذريَّته رضي الله عنهم أجمعين"[1].

ومِنَ السُّنَّة مَا جاء في وصيَّة رسول الله ﷺ كما في حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال:

قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا، بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَّرَ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ" فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "وَأَهْلُ بَيْتِي أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي" فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ؟ يَا زَيْدُ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ"[2]، قال القرطبي – رحمه الله -: "هذه الوصيَّة، وهذا التَّأكيد العظيم يقتضي: وجوب احترام آل النَّبي ﷺ وأهل بيته، وإبرارهم، وتوقيرهم، ومحبَّتهم وجوب الفروض المؤكَّدة التي لا عُذر لأحدٍ في التَّخلُّف عنها. هذا مع مَا عُلِمَ مِن خصوصيَّتهم بالنَّبيِّ ﷺ وبأنَّهم جزءٌ منه، فإنَّهم أصوله التي نشأ منها، وفروعه التي تنشأ عنه"[3].

وقد ضلَّ في أهل البيت طائفتين هما:

- **الطَّائفة الأولى: الرَّافضة،** حيث أنَّهم غلوا في أهل البيت وأنزلوهم فوق منزلتهم، حتى ادَّعى بعضهم أنَّ عليًّا رضي الله عنه إلهٌ.

---

(1) تفسير ابن كثير، (١٨٤/٧).
(2) رواه مسلم برقم: (٢٤٠٨) (١٨٧٣/٤).
(3) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (٣٠٤/٦).

- **الطَّائفة الثَّانية: النَّواصب،** وهم الخوارج الذين نصبوا العداوة لآل البيت وآذوهم بالقول والفعل.

وقد قال الإمام عبد الله بن محمَّد الأندلسي القحطاني – رحمه الله – في نونيَّته[1] مبيِّنًا ذلك:

واحفظ لأهلِ البيتِ واجبَ حقِّهم ... واعرف عليًّا أيَّما عرفانِ
لا تنتقصهُ ولا تزد في قدرهِ ... فعليه تَصلى النّار طائفتانِ
إحداهُما لا ترتضيه خليفةَ ... وتنصُّه الأخرى إلهًا ثاني

فأهل السُّنَّة في هذا الباب وغيره على النَّهج المعتدل، الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، فهم يتبرَّأون مِن طريقة الرَّوافض الذين يغلون في بعض أهل البيت ويَدَّعون لهم العِصمة، ومِن طريقة النَّواصب الذين ينصبون العداوة لأهل البيت ويطعنون فيهم، ومِن طريقة المبتدعة والخرافيين الذين يتوسَّلون بأهل البيت ويتَّخذونهم أربابًا مِن دون الله تعالى.

المسألة الثَّالثة: الرَّافضة هم أهل النِّفاق

وقد أشار شيخنا – حفظه الله - إلى ذلك بقوله:

وَالرَّفْضُ أَرْفَضُهُ وَأَبْغِضُ أَهْلَهُ ... أَهْلُ النِّفَاقِ وَأَخْبَثُ الأَهْوَاءِ

والرَّافضة: هم فرقة مِنَ الشِّيعة، سمُّوا بذلك لأنَّهم تركوا زيد بن علي بن الحسين، ورفضوه وخذلوه، وقد كانوا بايعوه أوَّلًا، ثمَّ قالوا له: تبرَّأ مِن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فأبى وقال: كانا وزيري جدِّي رسول الله، فقالوا: إذن نرفضك، فرفضوه، فقال لهم: رفضتموني، فسمُّوا رافضة، وثَبَتَ معه نزرٌ يسير، فسمُّوا فيما بعد بالزَّيديَّة[2].

والنَّاظر لأهل الرَّفض سيجد أنَّهم كما وصفهم النَّاظم بقوله: "أَهْلُ النِّفَاقِ وَأَخْبَثُ الأَهْوَاءِ"، فَهُمُ الذين يؤمنون بالتُّقية، وهي عندهم الحذر مِن إظهار مَا في النَّفس مِن مُعتقدٍ وغيره، وهذه داهية الدَّواهي، حيثُ يَظهرون بخلاف مَا يبطنون، ويفعلون مَا لا يعتقدون، فتراهم إذا كانوا أمام أهل السُّنَّة أو في بلدٍ يغلبُ عليه السُّنَّة يُمسكونَ عن تكفير الصَّحابة

---

(1) القصيدة النونيَّة، ص٢٩.
(2) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٩٦/٢).

وشتمهم، ويقرُّون بتحريف القرآن الكريم ثمَّ يُقيمون المجالس مِن أجل تلاوته ليغترَّ بهم مَن لا يعرف عقائدهم، وهذا هو النِّفاق بعينه ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1].

قال شيخ الإسلام – رحمه الله -: "وأمَّا الرَّافضيُّ فلا يُعاشِر أحدًا إلَّا استعمل معه النِّفاق، فإنَّ دينه الذي في قلبه دينٌ فاسد، يحمله على الكذب والخيانة، وغشِّ النَّاس، وإرادة السُّوء بهم، فهو لا يألوهم خبالًا، ولا يترك شرًّا يقدر عليه إلَّا فعله بهم، وهو ممقوتٌ عند مَن لا يعرفه، وإن لم يعرف أنَّه رافضيٌّ، تظهر على وجهه سيما النِّفاق وفي لحن القول؛ ولهذا تجده ينافق ضعفاء النَّاس ومَن لا حاجة به إليه؛ لِما في قلبه مِنَ النِّفاق الذي يُضعف قلبه"[2].

ولعلَّ شيخنا باكرمان – حفظه الله – ذَكَرَ الرَّافضة مباشرة بعد ذِكْره للصَّحابة وآل البيت رضي الله عنهم؛ وذلك لأنَّ طريقة الرَّافضة هي بُغض الصَّحابة وسبِّهم، والغلو في أهل البيت وإنزالهم فوق منزلتهم، فأراد التَّحذير منهم.

---

(1) سورة البقرة: ٨.
(2) منهاج السنة (٤٢٥/٦).

باب الدّعوة إلى الوسطية ونبذ الغلو

وَطَرِيقَتِـــي وَسَـــطِيَّةٌ لَا أَبْتَغِـــي نَهْـــجَ الغُلُـــوِّ وَلَا سَـــبِيلَ جَفَـــاءِ

شرح المفردات

- **نَهْجَ**: النَّهجُ: المنهج، وهو الطَّريقُ والمسلك. والمقصود: لا أسلك طريق الغلو.

بيان المسائل

في هذا الباب بيَّن شيخنا – حفظه الله – مسألة مهمَّة في منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وهي أنَّ الوسطيَّة والاعتدال ونبذ الغلو هي طريقته، بل هي طريقة أهل السُّنَّة والجماعة، فقال مبيّنًا ذلك:

وَطَرِيقَتِـــي وَسَـــطِيَّةٌ لَا أَبْتَغِـــي نَهْـــجَ الغُلُـــوِّ وَلَا سَـــبِيلَ جَفَـــاءِ

فالوسطيَّة منهجُ الحقِّ، ومنهج الأنبياء وأتباعهم، وهي طريقٌ مستقيمٌ وحوله طرقٌ عن يمينه وشماله تميل عن الوسطيَّة إلى الغلوِّ أو التَّفريط. فهي الاعتدال في كلِّ أمور الحياة مِن مناهج وعقائد وعبادات وسلوكيَّات ومواقف.

وإذا كان الإسلام هو دين الوسطيَّة؛ فالوسطيَّة هي التَّمسُّك بالإسلام والاستقامة على مَا كان عليه النَّبيّ ﷺ وأصحابه مِنَ الدِّين وترك الغلو والزِّيادة على مَا كان عليه النَّبي ﷺ وأصحابه فيه، وترك الجفاء عنه؛ لذلك لابدَّ مِن ضبط الوسطيَّة الحقَّة بضوابط مهمَّة، منها:

١- اتِّباع الكتاب والسُّنَّة، فيكون القرآن الكريم منهاجًا ودستورًا، ومصدرًا ومرجعًا، مع الأخذ بالسُّنَّة والاقتداء بها.

٢- فَهم نصوص الوحيين على طريقة النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والأئمَّة المهديين.

٣- ترك الغلو في الدِّين قولًا وفعلًا، عِلمًا وعملًا.

وإنَّ أهل السُّنَّة والجماعة هم العدول الأخيار في العقيدة والعبادة والأخلاق والمواقف. فهم وَسَطٌ بين الفِرق في جميع مسائل الدِّين، كما نصَّ على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله - في العقيدة الواسطيَّة، فقال: "هم الوسط في فرق الأمَّة، كما أنَّ الأمَّة هي الوسط في الأمم. فهم وَسَطٌ في باب صفات الله ﷻ بين أهل التَّعطيل الجهميَّة، وأهل التَّمثيل المشبِّهة. وهم وَسَطٌ في باب أفعال الله تعالى بين القدريَّة والجبريَّة، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيديَّة: مِنَ القدريَّة وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدِّين بين الحروريَّة والمعتزلة وبين المرجئة والجهميَّة، وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الرَّوافض والخوارج"(١).

والأدلَّة على وسطيَّة أمَّة الإسلام مِنَ القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبويَّة كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ ﴾(٢)، قال الطَّبري – رحمه الله -: "وأرى أنَّ الله تعالى ذكره إنَّما وصفهم بأنهم وَسَطٌ؛ لتوسُّطهم في الدِّين، فلا هم أهل غلو فيه، غلو النَّصارى الذين غلوا بالتَّرهب، وقيلهم في عيسى مَا قالوا فيه، ولا هم أهل تقصير فيه، تقصير اليهود الذين بدَّلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربِّهم، وكفروا به؛ ولكنهم أهل توسُّطٍ واعتدال فيه. فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحبّ الأمور إلى الله أوسطها"(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى، (١٤١/٣).
(٢) سورة البقرة: ١٤٣.
(٣) جامع البيان، (١٤٢/٣).

ومِنَ الأدلَّة على وسطيَّة الدِّين وسماحته، قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[4].

ووجه الدَّلالة: أنَّ الله تعالى وَصَفَ الدِّين بأنَّه يُسرٌ، وبأنَّه تعالى مَا جعل علينا فيه مِن حرجٍ، وأنَّه سبحانه يُريد أن يخفِّف عنَّا، فكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ الغلوَّ في الدِّين غير مطلوب، بل ليس هو مِنَ الدِّين، وأنَّ التَّوسُّط هو سِمَة الدِّين ومنهاجه.

---

(1) سورة المائدة: ٦.
(2) سورة البقرة: ١٨٥.
(3) سورة النساء: ٢٨.
(4) سورة الحج: ٧٨.

ومِنَ الأدلَّة مِنَ السُّنَّة مَا جاء في حديث أَنَسِ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ ثَلاَثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلاَ أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلاَ أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي"[1]، قال ابن حجر – رحمه الله -: "والمراد: مَن تَرَكَ طريقتي وَأَخَذَ بطريقة غيري فليس منِّي، ولمح بذلك إلى طريق الرَّهبانيَّة؛ فإنَّهم الذين ابتدعوا التَّشديد كما وصفهم الله تعالى، وقد عابهم بأنَّهم مَا وفّوا بما التمزموه، وطريقة النَّبي ﷺ الحنيفيَّة السَّمحة، فيُفطر ليتقوَّى على الصَّوم، وينام ليتقوَّى على القيام، ويتزوَّج لِكسر الشَّهوة وإعفاف النَّفس وتكثير النَّسل"[2].

وحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ" قَالَهَا ثَلَاثًا[3]. والمتنطِّعون هم المتعمِّقون الغالون، المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم.

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ"[4].

---

(1) رواه البخاري برقم (٥٠٦٣) (٢/٧).
(2) فتح الباري، (١٠٥/٩).
(3) رواه مسلم برقم (٢٦٧٠) (٢٠٥٥/٤).
(4) رواه البخاري برقم (٣٩) (١٦/١).

وَعَن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلاَ تُنَفِّرُوا"[1].

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رَضيَ اللهُ عَنهُمَا - قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ: "هَلُمَّ الْقُطْ لِي"، فَلَقَطْتُ لَهُ حَصَيَاتٍ هُنَّ حَصَى الْخَذْفِ، فَلَمَّا وَضَعَهُنَّ فِي يَدِهِ، قَالَ: "نَعَمْ بِأَمْثَالِ هَؤُلاءِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ"[2].

فتلك الأدلَّة السَّابقة تحثُّ على الوسطيَّة والاعتدال، وفيها النَّهي عن الغلوِّ في الدِّين، فمنهاج الدِّين وسبيله هو السَّماحة والتَّيسير وترك التَّشدُّد في حدود مَا جاء في الشَّرع، وأنَّ الغلوَّ في الدِّين مِن أسباب هلاك الأمم قبلنا، فالقصد القصد.

(1) رواه البخاري برقم (٦٩) (١/٢٥).
(2) رواه أحمد برقم (١٨٥٠) (٣/٣٥٠).

باب بيان أصول أهل السنة ووسائلهم في الدعوة

وَمَبَـــادِئِي سَـــلَفِيَّة وَدَلَائِلِـــي وَوَسَـــائِلِي شَـــرْعِيَّة وَدِلَائِـــي

شرح المفردات:

- **وَمَبَادِئِي:** المبادئ: الأصول والثَّوابت، كأصول الاعتقاد في الصِّفات والقدر وغيره.
- **وَدَلَائِلِي:** الدَّلائل: الأدلَّة والحجج، وهي الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف.
- **وَوَسَائِلِي:** الوسائل: جمع وسيلة، والمقصود بها مَا يُتَّخذُ طريقًا وسببًا في العبادة والمعاملة والدَّعوة.
- **وَدِلَائِي:** جمع دلو، والمقصود بها الوسائل أيضًا؛ وذلك مِن باب التوكيد. فكما كانت المبادئ سلفيَّة وكذلك الدَّلائل، فلابدَّ وأن تكون الوسائل وهي الدِّلاء شرعيَّة على وفق الشَّرع وإن استجدَّت ولم تكن على عهد السَّلف، فلابدَّ أن تنضبط بضوابط الشَّرع وفهم السَّلف، فلا تُخالف طريقتهم ولا قواعدهم.

بيان المسائل:

وفي هذا الباب أشار النَّاظم – حفظه الله – إلى بيان ثلاث مسائل وهي:

المسألة الأولى:

بيان أصول أهل السُّنَّة والجماعة، أشار إليها النَّاظم بقوله:

وَمَبَـــادِئِي سَـــلَفِيَّة وَدَلَائِلِـــي وَوَسَـــائِلِي شَـــرْعِيَّة وَدِلَائِـــي

حيث قصد بالمبادئ الأصول التي يسير عليها أهل السُّنَّة والجماعة، وهي أصول واضحةٌ وثابتة في الاعتقاد والعمل والسُّلوك، مستمدَّةٌ مِنَ الكتاب والسُّنَّة ومَا كان عليه سَلَف هذه الأمَّة، وملخَّص هذه الأصول:

الأصل الأوَّل: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشرِّه.

الأصل الثَّاني: أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، يزيد بالطَّاعة وينقص بالمعصية.

الأصل الثَّالث: أنَّهم لا يُكفِّرون أحدًا مِنَ المسلمين إلَّا ارتكب ناقضًا مِن نواقض الإسلام. وأمَّا مَا كان مِنَ الكبائر التي هي دون الشِّرك ولم يدل دليلٌ على كفر مرتكبها فإنَّهم لا يحكمون على مرتكبها بالكفر، وإنَّما يحكمون عليه بالفسق ونقص الإيمان. وإذا لم يتب منها فإنَّه تحت المشيئة، ولكنه لا يخلَّد في النَّار.

الأصل الرَّابع: وجوب طاعة ولاة أمور المسلمين مَا لم يأمروا بمعصيةٍ، فإذا أمروا بمعصيةٍ فلا يجوز طاعتهم فيها، وتبقى طاعتهم بالمعروف في غيرها.

الأصل الخامس: تحريم الخروج على الأئمَّة إذا ارتكبوا مخالفة دون الكفر لأمره – عليه الصَّلاة والسَّلام – بطاعتهم في غير معصية مَا لم يحصل منهم كفر بواح.

الأصل السَّادس: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، ويرون أنَّ الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكرٍ ثمَّ عمر ثمَّ عثمان ثمَّ علي رضي الله عنهم.

الأصل السَّابع: محبَّة أهل بيت رسول الله ﷺ وتولِّيهم عملًا بوصيَّة رسول الله ﷺ.

الأصل الثَّامن: التَّصديق بكرامات الأولياء، وقد ضلَّ فيها بعض النَّاس فأدخلوا مَا ليس منها مِنَ الشَّعوذة وأعمال السَّحرة والشَّياطين.

الأصل التَّاسع: ومِن أصولهم في الاستدلال اتِّباع مَا جاء في كتاب الله تعالى أو سنَّة رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتِّباع مَا كان عليه الصَّحابة رضي الله عنهم.

المسألة الثَّانية:

أدلَّة أهل السُّنَّة والجماعة على أصول الاعتقاد، حيث قال النَّاظم:

وَمَبَـــادِئِي سَـــلَفِيَّةٌ وَدَلَائِلِـــي وَوَسَـــائِلِي شَـــرْعِيَّةٌ وَدِلَائِـــي

وهنا يشير النَّاظم – حفظه الله – إلى أنَّ الدَّلائل التي يُستدلُّ بها لإثبات العقائد والفقه، وهي ما تسمَّى بالأصول والفروع أو المسائل العلميَّة والعمليَّة هي سلفيَّةٌ وفق مَا عليه أهل السُّنَّة والجماعة.

واستدلال أهل السُّنَّة على أصول الاعتقاد يكون بيانها فيما يأتي:

أوَّلًا: استدلالهم بالكتاب والسُّنَّة: وهما العُمدة في معرفة أصول الدِّين وفروعه؛ لذلك يجب الأخذ بهما، والتَّسليم لهما، والانقياد لأمرهما، وتلقِّي خبرهما بالقبول والتَّصديق.

ثانيًا: استدلالهم بالمتواتر والآحاد: فأهل السُّنَّة والجماعة يستدلون بنصوص الكتاب والسُّنَّة جميعها، لا يفرِّقون بين نصوص الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، ولا يفرِّقون – أيضًا – بين الحديث المتواتر وبين خبر الآحاد، ويحتجُّون بالمتواتر والآحاد في العقائد والأحكام على حدٍّ سواء.

وقد تلقَّت الأمَّة خبر الواحد بالقبول، فإنَّه يُفيد العلم اليقيني، وهو قول جماهير الأمَّة مِنَ المحدِّثين والفقهاء، يقول السَّمعاني – رحمه الله -: "إنَّ الْخَبَر إذا صَحَّ عَن رَسُول الله ﷺ وَرَوَاهُ الثِّقَات وَالْأَئِمَّة، وأسندَه خَلَفُهم عَن سَلَفِهم إِلَى رَسُول الله ﷺ، وَتَلَقَّتْهُ الْأمَّة بِالْقبُولِ فإنَّه يُوجب العِلم فِيمَا سَبيله العلم. هَذَا قَول عَامَّة أهل الحَدِيث والمتقنين مِنَ القائمين على السّنة، وَإِنَّمَا هَذَا القَول الَّذِي يُذكَر: أَنَّ خبر الوَاحِد لَا يُفِيد الْعلم بِحَال، ولابدَّ مِن نَقله بطرِيق التَّوَاتُر لوُقُوع الْعلم بِهِ شَيْء اخترعته الْقَدَرِيَّة والمعتزلة، وَكَانَ قصدُهم مِنْهُ ردَّ الأَخبَار"[1].

ثالثًا: استدلالهم بالإجماع: والإجماع هو المصدر الثَّالث مِن مصادر التَّشريع بعد الكتاب والسُّنَّة، يقول الخطيب البغدادي – رحمه الله -: "وأمَّا الكتاب والسُّنَّة فهما الأصلان اللَّذان يقوم الاحتجاج بهما في أحكام الشَّرع على مَا سواهما، ويتلوهما الإجماع، وليس يعرفه إلَّا مَن عَرَفَ الاختلاف"[2].

رابعًا: استدلالهم بالعقل الصَّحيح: فأهل السُّنَّة والجماعة لم يُعطِّلوا العقلَ، بل أعطوه المكانة اللَّائقة به، وكذلك لم يعطوه أكبر مِن حجمه، فلا يُقدَّم على السَّمع أبدًا، ولا يُحكَّم فيه، ولم ينصِّبوا العقل حاكمًا على النُّصوص الشَّرعيَّة، ولم يفترضوا التَّعارض بين العقل والنَّقل؛

---

(1) الانتصار لأصحاب الحديث ص٣٤.
(2) الفقيه والمتفقِّه، (٣٩/٢).

بل العقل الصَّريح لا يُعارض النَّقل الصَّحيح، ولم يُهملوا العقل ويقلِّلوا مِن شأنه، بل استعملوه فيما يوافق الشَّرع ويعضده، قال ابن القيِّم – رحمه الله -: "إنَّ السَّمع حُجَّةُ اللهِ على خلقه، وكذلك العقل، فهو سبحانه أقام عليهم حُجَّتَه بمَا ركَّب فيهم مِنَ العقل، وبمَا أنزل إليهم مِنَ السَّمع، والعقلُ الصَّريح لا يتناقض في نفسه، كما أنَّ السَّمع الصَّحيح لا يتناقض في نفسه، وكذلك العقل مع السَّمع، فحُجَجُ اللهِ وبيِّناتُه لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد"[1].

خامسًا: استدلالهم بالفطرة السَّليمة: فلو خُلِّيت الفطرةُ على مَا فطرها الله تعالى عليه لبقيتْ على حالتها مِنَ السَّلامة والاستقامة، إذ قد يعرِض لها مَا يُغيِّرها أو يحرفها؛ لذا أرسل الله تعالى الرُّسل وأنزل الكتب لتقويمها، ولتفصيل الحقِّ الذي هو مكنون في نفوس العباد.

ومسائل الاعتقاد موافقةٌ للفطرة السَّليمة، ولا تكاد تجد مسألةً إلَّا والفطرة شاهدةٌ لها بالصِّحة. ولكنَّ الفطرة وحدها قد تشطُّ عن الصَّواب، وتعجز عن الوصول إلى الإله الحق، ومِن ثَمَّ كانت الأنبياء والرُّسل – عليهم الصَّلاة والسَّلام -؛ لتعيدهم وِفقَ فطرتهم إلى الحقِّ، فمَن تَبِعَ الأنبياء نجا وأفلح في الدُّنيا والآخرة، ومَن عاندهم تكبُّرًا وغرورًا هَلَكَ وخَسِرَ في الدُّنيا والآخرة.

إنَّ دلالة الإجماع والعقل والفطرة، هي دلالات وليست وسائل؛ وشتَّان مَا بين الوسيلة والدَّلالة، فالوسيلة أصلٌ، والدَّلالة فرعٌ، فوسائل أهل السُّنَّة في تحصيل المعرفة العقديَّة معروفةٌ؛ وهي القرآن والسُّنَّة، وأمَّا استخدامهم دلالاتٌ فرعيَّة؛ كالإجماع والعقل والفطرة، فهي للاستئناس، واحترام مَا أودعه الله تعالى في النَّاس، ومَا جبلهم عليه، وكذا احترام عقولهم وإعمالها، ولا سيِّما وأنَّ التَّعارض معدومٌ بين الوسائل الأصليَّة وبين الدَّلالات الفرعيَّة، وهذا مِن عظمة أهل السُّنَّة في تلقِّيهم، وفي منهجهم.

المسألة الثَّالثة: في بيان حكم الوسائل في الدَّعوة إلى الله تعالى، حيث قال النَّاظم – حفظه الله -:

وَمَبَـــادِئِي سَـــلَفِيَّةٌ وَدَلَائِلِـــي وَوَسَـــائِلِي شَـــرْعِيَّةٌ وَدِلَائِـــي

([1]) الصواعق المرسلة، (١١٨٧/٣).

والمقصود بذلك أن تكون الوسائل شرعيَّة، وهي الدِّلاء التي يغرف بها الغارف، والمراد بالغارف: المُستدِل.

والنَّاسُ في حكم الوسائل الدَّعويَّة: طرفان ووسط. طرفٌ جعل الأصل الإباحة المطلقة، ثمَّ أطلق لنفسه العنان في استخدام كلّ مَا يستطيعه مِن وسيلة، دون النَّظر إلى ضوابط شرعيَّةٍ، أو مفاسد دينيَّة. فاستعمل وسائل محرَّمة، كالمعازف، والتَّصوير مِن غير ضرورة.

وطرفٌ ضيَّق المسألة، فجعل الأصل المنع والتَّوقيف، ولا يبيح وسيلة إلَّا بنص.

والوسط الحقّ: أنَّ الأصل في الوسائل الإباحة، إلَّا مَا ورد الدَّليل بمنعه، وهي اجتهادية، يخضع استعمالها لقواعد المصالح والمفاسد.

ومِنَ الأدلَّة على أنَّ الأصل في الوسائل الإباحة قوله تعالى في باب وسائل الجهاد:

﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ ﴾[1]، فعدَّة الحرب المتنوّعة تُعدُّ مِنَ الوسائل، وإطلاق الأمر، وعدم تقييده بوصف، يدلُّ على الإباحة المطلقة، مَا لم يرد دليل يستثني، أو يحرِّم، ولو لم تكن الوسائل اجتهاديَّة، لَمَا جاز صنع سلاح إلَّا بدليل شرعيٍّ خاص به.

وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الخَيْلُ لِثَلاَثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وِزْرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، وَمَا أَصَابَتْ فِي طِيَلِهَا مِنَ المَرْجِ أَوِ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طِيَلَهَا فَاسْتَنَّتْ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ، كَانَتْ أَرْوَاثُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهَرٍ فَشَرِبَتْ وَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْقِيَهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنِّيًا وَسِتْرًا وَتَعَفُّفًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي

([1]) سورة الأنفال: ٦٠.

رِقَابِهَا وَظُهُورِهَا فَهِيَ لَهُ كَذَلِكَ سِتْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ فَهِيَ وِزْرٌ"[1]، ولا شكَّ أنَّ الخيل ليست طريقة ولا غاية، بل هي وسيلة مِنَ الوسائل، وقد علَّق الحديث حكمها بنيَّة صاحبها وغايته، ممَّا يدلُّ على أنَّ الأصل فيها الإباحة، وأنَّ حكم الوسائل حكم غاياتها.

ولكي تبقى الوسيلة مباحة على الأصل، لابدَّ مِن ذكر ضوابط لها، حتى لا يُتجاوز في استعمالها، فتصبح محرَّمة، ومنها:

الأوَّل: الأصل جواز استعمال الوسائل، وعدم منعها، إلَّا إذا ورد نهي عنها، أو ترتَّب على استعمالها مفسدة.

الثَّاني: يتأكد استعمال الوسيلة عند ورود نصٌّ بالحثِّ عليها، أو عندما يُفوّت بتركها مصلحة، أو يجلب مفسدة، فحينئذ لا ينبغي التَّخلُّف عنها، كإعداد القوَّة للقتال وهذا ورد فيه النَّص، ووجود الكهرباء في المسجد وهذا تتحقَّق باستعمالها مصالح، ولا يترتَّب على ذلك أدنى مفسدة.

الثَّالث: أن لا يُتجاوز في الوسيلة مهمتها، حتى لا تُصبح الوسيلة غاية في ذاتها، إذ غايتها إعانة النَّاس.

الرَّابع: جواز استعمال الوسيلة التي حرمت سدًّا للذَّريعة، عند تحقُّق المصلحة، وعلى قدر الحاجة، وأن لا يترتَّب عليها المفسدة التي حرُمَت لأجلها. فمثلًا: النَّظر إلى النِّساء محرَّمٌ سدًّا لباب ذريعة الفاحشة، ومع ذلك فقد أباح الشَّرع النَّظر إلى المخطوبة؛ لتحقُّق مصلحة راجحة، ولانتفاء تحصيل مفسدة الفاحشة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "النَّهي إذا كان لسدِّ الذَّريعة، أُبيح للمصلحة الرَّاجحة"[2].

الخامس: أن لا يكون أصل الوسيلة شعارًا للكافرين، كبناء المساجد على شكل كنائس النَّصارى، أو استعمال النَّاقوس أو الجرس للتَّنبيه على بدء أمر شرعي كالأذان، أو الصَّلاة[3].

---

(1) رواه البخاري برقم (٣٦٤٦)، (٤/٢٠٨).
(2) مجموع الفتاوى، (١/١٦٤).
(3) منهج الدعوة في ضوء الواقع المعاصر ص٣٥٠ وما بعدها.

باب التحذير من التكفير والعداوات بين المسلمين

لَسْـتُ إِلَـى التَّكْفِيـرِ أَخْطُـو مُسْـرِعًا وَمُفَجِّــرًا فِـــي المُسْـــلِمِينَ عَـــدَائِي

بيان المسائل:

وفي هذا البيت يشير شيخنا – حفظه الله – إلى مسألتين مهمَّتَين هما:

المسألة الأولى:

وهي التَّحذير مِنَ التَّسرُّع في التَّكفير؛ لِمَا في ذلك مِن خطورةٍ عظيمةٍ، واستباحة الدِّماء، وانتهاكِ الأعراض، وسلب الأموال الخاصَّة والعامَّة، وتفجير المساكن والمركبات، وتخريب المنشآت، وإخافة للنَّاس، وزعزعة لأمنهم واستقرارهم، وقد حَفِظَ الإسلام للمسلمين أموالهم وأعراضهم وأبدانهم، وحَرَّم انتهاكها، وشدَّد في ذلك، حيث قال النَّبيُّ ﷺ في خطبة الوداع: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ"[1].

وقد جاءت النُّصوص الزَّاجرة عن هذا المرتع الوخيم، والمسلك المشين؛ لخطورة القول بكفر المسلم ومَا يتبعه مِن أحكام في الحال والمآل، ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ

(1) رواه البخاري برقم (١٧٤١) (١٧٦/٢).

كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[1]، قال القرطبي – رحمه الله -: "معنى قوله:

﴿ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ أي الأمر المشكل، أو تثبتوا ولا تعجلوا، المعنيان سواء، فإن قتله أحد فقد أتى منهيًّا عنه"[2].

وفي الحديث عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ"[3].

وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكُفْرِ، أَوْ قَالَ: عَدُوُّ اللهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ"[4].

وحديث أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لاَ يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالفُسُوقِ، وَلاَ يَرْمِيهِ بِالكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ"[5].

يقول ابن عساكر – رحمه الله -: "فهذه الأخبار تمنعُ مِن تكفير المسلمين، فمن أَقدمَ على التَّكفير فقد عصى سيّد المرسلين"[6]، وقال ابن دقيق العيد – رحمه الله -: "وهذا وعيدٌ عظيمٌ لِمَن أكفر أحدًا مِنَ المسلمين، وليس كذلك، وهي ورطةٌ عظيمةٌ وقع فيها خَلْقٌ كثير مِنَ المتكلِّمين، وَمِنَ المنسوبين إلى السُّنَّة وأهل الحديث؛ لمَّا اختلفوا في العقائد فغلظوا على مخالفيهم، وحكموا بكفرهم"[7]؛ لذلك فقد وضع العلماء – رحمهم الله – لهذا الحُكم أصولًا

---

(1) سورة النساء: ٩٤.
(2) تفسير القرطبي، (٣٣٩/٥).
(3) رواه البخاري برقم: (٦٠) (٧٩/١).
(4) رواه مسلم برقم: (٦١) (٧٩/١).
(5) رواه البخاري برقم: (٦٠٤٥) (١٥/٨).
(6) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ص٤٠٥.
(7) إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، (٢١٠/٢).

وشروطًا وضوابط، ورسموا له حالات وموانع، لابدَّ مِن مراعاتها والتَّثبُّت فيها. ومِن أهم هذه الضَّوابط:

١ــ أنَّ التَّكفير حقٌّ شرعيٌّ لله تعالى ورسوله ﷺ، ولا يحلُّ لأحدٍ أن يُطلقه على أَحَدٍ إلَّا بدليلٍ شرعيٍّ صحيحٍ صريح، يقول الإمام ابن القيم – رحمه الله – في نونيَّته[١]:

الـكُـفـرُ حَـقُّ اللهِ ثُـمَّ رَسُـــولِـه بـالـنّـصِّ يَـثـبُـت لَا بِـقَـولِ فُـلَانِ

مَـن كَـانَ رَبُّ الـعَـالَـمِـين وَعـبـدُه قَـد كـفّـرَاهُ فَـذَاكَ ذُو الـكُـفـرَانِ

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "إنَّ الكفر والفسق أحكام شرعيَّة، ليس ذلك مِنَ الأحكام التي يستقل بها العقل. فالكافر مَن جعله الله ورسوله كافرًا، والفاسق مَن جعله الله ورسوله فاسقًا، كما أنَّ المؤمن والمسلم مَن جعله الله ورسوله مؤمنًا ومسلمًا، والعدل مَن جعله الله ورسوله عدلًا، والمعصوم الدَّم مَن جعله الله ورسوله معصوم الدَّم، والسَّعيد في الآخرة مَن أخبر الله ورسوله عنه أنَّه سعيد في الآخرة، والشَّقيُّ فيها مَن أخبر الله ورسوله عنه أنَّه شقيٌّ فيها، والواجب مِنَ الصَّلاة والصِّيام والصَّدقة والحج مَا أوجبه الله ورسوله، والمستحقُّون لميراث الميِّت مَن جعلهم الله ورسوله وارثين، والذي يُقتل حدًّا أو قصاصًا مَن جعله الله ورسوله مباح الدَّم بذلك، والمستحقُّ للفيء والخمس مَن جعله الله ورسوله مستحقًّا لذلك، والمستحقُّ للموالاة والمعاداة مَن جعله الله ورسوله مستحقًّا للموالاة والمعاداة، والحلال مَا أحلَّه الله ورسوله، والحرام مَا حرَّمه الله ورسوله، والدِّين مَا شرعه الله ورسوله. فهذه المسائل كلّها ثابتة بالشَّرع"[٢].

٢ــ أنَّ المسلم لا يُكفَّر بقولٍ أو فعلٍ إلَّا بعد أن تُقام عليه الحجَّة وتُزال عنه الشُّبهة، يقول شيخ الإسلام – رحمه الله -: "فليس لأحدٍ أن يُكفِّر أحدًا مِنَ المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تُقام عليه الحُجَّة وتبيَّن له المحجَّة، ومَن ثَبَتَ إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشَّك؛ بل لا يزول إلَّا بعد إقامة الحجَّة وإزالة الشُّبهة"[٣].

---

(١) متن القصيدة النونية، ص٢٧٧.
(٢) منهاج السنة النبوية، (٥/٩٢-٩٣).
(٣) مجموع الفتاوى، (١٢/٥٠١).

٣ــ أنَّه يجب التَّفريق بين الفِعل والفاعل، والإطلاق والتَّعيين، وتنزيل النُّصوص على الوقائع والأشخاص، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: "فإنَّ نصوص الوعيد التي في الكتاب والسُّنَّة، ونصوص الأئمَّة بالتَّكفير والتَّفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حقِّ المعيَّن إلَّا إذا وُجدت الشُّروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع"(١).

٤ــ أنَّه لا يُكفَّر باللَّوازم مِنَ الأقوال، ولا يُعتَبر بمَا تؤول إليه مِن أفعال، يقول ابن حجر – رحمه الله -: "إنَّ الذي يُحكَم عليه بالكفر مَن كان الكفرُ صريحَ قوله، وكذا مَن كان لازمَ قوله، وعُرِضَ عليه فالتزمَه، أمَّا مَن لم يلتزمه وناضَل عنه; فإنَّه لا يكون كافرًا، ولو كان اللَّازم كُفرًا"(٢).

٥ــ ومِن تلك الضَّوابط في هذه المسألة: أنَّ الكُفر نوعان: أكبر وأصغر، اعتقاديٌّ وعمليٌّ، وهذا ممَّا التبس على كثير ممَّن وقعوا في هذا المسلك الخطير، فغفلوا عن الجمع بين النُّصوص والمنهج الصَّحيح فيما ظاهره التَّعارض؛ ولهذا فقد ذَهَبَ جماهير العلماء إلى التَّفصيل في قضيَّة الحاكميَّة، وهو مذهب الصَّحابي الجليل عبد الله بن عبَّاس – رضي الله عنهما – حيث يقول: "ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنَّه ليس كفرًا ينقل عن الملَّة ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾(٣) كفرٌ دون كفرٍ"(٤).

والخلاصة: أنَّه لابُدَّ مِنَ التَّفريق بين التَّكفير المطلق وتكفير المعيَّن؛ لأنَّه مِنَ الممكن أن يقول المسلم قولًا أو يفعل فعلًا؛ قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمَّة على أنَّه كُفرٌ وردَّة عن الإسلام، ولكن لا تلازم عندهم بين القول بأنَّ هذا كُفرٌ، وبين تكفير الشَّخص بعينه؛ فليس كلُّ مَن فَعَلَ مكفِّرًا يُحكم بكفره بإطلاق؛ فقد يكون القول أو الفعل كفرًا؛ لكن لا يُطلق الكفر

(١) مجموع الفتاوى، (٣٧٢/١٠).
(٢) فتح المغيث، (٧٣/٢).
(٣) سورة المائدة: ٤٤.
(٤) المستدرك على الصحيحين، (٣٤٢/٢).

على القائل أو الفاعل إلَّا بشرطه؛ لأنَّه لابدَّ أن تثبت في حقِّه شروط التَّكفير وتنتفي موانعه، فالمرء قد يكون حديث عهد بالإسلام، وقد يكون جاهلًا جهلًا يُعذر بمثله؛ فإذا بيَّن له رجع، وقد يُنكر شيئًا متأوِّلًا أخطأ بتأويله، وغير ذلك مِنَ الموانع التي تمنع مِنَ التَّكفير.

فأهل السُّنَّة والجماعة: يُطلقون القول في التَّكفير، فيقولون: مَن قال كذا، أو فعل كذا؛ فهو كافرٌ، وعندما يتعلَّق الأمر بالشَّخص المعيَّن الذي قاله أو فعله، لا يحكمون على كُفره إطلاقًا؛ حتى تجتمع فيه الشُّروط، وتنتفي عنه الموانع، فعندئذ تقوم عليه الحجَّة التي يكفر تاركها، وهذه قاعدة عظيمة يتميَّزون بها عن غيرهم؛ لأنَّ التَّكفير ليس حقًّا لأحد، يحكم به على مَن يشاء على وفق هواه؛ بل التَّكفير حكمٌ شرعيٌّ، فيجب الرُّجوع في ذلك إلى ضوابط الشَّرع؛ فمن كفَّره الله تعالى ورسوله ﷺ وقامت عليه الحجَّة؛ فهو الكافر[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "وليس لأحدٍ أن يكفِّر أحدًا مِنَ المسلمين، وإن أخطأ وغلط؛ حتى تُقام عليه الحجَّة، وتبيَّن له المحجَّة، وَمَن ثَبَتَ إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بشك؛ بل لا يزول إلَّا بعد إقامة الحجَّة، وإزالة الشُّبهة"[2].

المسألة الثَّانية:

وهي التَّحذير مِن وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين، والتَّفريق بين الأمَّة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في الكتاب والسُّنَّة، وهذا التَّفريق ممَّا أوجب تسلُّط الأعداء على المسلمين؛ وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله ﷺ.

فالأصل أنَّ الميزان في التَّفريق بين النَّاس إنَّما يكون بالإيمان والكُفر، والسُّنَّة والبدعة، وفقَ مَا جاء في الكتاب والسُّنَّة، وليس بسبب أنَّ هذا موافقٌ لك في مذهبك أو مِن أهل بلدك أو مِن فِرقتك فتواليه، والآخر مِن غير بلدك أو مخالفك في المذهب فتعاديه، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله ـ: "وكيف يجوز التَّفريق بين الأُمَّة بأسماء مبتدعة

---

(1) الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، ص٢٦٣.
(2) مجموع الفتاوى، (٤٦٦/١٢).

لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ؟ وهذا التَّفريق الذي حَصَلَ مِنَ الأُمَّة علمائها ومشايخها؛ وأُمرائها وكبرائها هو الذي أوجب تسلُّط الأعداء عليها؛ وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ ﴾[1]. فمتى ترك النَّاس بعض مَا أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء، وإذا تفرَّق القوم فَسَدُوا وَهَلَكُوا، وإذا اجتمعوا صَلَحُوا وَمَلَكُوا؛ فإنَّ الجماعة رحمة والفرقة عذاب"[2].

وعليه فإنَّ إشعال العداوة بين المسلمين أمرٌ خطير، وهو هدفٌ مِن أهداف الشَّيطان الخبيثة، يسلكُ إليه كل طريق ويستخدم له كل وسيلة؛ لذلك فإنَّنا نجد أنَّ النَّبيَّ ﷺ قد سدَّ كل ثغرةٍ يدخل منها الشَّيطان؛ ليبعد المسلمين عن التَّحريش بينهم، وإشعال نار الفتنة بينهم.

(1) سورة المائدة: ١٤.
(2) مجموع الفتاوى، (٤٢١/٣).

باب تحريم الخروج على الحاكم والموقف من الاقتتال بين المسلمين

وَالسَّـــيْفُ نَرْفَضُـــهُ عَلَـــى حُكَّامِنَـــا وَشُـــعُوبِنَا لَكِـــنْ عَلَـــى الأَعْـــدَاءِ

بيان المسائل:

وفي هذا الباب يبيّنُ شيخنا – حفظه الله – مسألتين، هما:

المسألة الأولى: الخروج بالسَّيف على الحاكم

إنَّ لأهل السُّنَّة معرفةً بحقوق ولاة أمرهم، كما أنَّهم لا يطيعون الحاكم في معصية الله، ولكنَّهم يطيعونه فيما يأمرهم مِن خير، أو فيما لا معصية فيه ممَّا ينفعهم في عاجل أمرهم وآجله؛ لذلك فإنَّ مسألة الخروج بالسَّيف على الحاكم المسلم الظَّالم، أو الفاسق، الذي لا يصل فسقه إلى الكُفر البواح، فقد اختلف فيه سلفُ هذه الأمَّة وخيارها، ثمَّ آل الأمر، أو كاد إلى اتِّفاق كلمة أكثر الأئمَّة المتبوعين والعلماء المعروفين على القول بترك القتال وعدم الخروج، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك كشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – حيث قال: "وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرَّة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث؛ ولهذا استقرَّ أمر أهل السُّنَّة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصَّحيحة الثَّابتة عن النَّبيِّ ﷺ وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصَّبر على جور الأئمَّة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خَلْقٌ كثير مِن أهل العلم والدِّين"[1].

وقد أعجبني مَا ذَكَرَه شيخنا العلَّامة علي بن سالم باوزير – رحمه الله – في هذه المسألة، حيث قال: "اعلم أنَّ الخروج على الحاكم نوعان: خروجٌ باليد، وخروجٌ باللِّسان، وأنَّ الخروج باللِّسان وسيلة إلى الخروج باليد، وأنَّ الخروج على الحاكم باليد مشروعٌ مع وجود الكُفر البواح، والاستطاعة على إزالته بدون ضررٍ أكبر، وأنَّ التَّجربة الغالبة برهنت

---

(1) منهاج أهل السنة، (٥٢٩/٤).

أنَّه لم يخرج قوم على ذي سلطان إلَّا ورجعوا بشرٍّ أعظم، ومفسدةٍ أكبر، وأنَّ الخروج باليد أو اللِّسان حرامٌ مع عدم الكفر البواح، ولو بلغ الحاكم مِنَ الظُّلم مَا بلغ، وأنَّ الخروج باليد واللِّسان حرامٌ مع الكفر البواح وعدم الاستطاعة؛ لِمَا يترتَّب على ذلك مِن شرٍّ أكبر، وضررٍ أعظم"[1].

فموقف أهل السُّنَّة مِنَ الإمامة والسَّمع والطَّاعة لوليِّ الأمر يتمثَّل في:

١- طاعة الإمام المسلم في المعروف.

٢- عدم الخروج عليه وإن جار وإن ظلم.

٣- لا يسوغ الخروج على الحاكم إلَّا بشرطين مجتمعين:

الأوَّل: وجود الكفر البواح الذي لا يحتمل التَّأويل.

الثَّاني: وجود القدرة عند الأُمَّة على التَّغيير.

٤- مناصحتهم بالطَّريقة الشَّرعيَّة، والدُّعاء لهم بالصَّلاح والاستقامة[2].

المسألة الثَّانية:

الموقف مِنَ الاقتتال بين المسلمين، وهي مَا أشار إليها النَّاظم بقوله:

وَالسَّـــيْفُ نَرْفَضُـــهُ عَلَـــى حُكَّامِنَـــا وَشُـــعُوبِنَا لَكِـــنْ عَلَـــى الأَعْـــدَاءِ

وفي هذه المسألة يشير شيخنا – حفظه الله – إلى حديث أَبي بَكْرَةَ رضي الله عنه أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا التَقَى المُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ"، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا القَاتِلُ فَمَا بَالُ المَقْتُولِ قَالَ: "إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ"[3]. وفيه التَّحذير البالغ مِنَ القتال بين المسلمين، وأنَّه مِن كبائر الذُّنوب وعظائم الآثام؛ لأنَّ هذا القتال يكون في الفتنة، كالقتال على الحُكم والمُلك، والقتال عصبيَّةً وحميَّةً ومغالبةً، وليس قتالًا لإعلاء كلمة الله تعالى.

---

(١) تحذير أهل القبول من حيدة المسؤول، باوزير، ص٦.
(٢) الدعوة الإصلاحية في بلاد نجد ص١٢٦.
(٣) رواه البخاري برقم (٣١) (١/١٥).

وقد حرَّم الله تعالى قتل النَّفس بغير حقٍّ، فقال: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[1]؛ فمن أجل ذلك لا يجوز التَّواجه بين مُسْلِمَين بالسِّلاح أبدًا إلَّا مَا جاءت به الشَّريعة مِنَ الأمور المبيحة للدَّم.

كما أنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة جاءت ببيان الموقف الصَّحيح مِنَ الفتن التي تدع الحليم حيرانًا، وتُفضي إلى التَّقاتل بين النَّاس حتى لا يدري القاتل فيمَ قَتَل، ولا المقتول فيمَ قُتِل؛ لذلك ينبغي للمسلم أن يكون فيها على نورٍ وبصيرة، فقد جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ"[2]، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَتَكُونُ فِتَنٌ، القَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِمِ، وَالقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، وَالمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفْهُ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْهَا مَلْجَأً، أَوْ مَعَاذًا، فَلْيَعُذْ بِهِ"[3].

فينبغي لِمن كان في موقع الفتنة وفي وقتها ومكانها، أن يسعى لتهدئتها، ويسعى إلى إيقافها، فإن لم يستطع على ذلك، واضطربت عليه الأمور، وتكاثر الخائضون في الفتنة وجب عليه أن يعتزل، ولا يشارك فيها، وإنَّما يلزم بيته، ويمسك عليه لسانه، فقد جاء عن

---

(1) سورة النساء: ٩٣.
(2) رواه مسلم برقم (١٨٤٨) (١٤٧٦/٣).
(3) رواه مسلم برقم (٧٠٨١) (٥١/٩).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ ذَكَرَ الْفِتْنَةَ، فَقَالَ: "إِذَا رَأَيْتُمُ النَّاسَ قَدْ مَرِجَتْ عُهُودُهُمْ، وَخَفَّتْ أَمَانَاتُهُمْ، وَكَانُوا هَكَذَا" وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: كَيْفَ أَفْعَلُ عِنْدَ ذَلِكَ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ؟ قَالَ: "الْزَمْ بَيْتَكَ، وَامْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَخُذْ بِمَا تَعْرِفُ، وَدَعْ مَا تُنْكِرُ، وَعَلَيْكَ بِأَمْرِ خَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ"[1].

(1) رواه أبو داود برقم (٤٣٤٣) (١٢٤/٤)، وقال الألباني: حسن صحيح.

باب بيان حقيقة الجهاد

أَمَّـــا الجِهَـــادُ فَـــذِرْوَةُ الإِسْـــلَامِ مَـــا ... ضِ غَيْـــرَ أَنَّ لَـــهُ شُـــرُوطَ صَـــفَاءِ

لَـــيْسَ الجِهَـــادُ هُـــوَ احْتِـــرَابٌ بَيْنَنَـــا ... أَوْ زِرُّ تَفْجِيـــرٍ عَلَـــى البُسَـــطَاءِ

بيان المسائل:

وفي هذين البيتين يوضّح النَّاظم – حفظه الله – حقيقة الجهاد في أربع مسائل مهمَّة وهي:

المسألة الأولى:

فضل الجهاد وهو مَا أشار إليه شيخنا – حفظه الله - بقوله:

أَمَّـــا الجِهَـــادُ فَـــذِرْوَةُ الإِسْـــلَامِ مَـــا ... ضِ غَيْـــرَ أَنَّ لَـــهُ شُـــرُوطَ صَـــفَاءِ

وهو بهذا يُشير إلى حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَصْبَحْتُ يَوْمًا قَرِيبًا مِنْهُ وَنَحْنُ نَسِيرُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ، قَالَ: "لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ البَيْتَ"، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الخَيْرِ: الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ"، قَالَ: ثُمَّ تَـــــلَا ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾[1]، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ"؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ"، ثُمَّ قَالَ: "أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكِ ذَلِكَ كُلِّهِ"؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ قَالَ:

([1]) سورة السجدة: ١٧.

"كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا"، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: "ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ"(١).

والجهادُ في سبيل الله تعالى مِن أفضل مَا يتقرَّب به المتقرَّبون، ويتنافس فيه المتنافسون؛ لِمَا يترتَّبُ عليه مِن إعلاء كلمة الله، ونصر دِينه، ونصر عباده المؤمنين، وقمع الظالمين والمنافقين الذين يصدُّون عن سبيله، ولِمَا يترتَّب عليه مِن إخراج العباد مِن ظلمات الشِّرك إلى أنوار التَّوحيد، وغير ذلك. وقد وردت النُّصوص مِنَ الكتاب والسُّنَّة في بيان فضله ومكانته، فمن ذلك قولـــــه تعـــــالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٢ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَاۖ نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٣ ﴾(٢). ومِنَ السُّنَّة حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: "إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ". قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: "الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: "حَجٌّ مَبْرُورٌ"(٣). وغيرها مِنَ الفضائل.

المسألة الثَّانية:

وهي أنَّ الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة إذا وُجِدَت أسبابه، وقد أشار شيخنا النَّاظم – حفظه الله - أشار إلى أنَّه ماضٍ بقوله:

أَمَّـــا الجِهَـــادُ فَـــذِرْوَةُ الإِسْـــلَامِ مَـــا ... ضِ غَيْـــرَ أَنَّ لَـــهُ شُـــرُوطَ صَـــفَاءِ

---

(١) رواه الترمذي، وقال حديث حسن صحيح.
(٢) سورة الصف: ١٠ -١٣.
(٣) رواه البخاري، برقم (٢٦)، (١٤/١).

وقد بوَّب البخاري في صحيحه على هذا فقال: "بَابٌ: الجِهَادُ مَاضٍ مَعَ البَرِّ وَالفَاجِرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "الخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الخَيْرُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ"[1].

وأمَّا حكمه فهو في الأصل فرض كفاية، إذا قام به مَن يكفي سَقَطَ عن الباقين، ولكن قد يكون فرض عينٍ في أربعة مواضع:

الموضع الأوَّل: إذا حَضَرَ والتقى الصَّفَّان فإنَّه يجب أن يبقى ولا يجوز الفرار؛ لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحۡفٗا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ١٥ وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2]، وأخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّ التَّولي يوم الزَّحف مِنَ الموبقات المهلكات.

الموضع الثَّاني: إذا استنفره الإمام، فيجب عليه أن ينفر؛ لقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمۡ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ٣٨ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٣٩ ﴾[3].

---

(1) صحيح البخاري، (٢٨/٤).
(2) سورة الأنفال: ١٥ – ١٦.
(3) سورة التوبة: ٣٨ – ٣٩.

الموضع الثَّالث: إذا كان الرَّجل مُحتاجًا إليه، يعني: يحتاج إليه النَّاس في هذه الغزوة وجب عليه، مثل: أن يكون لديه سلاح لم يتمرَّن عليه أَحَدٌ وهذا الغازي مُتمرِّنٌ عليه، فيجب عليه أن يخرج؛ لأنَّه صار فرض عين في حقِّه.

الموضع الرَّابع: قتال الدِّفاع، إذا حاصر العدو بلده وجب عليه أن يقاتل؛ لأنَّه إن لم يفعل احتلَّ العدو بلده وحصل مِنَ الفساد مَا لا تُحمد عقباه.

في هذه الأحوال الأربعة يكون الجهاد فرض عين، ومَا عَدَا ذلك فهو فرض كفاية"[1].

المسألة الثَّالثة:

وهي شروط الجهاد التي أشار إليها شيخنا – حفظه الله – بقوله:

أَمَّـــا الجِهَـــادُ فَـــذِرْوَةُ الإِسْـــلَامِ مَـــا ... ضِ غَيْـــرَ أَنَّ لَـــهُ شُـــرُوطَ صَـــفَاءِ

فهناك شروطٌ للجهاد في الأشخاص، وهناك شروطٌ في الواقع والبيئة، ومِن جملة تلك الشُّروط: وجود سبب القتال الشَّرعي، والاستطاعة، والرَّاية الشَّرعيَّة والقتال في سبيل الله تعالى لا تحت الرَّايات العمِّيَّة وغيرها.

وقد ذَكَرَ العلماء شُروطًا مُفصَّلة في كُتبهم، منها مَا ذكره الإمام ابن قدامة - رحمه الله - بقوله: "ويُشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحريَّة، والذُّكوريَّة، والسَّلامة مِنَ الضَّرر، ووجود النَّفقة"[2].

الأوَّل: الإسلام: فلا يجب الجهاد على الكافر؛ لأنَّ الجهاد عبادة، والعبادة لا تصحُّ مِن كافر، ولأنَّ الكافر غير مأمون في الجهاد، وقد جاء في حديث عَائِشَةَ – رضي الله عنها - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قِبَلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ أَدْرَكَهُ رَجُلٌ قَدْ كَانَ يُذْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَّبِعَكَ، وَأُصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "تُؤْمِنُ بِاللهِ

---

(1) لقاء الباب المفتوح للعثيمين (١٠٣).
(2) المغني لابن قدامة، (١٩٧/٩).

وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَدْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَدْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ: "تُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "فَانْطَلِقْ"(١).

الثَّاني: البلوغ: فلا يجب على الصَّبي غير البالغ؛ لأنَّه غير مكلَّف وهو ضعيف البُنية، قال ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَضَهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُجِزْنِي ثُمَّ عَرَضَنِي يَوْمَ الخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي"(٢).

الثالث: العقل: فلا يجب على المجنون؛ لأنَّه مرفوع عنه القلم وليس مِن أهل التَّكليف، وفي الحديث عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ"(٣).

الرَّابع: الحرِّيَّة: فلا يجب على العبد؛ لأنَّه مملوك لسيِّده؛ لِمَا جاء في حديث الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَمَرَّ بِأُنَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَاتَّبَعَهُ عَبْدٌ لِامْرَأَةٍ مِنْهُمْ فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ سَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ: "فُلَانٌ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قَالَ: أُجَاهِدُ مَعَكَ قَالَ: "أَذِنَتْ لَكَ سَيِّدَتُكَ؟" قَالَ: لَا. قَالَ: "ارْجِعْ إِلَيْهَا فَأَخْبِرْهَا فَإِنَّ مَثَلَكَ مَثَلُ عَبْدٍ لَا يُصَلِّي، إِنْ مُتَّ قَبْلَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهَا وَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ" فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، فَقَالَتْ: آللَّهِ هُوَ أَمَرَ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ السَّلَامَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتِ: ارْجِعْ فَجَاهِدْ مَعَهُ(٤).

---

(١) رواه مسلم برقم (١٨١٧) (١٤٤٩/٣).
(٢) رواه البخاري برقم (٢٦٦٤)، (١٧٧/٣).
(٣) رواه أبو داود برقم (٤٤٠٣) (١٤١/٤)، وصححه الألباني.
(٤) رواه الحاكم برقم (٢٥٥٣) (١٢٩/٢)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

الخامس: الذُّكوريَّة: فلا يجب على المرأة؛ لِضعفها وخورها، وليست مِن أهل القتال، وقد جاء في حديث عَائِشَةَ – رضي الله عنها - قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ"[1].

السَّادس: السَّلامة مِنَ الضَّرر، فلا يجب على مَن به ضرر أو مرض أو غيره مِنَ الأعذار؛ لأنَّ العجز ينفي الوجوب، قال الله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾[2].

السَّابع: وجود النَّفقة: فلا يجب على مَن لا يجد مَا يُنفق في طريقه أو نفقة عياله؛ لقول الله تعالى ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3].

المسألة الرَّابعة:

وهي التَّحذير مِنَ التَّفجيرات، كما أشار إليها النَّاظم بقوله:

لَـيْسَ الجِهَـادُ هُـوَ اخْتِـرَابٌ بَيْنَنَـا أَوْ زِرُّ تَفْجِيـرٍ عَلَـى البُسَـطَاءِ

فإنَّ مشكلةُ التَّفجيرات داءٌ خطير، وضرره مُبير، تُزْهِق أرواح الأبرياء، وتَقتُل أنفُسًا معصومة الدَّم بالإسلام، وتهدم البيوت، وتفسد المصالح والمنشآت العامَّة، وتُهلك أموال المسلمين، وتقتُل عددًا مِن غير المسلمين المستأمنين في بلاد الإسلام بعهد أمان مِن وليِّ الأمر، وتزعزع الأمن والاستقرار، وتنزع الطمأنينة والهدوء، وتثير الرُّعب والفزع بين النَّاس، ويتذرَّع بها المتربِّصون بالإسلام وأهله في الدَّاخل والخارج، ويُنفقون مِن ورائها بضاعتهم الكاسدة وعقائدهم الفاسدة، فتراهم يشوِّهون صورة العلماء وطلاب العلم

---

(1) رواه أحمد برقم (٢٥٣٢٢) (١٩٨/٤٢)، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (٩٨١).
(2) سورة الفتح: ١٧.
(3) سورة التوبة: ٩١.

والمصلحين ويصفونهم بأنَّهم إرهابيُّون ودمويُّون، وأنَّهم أعداء الأمن؛ لذلك فإنَّ هذه التَّفجيرات ليست مِنَ الجهاد في شيء.

ولقد بيَّن العلماء الأكابر في هذا العصر حكم تلك التَّفجيرات، ومِن ذلك مَا صَدَر مِن هيئة كبار العلماء في بيان فساد المنهج الذي يدعو إلى التَّفجيرات، حيث جاء في البيان: "الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ مجلس هيئة كبار العلماء في دورته التَّاسعة والخمسين التي انعقدت في مدينة الطَّائف، ابتداء مِن تاريخ ١٤٢٤/٦/١١هـ، قد استعرض مَا جرى مؤخرًا في المملكة العربيَّة السّعوديَّة مِن تفجيراتٍ استهدفت تخريبًا، وقتل أناس معصومين، وأحدثت فزعًا وإزعاجًا.

كما استعرض مَا اكتشف مِن مخازن للأسلحة، ومتفجِّرات خطيرة، معدَّة للقيام بأعمال تخريبٍ ودمارٍ في هذه البلاد التي هي حصن الإسلام، وفيها حَرَمُ الله، وقبلة المسلمين، ومسجد رسول الله ﷺ، ولأنَّ مثل هذه الاستعدادات الخطيرة المهيَّأة لارتكاب الإجرام؛ مِن أعمال التَّخريب، والإفساد في الأرض؛ ممَّا يزعزع الأمن، ويُحدث قتل الأنفس، وتدمير الممتلكات الخاصَّة والعامَّة، ويعرِّض مصالح الأمَّة لأعظم الأخطار.

ونظرًا لِمَا يجب على علماء البلاد مِنَ البيان تجاه هذه الأخطار: مِن وجوب التَّعاون بين كافَّة أفراد الأمَّة لكشفها، ودفع شرِّها، والتَّحذير منها، وتحريم السُّكوت عن الإبلاغ عن كلِّ خطر يبيت ضدَّ هذا الأمن: رأى المجلس وجوب البيان؛ لأمور تدعو الضَّرورة إلى بيانها في هذا الوقت؛ براءةً للذمَّة، ونُصحًا للأُمَّة، وإشفاقًا على أبناء المسلمين مِن أن يكونوا أداة فساد وتخريب، وأتباعًا لدعاة الضَّلالة والفتنة والفرقة، وقد أخذ الله تعالى على أهل العلم الميثاق أن يبيّنوا للنَّاس، قال الله سبحانه: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ

لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ ﴾[1]، لذلك كلّه وتذكيرًا للنَّاس، وتحذيرًا مِنَ التَّهاون في أمر الحفاظ على سلامة البلاد مِنَ الأخطار؛ فإنَّ المجلس يرى بيان ما يلي:

أوَّلًا: إنَّ القيام بأعمال التَّخريب والإفساد مِن تفجيرٍ وقتلٍ وتدميرٍ للممتلكات عمل إجرامي خطير، وعدوان على الأنفس المعصومة، وإتلاف للأموال المحترمة، فهو مقتضٍ للعقوبات الشَّرعية الزَّاجرة الرَّادعة، عملًا بنصوص الشَّريعة ومقتضيات حفظ سلطانها، وتحريم الخروج على مَن تولَّى أَمْرَ الأمَّة فيها، يقول النَّبي ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ"[2].

ومَن زعم أنَّ هذه التَّخريبات ومَا يُراد مِن تفجيرٍ وقتلٍ: مِنَ الجهاد؛ فذلك جاهل ضال، فليست مِنَ الجهاد في سبيل الله في شيء. وممَّا سبق فإنَّه قد ظَهَرَ وَعُلِمَ أنَّ مَا قام به أولئك ومَن وراءهم؛ إنَّما هو مِنَ الإفساد والتَّخريب والضَّلال المبين، وعليهم تقوى الله ﷻ، والرُّجوع إليه، والتَّوبة، والتَّبصُّر في الأمور، وعدم الانسياق وراء عبارات وشعارات فاسدة، ترفع لتفريق الأمَّة وحملها على الفساد، وليست في حقيقتها مِنَ الدِّين، وإنَّما هي مِن تلبيس الجاهلين والمغرضين، وقد تضمَّنت نصوص الشَّريعة عقوبة مَن يقوم بهذه الأعمال، ووجوب ردعه، والزَّجر عن ارتكاب مثل عمله، ومردُّ الحكم بذلك إلى القضاء.

ثانيًا: وإذ تبيَّن مَا سبق؛ فإنَّ مجلس هيئة كبار العلماء يؤيِّد مَا تقوم به الدَّولة - أعزَّها الله بالإسلام - مَن تَتَبُّعٍ لتلك الفئة، والكشف عنهم؛ لوقاية البلاد والعباد شرّهم، ولدرء الفتنة عن ديار المسلمين وحماية بيضتهم، ويجب على الجميع أن يتعاونوا في القضاء على هذا الأمر الخطير؛ لأنَّ ذلك مِنَ التَّعاون على البرِّ والتَّقوى الذي أمرنا الله به في قوله سبحانه:

---

(1) سورة آل عمران: ١٨٧.
(2) رواه مسلم برقم (١٨٤٨) (١٤٧٦/٣).

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾[1].

ويحذِّر المجلس مِنَ التَّستُّر على هؤلاء، أو إيوائهم، فإنَّ هذا مِن كبائر الذُّنوب، وهو داخلٌ في عموم قول النَّبيِّ ﷺ: "لَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا"[2]، وقد فسَّر العلماء (المُحدِث) في هذا الحديث بأنَّه مَن يأتي بفساد في الأرض، فإذا كان هذا الوعيد الشَّديد فيمن آواهم؛ فكيف بمن أعانهم أو أيدَّ فعلهم.

ثالثًا: يهيب المجلس بأهل العلم أن يقوموا بواجبهم، ويكثِّفوا إرشاد النَّاس في هذا الشَّأن الخطير؛ ليتبيَّن بذلك الحقّ.

رابعًا: يستنكر المجلس مَا يُصدَّر مِن فتاوى وآراء تسوِّغ هذا الإجرام، أو تشجِّع عليه؛ لكونه مِن أخطر الأمور وأشنعها، وقد عظَّم الله شأن الفتوى بغير علم، وحذَّر عباده منها، وبيَّن أنَّها مِن أمر الشَّيطان، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ ١٦٨ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ١٦٩ ﴾[3]، ويقول سبحانه: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ

---

(1) سورة المائدة: ٢.
(2) رواه مسلم برقم (١٩٧٨) (١٥٦٧/٣).
(3) سورة البقرة: ١٦٨- ١٦٩.

ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾[1]، ويقول جل وعلا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[2]، وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: "مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ، كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا"[3].

ومَن صَدَرَ منه مثل هذه الفتاوى أو الآراء التي تسوِّغ هذا الإجرام؛ فإنَّ على وليِّ الأمر إحالته إلى القضاء، ليجري نحوه مَا يقتضيه الشَّرع؛ نُصحًا للأمَّة وإبراء للذمَّة وحماية للدِّين، وعلى مَن آتاه الله العلم التَّحذير مِنَ الأقاويل الباطلة، وبيان فسادها، وكشف زورها، ولا يخفى أنَّ هذا مِن أهمِّ الواجبات، وهو مِنَ النُّصح لله ولكتابه ولرسوله ولأئمَّة المسلمين وعامَّتهم، ويعظم خطر تلك الفتاوى إذا كان المقصود بها زعزعة الأمن، وزرع الفتن والقلاقل، ومِنَ القول في دين الله بالجهل والهوى؛ لأنَّ ذلك استهداف للأغرار مِنَ الشَّباب ومَن لا علم عنده بحقيقة هذه الفتاوى، والتَّدليس عليهم بحججها الواهية، والتَّمويه على عقولهم بمقاصدها الباطلة، وكلُّ هذا شنيع وعظيم في دين الإسلام، ولا يرتضيه أحدٌ مِنَ المسلمين ممَّن عَرَفَ حدود الشَّريعة، وعقل أهدافها السَّامية، ومقاصدها الكريمة. وعملُ هؤلاء المتقوِّلين على العلم؛ مِن أعظم أسباب تفريق الأمَّة ونشر العداوات بينها.

خامسًا: على وليِّ الأمر منع الذين يتجرَّءون على الدِّين والعلماء، ويزيِّنون للنَّاس التَّساهل في أمور الدِّين والجرأة عليه وعلى أهله، ويربطون بين مَا وقع وبين التَّديُّن والمؤسَّسات الدِّينيَّة.

وإنَّ المجلس ليستنكر مَا يتفوَّه به بعض الكُتَّاب: مِن ربط هذه الأعمال التخريبيَّة بالمناهج التَّعليميَّة، كما يستنكر استغلال هذه الأحداث للنَّيل مِن ثوابت هذه الدَّولة المباركة

---

(1) سورة النحل: ١١٦- ١١٧.
(2) سورة الإسراء: ٣٦.
(3) رواه مسلم برقم (٢٦٧٤) (٤/٢٠٦٠).

القائمة على عقيدة السَّلف الصَّالح، والنَّيل مِنَ الدَّعوة الإصلاحيَّة التي قام بها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -.

سادسًا: إنَّ دين الإسلام جاء بالأمر بالاجتماع، وأوجب الله ذلك في كتابه، وحرَّم التَّفرُّق والتَّحزُّب، يقول الله ﷻ: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ ﴾[2]، فبرَّأ الله رسوله ﷺ مِنَ الذين فرَّقوا دينهم وحزَّبوه وكانوا شيعًا، وهذا يدلُّ على تحريم التَّفرُّق، وأنَّه مِن كبائر الذُّنوب.

وقد عُلِمَ مِنَ الدِّين بالضَّرورة وجوب لزوم الجماعة، وطاعة مَن تولَّى إمامة المسلمين في طاعة الله، يقول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾[3]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ .."[4]، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي"[5]، وقد سار على هذا سلف الأمَّة؛ مِنَ الصَّحابة رضي الله عنهم ومَن جاء بعدهم في وجوب السَّمع والطَّاعة.

---

(1) سورة آل عمران: ١٠٣.
(2) سورة الأنعام: ١٥٩.
(3) سورة النساء: ٥٩.
(4) رواه مسلم برقم (١٨٣٦) (١٤٦٧/٣).
(5) رواه البخاري برقم (٢٩٥٧) (٥٠/٤)؛ ومسلم برقم (١٨٣٥) (١٤٦٦/٣).

لكلِّ مَا تقدَّم ذِكره فإنَّ المجلس يُحذِّر مِن دُعاة الضَّلالة والفتنة والفرقة، الذين ظهروا في هذه الأزمان، قلبوا على المسلمين أمرهم، وحرَّضوهم على معصية ولاة أمرهم، والخروج عليهم، وذلك مِن أعظم المحرَّمات، يقول النَّبي ﷺ: "إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ"[1]، وفي هذا تحذير لدعاة الضَّلالة والفتنة والفرقة، وتحذير لِمن سار في ركابهم عن التَّمادي في الغي المعرض لعذاب الدُّنيا والآخرة، والواجب التَّمسُّك بهذا الدِّين القويم، والسَّير فيه على الصِّراط المستقيم، المبني على الكتاب والسُّنَّة وفق فهم الصَّحابة رضي الله عنهم ومَن تبعهم بإحسان، ووجوب تربية النَّشء والشَّباب على هذا المنهاج القويم والصِّراط المستقيم؛ حتى يسلموا بتوفيق مِنَ الله مِنَ التَّيَّارات الفاسدة، ومِن تأثير دعاة الضَّلالة والفتنة والفرقة، وحتى ينفع الله بهم أُمَّة الإسلام، ويكونوا حملة علمٍ، وورثة للأنبياء، وأهل خير وصلاح وهدى.

ويُكرِّر التَّأكيد على وجوب الالتفاف حول قيادة هذه البلاد وعلمائها، ويزداد الأمر تأكُّدًا في مثل هذه الأوقات؛ أوقات الفتن.

كما يُحذِّر الجميع حكَّامًا ومحكومين مِنَ المعاصي والتَّساهل في أمر الله فشأن المعاصي خطير، وليحذروا مِن ذنوبهم، وليستقيموا على أمر الله، ويُقيموا شعائر دينهم، ويأمروا بالمعروف، وينهوا عن المنكر.

وقى الله بلادنا وجميع بلاد المسلمين كلّ سوء، وجمع الله كلمة المسلمين على الحقِّ والهدى، وكَبَتَ الله أعداءه أعداء الدِّين، وردَّ كيدهم في نحورهم، إنَّه سبحانه سميعٌ قريب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومَن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدِّين"[2].

([1]) رواه مسلم برقم (١٨٥٢) (١٤٧٩/٣).
([2]) فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة ص١٩ وما بعدها.

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وَالأَمْـــرَ بِـــالمَعْرُوفِ حَـــقٌّ ثَابِـــتٌ ... لَكِـــنْ لِزُمْرَتِـــهِ صِـــفَاتُ رِوَاءِ
عِلْـــمٌ وَرِفْـــقٌ ثُـــمَّ صَـــبْرٌ بَعْـــدَهُ ... لَـــيْسَ الخُـــرُوجُ بِمَسْـــلَكِ النّصَـــحَاءِ

شرح المفردات:

- **لِزُمْرَتِهِ:** الزُّمْرة: فوجٌ، أو جماعةٌ مِنَ النَّاس تربطهم صفات مشتركة[1].
- **رِوَاءِ:** حَبلٌ يُشدُّ بِهِ الحمل وَالْمَتَاع على الْبَعِير[2]، وهي صفةٌ مشبَّهة تدلُّ على الثُّبوت، فالمقصود أنَّ صفات الآمرين بالمعروف تتَّسمُ بالقوَّة والشَّجاعة.

بيان المسائل:

في هذا الباب يبيّن شيخنا – حفظه الله – ثلاث مسائل هي:

المسألة الأولى: وجوب الأمر بالمعروف

إنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر عبادةٌ مِنَ العبادات، يجب فيها مَا يجب في غيرها مِنَ العبادات، مِن إخلاصِ العمل لله تعالى وحده، والمتابعة فيه لرسوله ﷺ، وهو مِن أهمِّ الواجبات الإسلاميَّة التي يترتَّب عليها صلاح المجتمع ونجاته في الدُّنيا والآخرة، وهو حقٌّ ثابتٌ بالكتاب والسُّنَّة:

فمِنَ الكتاب: قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾[4]،

---

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، (٢/٩٩٤).
(2) المعجم الوسيط، ص٣٨٤.
(3) سورة آل عمران: ١٠٤.
(4) سورة آل عمران: ١١٠.

وقوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾[1].

ومِنَ السُّنَّة: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"[2].

وحديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه - أيضًا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ وَالجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ"، فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدٌّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: "فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا المَجَالِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا"، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: "غَضُّ البَصَرِ، وَكَفُّ الأَذَى، وَرَدُّ السَّلاَمِ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ"[3].

المسألة الثَّانية:

وهي بيان صفات الآمرين بالمعروف والنَّاهين عن المنكر حيث أشار شيخنا – حفظه الله – إلى تلك الصِّفات، وذَكَرَ أهمّها، وهي ثلاث صفات: العلم والرِّفق والصَّبر، كما في قوله:

عِلْـــمٌ وَرِفْـــقٌ ثُـــمَّ صَـــبْرٌ بَعْـــدَهُ لَـــيْسَ الخُـــرُوجُ بِمَسْـــلَكِ النَّصَـــحَاءِ

الأولى: العلم: أن يكون عالمًا بالمعروف الذي يأمرُ به، وفيما ينهى عنه. يقول الله تعالى: ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ

([1]) سورة لقمان: ١٧.
([2]) رواه مسلم برقم (٤٩) (٦٩/١).
([3]) رواه البخاري برقم (٢٤٦٥) (١٣٢/٣).

﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾[1]، قال السعدي – رحمه الله -: "يقول تعالى لنبيه محمَّد ﷺ: قُلْ للنَّاس ﴿ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ ﴾ أي: طريقي التي أدعو إليها، وهي السَّبيل الموصلة إلى الله وإلى دار كرامته، المتضمِّنة للعلم بالحقِّ والعمل به وإيثاره، وإخلاص الدِّين لله وحده لا شريك له، ﴿ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾ أي: أحثُّ الخلق والعباد إلى الوصول إلى ربهم، وأرغِّبهم في ذلك وأرهِّبهم ممَّا يبعدهم عنه.

ومع هذا فأنا ﴿ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ ﴾ مِن ديني، أي: على علمٍ ويقينٍ مِن غير شكٍّ ولا امتراء ولا مرية. وكذلك مَنِ اتَّبَعَنِي يدعو إلى الله كما أدعو على بصيرةٍ مِن أمره"[2].

الثَّانية: الرِّفق: أن يكون رفيقًا حكيمًا فيما يأمر به، وفيما ينهى عنه، فما كان الرِّفق في شيءٍ إلَّا زانه، ومَا نُزِع مِن شيءٍ إلَّا شانه. وقد أمر الله تعالى نبيه موسى وهارون - عليهما وعلى نبينا الصَّلاة والسَّلام - أن يقولا لفرعون في حال تبليغ رسالة الله إليه: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ﴾[3] دليلٌ على جواز الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وأن ذلك يكون باللين من القول لمن معه القوة، وضمنت له العصمة[4].

---

(1) سورة يوسف: ١٠٨.
(2) تفسير السعدي ص٤٠٦.
(3) سورة طه: ٤٤.
(4) تفسير القرطبي، (١٩٩/١١).

الثَّالثة: الصَّبر: أن يكون صابرًا على الأذى في سبيل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، كما حكى الله تعالى عن وصيَّة لقمان لابنه والاقتداء بها: ﴿ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾[1].

فالعلم يكونُ قبل الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، والرِّفق يكونُ في حالة الأمر والنَّهي، والصَّبر يكونُ بعد الأمر والنَّهي.

المسألة الثَّالثة:

وهي بيان مسلك أهل السُّنَّة والجماعة في النَّصيحة، سواءً لولي الأمر أو غيره، فتكون المناصحة للسُّلطان سرًّا، والاشتغال بإصلاح النَّاس، مع إنكار المنكر مِن غير تشهيرٍ بمن فعله، لا حاكم ولا غيره، مع الحكمة والموعظة الحسنة في ذلك، والاجتهاد في الدُّعاء وصدق اللُّجوء إلى الله تعالى، عسى الله أن يصلح الأحوال.

يقول الإمام الشَّافعي – رحمه الله -:

تَعَمَّدَنِي بِنُصْحِكَ فِي انفِرَادِي ... وَجَنِّبْنِي النَّصِيحَةَ فِي الجَمَاعَة
فَإِنَّ النُّصْحَ بَينَ النَّاسِ نَوعٌ ... مِنَ التَّوبِيخِ لَا أَرضَى اسْتِمَاعَه
وَإِنْ خَالَفتَنِي وَعَصَيْتَ قَولِي ... فَلَا تَجزَع إِذَا لَم تُعطَ طَاعَة

وقد جاء في السُّنَّة ما يُؤكد على ذلك، ومنها حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الدِّينُ النَّصِيحَةُ" قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ"[2].

وقد أشار النَّاظم بقوله: "لَيْسَ الخُرُوجُ بِمَسْلَكِ النُّصَحَاءِ" بأنَّ الواجب في النَّصيحة لولاة الأمر أن تكون سرًّا، وعدم الخروج عليهم، كما قال الإمام النَّووي عند شرحه لحديث تميم الدَّاري رضي الله عنه: "وأمَّا النَّصيحة لأئمَّة المسلمين: فمعاونتهم على الحقِّ وطاعتهم فيه

([1]) سورة لقمان: ١٧.
([2]) رواه مسلم برقم (٥٥) (٧٤/١).

وأمرهم به وتنبيهم وتذكيرهم برفق ولطف وإعلامهم بما غفلوا عنه ولم يبلغهم مِن حقوق المسلمين وترك الخروج عليهم وتألف قلوب النَّاس لطاعتهم"[1].

ونصيحة الحاكم علنًا فيها فتح باب الفتنة، لمَّا قيل لأسامة بن زيد ﷺ "أَلَا تَدْخُلُ عَلَى عُثْمَانَ فَتُكَلِّمَهُ؟ فَقَالَ: أَتَرَوْنَ أَنِّي لَا أُكَلِّمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ؟ وَاللهِ لَقَدْ كَلَّمْتُهُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، مَا دُونَ أَنْ أَفْتَتِحَ أَمْرًا لَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ"[2]، قال ابن حجر – رحمه الله – معلِّقًا على ذلك: "مراد أسامة أنَّه لا يفتح باب المجاهرة بالنَّكير على الإمام؛ لِمَا يخشى مِن عاقبة ذلك بل يتلطَّف به وينصحه سرًّا فذلك أجدر بالقبول"[3].

يقول ابن القيم – رحمه الله -: "إنَّ النَّبيَّ ﷺ شرع لأمَّته إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره مِنَ المعروف مَا يحبُّه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم مَا هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنَّه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدَّهر ... ومَن تأمَّل مَا جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصِّغار رآها مِن إضاعة هذا الأصل وعدم الصَّبر على منكر؛ فطلب إزالته فتولَّد منه مَا هو أكبر منه؛ فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لمَّا فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت وردّه على قواعد إبراهيم، ومنعه مِن ذلك - مع قدرته عليه - خشية وقوع مَا هو أعظم منه مِن عدم احتمال قريش لذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر؛ ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لِما يترتَّب عليه مِن وقوع مَا هو أعظم منه كما وجد سواء.

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٣٨/٢).
(2) رواه مسلم برقم (٢٩٨٩) (٢٢٩٠/٤).
(3) فتح الباري، (٥٢/١٣).

فإنكار المنكر أربع درجات؛ **الأولى:** أن يزول ويخلفه ضدّه، **الثَّانية:** أن يَقِل وإن لم يزل بجملته، **الثَّالثة:** أن يخلفه مَا هو مثله، **الرَّابعة:** أن يخلفه مَا هو شرٌّ منه؛ فالدَّرجتان الأوليان مشروعتان، والثَّالثة موضع اجتهاد، والرَّابعة محرَّمة"[1].

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين، (١٢/٣).

باب أهمية الرجوع إلى العلماء

وَالـــدَّرْبُ يُوضِـــحُهُ لِـــيَ العُلَمَـــاءُ لَا ... أَمْشِـــيْ عَلَـــى دَرْبِـــيْ بِـــلَا اسْـــتِهْدَاءِ

فَـــالْعِلْمُ مُنْطَلَـــقُ المَسِـــيرَةِ عِنْـــدَنَا ... وَأَرَى الصَّـــــدَارَةَ فِيـــــهِ لِلعُلَمَـــــاءِ

شرح المفردات:

- **وَالدَّرْبُ:** كُلُّ طريقٍ يصلُ بين مكانَيْن، مَنْ سار على الدَّرب وصل[1].
- **الصَّدَارَةَ:** مكانًا متقدِّمًا، في الواجهة.

بيان المسائل:

وفي هذين البيتين يبيّن النَّاظم – حفظه الله – مسألتين هما:

المسألة الأولى: فضل العلماء

إنَّ العلماء هم سادة النَّاس وقادتهم، ومنارات الأرض، وورثة الأنبياء، وهم حماة العقيدة، ينفون عن دين الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الضَّالين، وهم عماد النَّاس في الفقه والعلم، وأمور الدُّنيا والدِّين، وهم القادة لسفينة النَّجاة، والهداة في دياجير الظَّلام، وللعلماء فضلٌ عظيم؛ إذ النَّاس محتاجون إليهم في كلِّ حين، وقد جاءت الآيات والأخبار لتكريم العلم والعلماء، والإشادة بمقامهما الرَّفيع، ومِن ذلك أنَّ الله تعالى "قَرَنَ شهادة ملائكته وأولي العلم بشهادته، فقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[2] وهذه خصوصيَّة عظيمة للعلماء في هذا المقام"[3]. وقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا

---

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، (٧٣٣/١).
(2) سورة آل عمران: ١٨.
(3) تفسير ابن كثير (٢٠/٢).

يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[2].

ومِنَ السُّنَّة: مَا جاء في حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: سَمعتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيهِ عِلْمًا سَلَكَ اللَّهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ العِلْمِ، وَإِنَّ العَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ حَتَّى الحِيتَانُ فِي المَاءِ، وَفَضْلُ العَالِمِ عَلَى العَابِدِ، كَفَضْلِ القَمَرِ عَلَى سَائِرِ الكَوَاكِبِ، إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا العِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ"[3]، وغيرها.

المسألة الثَّانية:

التَّحذير مِن تصدُّر الأحداث، وهذا مَا أشار إليه شيخنا – حفظه الله - بقوله:

فَـالْعِلْمُ مُنْطَلَـقُ المَسِـيرَةِ عِنْـدَنَا وَأَرَى الصَّـدَارَةَ فِيـهِ لِلعُلَمَـاءِ

لذلك فإنَّ أوَّل زادٍ للدَّاعية إلى الله تعالى أن يكون على علمٍ مستمدٍّ مِن كتاب الله تعالى، ومِن سُنَّة رسوله ﷺ، الصَّحيحة المقبولة، وأمَّا الدَّعوة بدون علمٍ فإنَّها دعوةٌ على جهل، والدَّعوة على الجهل ضررها أكبر مِن نفعها، فالدَّعوة إلى الله تعالى على غير علمٍ خلافَ مَا كان عليه النَّبي ﷺ، ومن اتَّبعه، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴾[4]، فلابدَّ أن يكون الدَّاعي إلى الله تعالى على بصيرةٍ لا على

---

(1) سورة الزمر: ٩.
(2) سورة المجادلة: ١١.
(3) رواه الترمذي برقم (٢٦٨٢) (٥/٤٨)، وصححه الألباني.
(4) سورة يوسف: ١٠٨.

جهلٍ. وإنَّما يكونُ التَّصدُّر للعلماء، وأنَّ الواجب هو لزوم الأكابر، والأخذ عنهم، والتَّحذير مِنَ الإعراض عنهم، أو احتقارهم والاستهانة بهم.

وإنَّ تصدُّر الأحداث وتعالمهم آفةٌ خطيرة، يجب الاحتراز منه، وقد بُليت المجتمعات الإسلاميَّة بكثيرٍ مِن هذا الصِّنف، الذين يدَّعون العلم وهم لم يطلبوا العلم بعد، أو طلبوه مدَّةً يسيرة، وإذا بهم يبارزون العلماء، وربما يصل إلى حدِّ التَّكفير والتَّضليل، أو التَّفسيق والتَّبديع، بلا علمٍ ولا بيِّنة، فهؤلاء يجب الحذر والتَّحذير منهم.

وقد جعل الله تعالى مَردَّ المسائل الكبار إلى أهل الحل والعقد، وأهل الاجتهاد والاستنباط، كما قال سبحانه: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾[1].

ومَن نَظَرَ في حال السَّلف – رحمهم الله – سيرى أنَّ الفتوى كانت تدور على كثيرٍ مِنَ الصَّحابة فيتدافعونها بينهم، يحيلها بعضهم إلى بعض، قال ابن أبي ليلى – رحمه الله -: "أدركت عشرين ومائة مِنَ الأنصار مِن أصحاب رسول الله ﷺ يسأل أحدهم عن المسألة فيردَّها إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأوَّل"[2]، وقال الهيثم بن جميل: سمعت مالكًا سُئِلَ عن ثمان وأربعين مسألة، فأجاب في اثنتين وثلاثين منها بـ لا أدري[3].

فينبغي لطالب العلم أن يتعلَّم العلم لله تعالى، لا ليجاري به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو ليصرف به وجوه النَّاس إليه فيدخله الله النَّار.

كما ينبغي على طالب العلم أن يلزم غرز العلماء المشهود لهم بالعلم والأمانة مِن أهل السُّنَّة والجماعة، ويستزيد مِن طلب العلم، ولا يغترَّ بعلمه وعمله[4].

---

(1) سورة النساء: ٨٣.
(2) المدخل إلى السنن الكبرى، ص٤٣٣.
(3) سير أعلام النبلاء، (٧٧/٨).
(4) ظاهرة تصدر الأحداث، ص٦.

باب الاشتغال بالدعوة وترك الاشتغال بالسياسة

وَدَعُـوا السِّيَاسَـةَ يَـا شَـبَابُ لِأَهْلِهَـا وَاسْتَبْسِـلُوا فِـي دَعْـوَةٍ وَزَكَـاءِ

بيان المسائل:

اشتمل هذا الباب على مسألة مهمَّة وهي:

ترك السِّياسة لأهلها والاهتمام بما هو أهم، ولعلَّ شيخنا الناظم – حفظه الله – يقصد بترك السِّياسة فيما يتعلَّق بالعمل السِّياسي والمشاركة السِّياسية في تكوين الأحزاب والتَّيارات السِّياسيَّة، وليس فيما يتعلَّق بالسِّياسة الشَّرعية في حقِّ الوالي والخلفاء، وإنَّما المقصود الصُّورة التي ولجَ فيها بعض الدُّعاة وطلَّاب العلم، والتي هي مثار خلاف، كانت ولا تزال بين الكثير مِنَ الدُّعاة والجماعات والأحزاب والتَّيَّارات الإسلامية، حيث قال – حفظه الله -:

وَدَعُـوا السِّيَاسَـةَ يَـا شَـبَابُ لِأَهْلِهَـا وَاسْتَبْسِـلُوا فِـي دَعْـوَةٍ وَزَكَـاءِ

وقد نبَّه شيخنا باكرمان – حفظه الله – بترك السِّياسة لأهلها، ودعا إلى الانشغال بالدَّعوة إلى الله تعالى والبيان والتَّعليم والتَّثقيف والمعرفة وتزكية النُّفوس؛ وذلك لأنَّ الدُّخول في السِّياسة يكون سببًا في الانشغال بها عن الوظيفة الأساسيَّة للدَّعوة والدُّعاة وهي طلب العلم ونشره، ودعوة النَّاس إلى العمل وفق العلم الصَّحيح والدَّعوة إلى ذلك.

كما أنَّ الانشغال بالسِّياسة يسبِّب هوان الدُّعاة في قلوب النَّاس والمدعوِّين، وزهد النَّاس في الدَّعوة، وساءت نظرتهم للدُّعاة؛ ولذلك حفاظًا على سلامة الدَّعوة لابدَّ مِن مجانبة مواقع الفتن ومواطن سوء الظَّن، والبعد عن منأى الشُّبهات والشَّهوات.

باب نبذ التعصب والتحزب

وَدَعُــوا التَّعَصُّــبَ فَهْــوَ دَاءٌ قَاتِــلٌ وَتَعَــاوَنُوا فِــي الخَيْــرِ يَــا أَبْنَــائِي
وَدَعُــوا التَّفَــرُّقَ وَالتَّحَــزُّبَ والأَذَى وَتَحَــرَّزُوا مِــنْ فِتْنَــةِ الأَعْــدَاءِ

شرح المفردات:

- **وَتَحَرَّزُوا:** مِن احترزَ، تحفَّظٌ واحتراس.

بيان المسائل:

وفي هذا الباب بيَّن النَّاظم – حفظه الله – مسألة التَّحذير مِنَ التَّعصُّب والتَّفرُّق والتَّحزُّب؛ وذلك لأنَّ التَّعصُّب المذموم والتحزُّب الممقوت لطائفة مِنَ الطَّوائف الإسلاميَّة ضد الطَّوائف الأخرى يؤدِّي إلى التَّفرُّق والفتنة؛ بل إنَّ مِن أعظم أسباب تفرُّق المسلمين تعصُّبهم لجماعاتهم وأحزابهم وشيوخهم، وهو الأمر الذي يعيق وحدة المسلمين التي هي سبب قوَّتهم وعزِّهم، وسيظل المسلمون متفرِّقين ذليلين، مقهورين فاشلين، مادام التَّفرُّق قائمًا، والتَّعصُّب منهجًا.

وقد أمرنا الله تعالى بالاعتصام بحبله، فقال: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[1]، وحذَّرنا مِنَ التَّنازع فقال: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[2].

---

(1) سورة آل عمران: ١٠٣.
(2) سورة الأنفال: ٤٦.

فلابدَّ أن نعلم أنَّ مِن أعظم أسباب التَّمكين والعزَّة: وحِدة الصَّفِّ، وسلامة الصَّدر، وأنَّ ذلك لا يتم إلَّا بترك التَّعصُّب، والتَّمحور حول الحقِّ، والبحث عنه بالدَّليل، والاعتصام بحبل الله لا بحبل الجماعات والأحزاب والشُّيوخ، فإن فعلوا ذلك، فقد وُفِّقُوا للحقِّ، وتحقَّقت وِحدَة أمَّتهم وعزِّها.

الخاتمة

وَالخَتْمُ صَـــلِّ يَا كَرِيمُ عَلَى الهُدَى الْ مُـخْـتَـارِ أَحْـمَـدَ سَـــيِّـدِ الـنَّـبَـلَاءِ
وَاغْفِرْ لِعَبْـدِكَ صَـــالِحِ بنِ مُحَمَّـدٍ وَلِـوَالِـدَيْـهِ وَأَهْـلِـهِ الـكُـرَمَـاءِ

شرح المفردات:

- **الْمُخْتَارِ:** الذي وقع عليه الخِيار، وهو الرَّسول ﷺ.
- **النُّبَلَاءِ:** أي سيِّد الأشراف، وهو ذو المكانة العالية الرَّفيعة.

بيان المسائل

وفي هذين البيتين خَتَمَ النَّاظم – حفظه الله – بالصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ سيِّد الخلق وأشرفهم وأكرمهم، ثمَّ دعا لنفسه ولوالديه وأهله بالمغفرة، ووصفهم بالكرم إشارةً إلى اسمهم آل باكرمان، واسم (كرمان) أصله صيغة مبالغة مِنَ الكرم.

فنسأل الله تعالى أن يغفر لشيخنا – حفظه الله – ولوالديه وأهله الكُرماء وجميع المسلمين.

وصلى الله على نبينا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم

مراجع شرح الهمزية

ـ اجتماع الجيوش الإسلامية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، الناشر: مطبعة السنة المحمدية.

ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق: رضا نعسان وعثمان آدم ويوسف الوابل، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

ـ الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة، الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، جمع وتعليق وتخريج جمال بن فريحان الحارثي، دار المنهاج، ط٣، ١٤٢٤هـ.

ـ الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة، عبد الرحمن بن محمد بن خلف بن عبد الله الدوسري، الناشر: مكتبة دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

ـ الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ـ الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

ـ الإسلام والليبرالية نقيضان لا يجتمعان، شحاتة محمد صقر، دار الخلفاء الراشدين، دار الفتح الإسلامي.

ـ الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن حجر العسقلاني، دار السعادة بمصر، الأولى، ١٣٢٨هـ.

ـ الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تحقيق: محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ـ الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة، عبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ـ الإيمان، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

ـ البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ـ التدمرية، شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ١٤٢١هـ.

ـ التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير

البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

ـ التنبيهات اللطيفة فيما احتوت عليه الواسطية من المباحث المنيفة، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

ـ التوحيد، محمد بن إسحاق بن محمد بن منده، تحقيق: علي بن ناصر الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة، توزيع مركز شؤون الدعوة بالجامعة.

ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية، بإضافة ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

ـ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

ـ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: علي بن حسن ـ عبد العزيز بن إبراهيم ـ حمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، الرياض، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بابن المبرد، تحقيق: رضوان مختار بن

غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- الدعوة الإصلاحية في بلاد نجد على يد الإمام محمد بن عبد الوهاب وأعلامها من بعده، عبد الله بن محمد بن عبد المحسن المطوع، دار التدمرية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، تحقيق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- الصَّارِمُ المُنْكِي في الرَّدِّ عَلَى السُّبْكِي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- العبودية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السابعة المجددة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية، عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف: محمد بن عبد الرحمن الخميس)، المؤلف: ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت

بن زوطي بن ماه، الناشر: مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- القواعد الحسان لتفسير القرآن، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، دار الفكر، بيروت.

- المختصر المفيد شرح منظومة تحفة المريد في عقيدة التوحيد، عصام بن محمد بن سالم باسنبل، تقديم الشيخ صالح بن محمد باكرمان، ط١، ١٤٤٢ه.

- المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

ـ المغني، لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

ـ المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

ـ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

ـ النبوات، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

ـ تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

ـ تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

ـ تحذير أهل القبول من حيدة المسؤول، علي بن سالم بن يعقوب باوزير، من إصدارات المركز العلمي والدعوي، حضرموت، الغيل.

ـ تحريم النظر في كتب الكلام، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية، الناشر: عالم الكتب، السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

ـ تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ـ تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

ـ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ـ إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

ـ جامع المسائل ـ المجموعة السادسة، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

ـ حاشية كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني الحنبلي النجدي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

ـ حصول المأمول بشرح ثلاثة الأصول، عبد الله بن صالح الفوزان، الناشر: مكتبة الرشد.

ـ حقوق آل البيت، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ـ درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

ـ زهر الطلول في شرح الثلاثة الأصول، عمر بن سالم باوزير، رسائل ابن عباس، ط٢، ١٤٣٨هـ ـ٢٠١٧م.

ـ سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) وإبراهيم

عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شأن الدعاء، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

- شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة السادسة، ١٤٢١هـ.

- شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس، ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

- شرح ثلاثة الأصول، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الثريا للنشر، الطبعة الرابعة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- شرح حديث النزول، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، محمد بن صالح العثيمين، حققه وخرج أحاديثه: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

ـ صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

ـ طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

ـ ظاهرة تصدر الأحداث، علي بن سالم بن يعقوب باوزير، من إصدارات المركز العلمي والدعوي، حضرموت، الغيل.

ـ فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة، وتبرئة دعوة وأتباع محمد بن عبد الوهاب من تهمة التطرف والإرهاب، محمد بن حسين بن سعيد بن هادي بن عبد الرحمن بن محمد بن حسن بن سفران القحطاني، دار الأوفياء للطبع والنشر، الرياض.

ـ فتاوى في التوحيد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم بن فهد بن حمد بن جبرين، إعداد وتقديم: حمد بن إبراهيم الحريقي، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

ـ فتاوى نور على الدرب، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

ـ فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض.

ـ كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة، نخبة من العلماء الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

ـ كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

ـ لقاء الباب المفتوح، للشيخ محمد بن صالح بن محمد العثيمين، [لقاءات كان يعقدها الشيخ بمنزله كل خميس. بدأت في أواخر شوال ١٤١٢هـ وانتهت في الخميس ١٤ صفر، عام ١٤٢١هـ].

ـ لمعة الاعتقاد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

ـ متن القصيدة النونية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

ـ مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

ـ مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن، دار الثريا، الطبعة الأخيرة، ١٤١٣هـ.

ـ مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ـ مختصر معارج القبول، أبو عاصم هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة، الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.

ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.

ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

ـ مصطلحات في كتب العقائد، محمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار ابن خزيمة، الطبعة الأولى.

ـ معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ـ معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة بن علي التميمي الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

ـ معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

ـ معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ـ معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)، أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧ - ١٣٨٠هـ.

ـ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد (وفق المنهج المعتمد من بكر بن عبد الله أبو زيد - رحمه الله -)، راجعه: مُحَمَّدْ أَجْمَل الإصْلاحِي، سليمان بن عبد الله العمير، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ـ منهج الدعوة في ضوء الواقع المعاصر، عدنان بن محمد آل عرعور، الناشر: جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

ـ موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

ـ وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٩هـ.

فهرس المحتويات

تقديم النَّاظم ١
مقدمة ٣
التَّعريفُ بالمنظُومةِ ٥
ترجمة موجزة للنَّاظم ٧
المنظُومَةُ الهَمْزِيَّة ٨
شَرحُ المُقدِّمة ١٠
باب توحيد الله تعالى ١٥
باب إثبات الأسماء والصفات ٢٩
باب ذِكرُ بعض صفات الله تعالى ٣٥
باب الإيمان بالقدر ٥٠
باب حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة ٥٥
باب وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه ٦٧
باب التحذير من العلمانية واللبرالية ٧٤
باب حب الصحابة والآل ٧٩
باب الدّعوة إلى الوسطية ونبذ الغلو ٨٨
باب بيان أصول أهل السنة ووسائلهم في الدعوة ٩٣
باب التحذير من التكفير والعداوات بين المسلمين ٩٩
باب تحريم الخروج على الحاكم والموقف من الاقتتال بين المسلمين ١٠٥
باب بيان حقيقة الجهاد ١٠٩
باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ١٢١
باب أهمية الرجوع إلى العلماء ١٢٧
باب الاشتغال بالدعوة وترك الاشتغال بالسياسة ١٣٠
باب نبذ التعصب والتحزب ١٣١
الخاتمة ١٣٣
مراجع شرح الهمزية ١٣٤

صدر حديثاً للمؤلف